

بسم الله

من المتميزين بملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية

ستة ولدادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نظر الله مرأ سمع مقالتي

فوعاها واداها كما سمعها فرب حامل فقه الى غير فقيه فرب حامل فقه الى من هو افقه منه

هو افقه منه بهذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي انه جدي واعتمادي

حسام الملة والدين داود الخوافي استاذ زمانه بالبيان الصافي

افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه تمنع قول المص انه ليس

الكلام مع المتتبع لانه لا يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف

اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومجرورها فيعلم المعرب في

الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه لمعرفة المرفوع

والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام التي حصلت للمعربات في التراكيب

رسال الله تحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود من معرفة

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره اتما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة

احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه واثاره او اشار الى

ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب ولان اضافة الحكم الى الضمير

للجنس لا للاستغراق فيقول الماته بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم

مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب

ركب مع عامل ابتداء او تقييد الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام و

ان لم اعثر على ما فيه في اثناء الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون

فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف

به قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا الاسما قلت

فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في

عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة

عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف اخره به و

انما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا

القيد اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم

٩٢٣

~~٩٢٤~~

٩٠٤



عنه نحو من زيدٌ ومن زيدٍ او من زيداً اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا و
مررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة على ح تخرج عامل المبتدأ والخبر
لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية
كما م **قوله** وانما خصصنا اختلافهما بكونهما في العمل لئلا ينتقض اه و
بكون اللفظ ح محمولا على ما يقصد به في ع فهم الا هو **قوله** او على المصدر
اي يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف
العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على
انهما ستيان **قوله** فان اصله فتى وفتيا وفتى ذكر اليا لئلا يسوى المبتدأ متعلق بتمام
منه وبين فتى كالتي ذكرها خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض اه قلت لا
انتقاض ومن لم يجعل اختلاف العوامل اعم لانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان تطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الاخر في الاخر
فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف
وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فيكون في تقدير لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى
او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد من قوله ما بين الصورتين
فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين **قوله**
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد
بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشبهة بمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا مع عامله
ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جملة ظرفا للتركيب

عليه ان الشارح

اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز
ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل
بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف
العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه
نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والا
الثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف
العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر
في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس معنى الفعل وللعامل
المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول
معه فصلناها في التجريد وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم
يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لانقول اذا سبق على التركيب عليه
مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل ابتداءً
لانا نقول التركيب للاسم المعدود ولكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب
الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود
مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا
للاسم المعدود ولم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه **قوله** غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم
بعض المعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب
لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم ام لا قيل فعليك المراد اختلاف
اخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه
يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال
الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد الاستعداد الاصلي
ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل من غير توقف ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي

لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل
والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة ما بالحرف او بالحركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة
فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما
وقع هكذا احتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا
حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او الحرف
على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب
في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على
عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراد العامل والمقتضى انه لا يراد
عامل ولا مقتضى على السلب الكلي والذي تقتضيه الحاشية ان المراد
انه لا يراد به كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم
جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا
يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة
لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة لا بتركب من زيد تكلف
ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما
لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان
الاولى ان يقال فاذا ابقيت بدلالة اذا على التحقق فتامل ولك ان
تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال
الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المبنا درحين مقارنته
بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد واعلم انه كما لا بد من اخراج العامل و
اخراج المقتضى لا بد ~~من اخراج مجموع العامل والمقتضى~~ من اخراج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق
بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها
ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف

ليس

ليس مما يخلل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضى
او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائه المركبة من القريبة
والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية
اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي
لاختلاف الاخر فترجح على تقييد في الاعتبار فاعتبر هذا بالاولى
الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي ارادبنحو غلامي مالي ونظايره ومن
قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم
فلم يتحر تدقيق نظره الا الى خلاف ما احتج عليه من كون جر الجوار وامثاله زايد
من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح
في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في حالتي مسلمي و
قوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة
انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما به اخر المعرب من حيث
انه معرب ليتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل قوله ان ينبه على فايدة وضع احل
الاعراب ومن صحح الاتيان على تركه او اراد التنبيه على فايدة وضعه
في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو
المقصود بشيء وحمله على القايم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم
ولا يعود اليه فايدة وكذا فيما ياتي في تعريف العامل فاحتجب قال في
شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب
اراد ان متعلق بوضع الاعراب المفهوم من نحوي الكلام والان ينطبق
الغرض على الفعل لان الدعوى على التقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف
الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل
وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد
الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه مدخلية في دلالة ما به الاختلاف
على ما يستفضله والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف على
اختلاف بينه وبين سلفه حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف فالفهم

المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف
الاختلاف فانه امر معنوى اعتبارى ولانه لازم لكل معرب بخلاف
الاختلاف بهذا فيتعين القول الاول بالوضع للمعانى ما به الاختلاف والاولى
بوضع الاعراب المستعمل فى مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الا
الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى
المورد اما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب
يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها
فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال
الفاضل الهندى انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استحسن ترك ما
هو المشهور الدائر على الالسنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه
على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغى ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعانى لا يفيد تبدلها
فى المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح وانما جعل
الاعراب فى اخر الاسم اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل او الاعراب مطلقا
فى اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع
بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فيجعل هذا الفاعلية ونظائرها
صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات
الالفاظ فقال فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا
يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول
والاوجه ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى اخر الاسم لان كلا من
حروف الكلمة مفيد لبنية الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة
الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له فى البنية ولانه ا قيل
تعلم على صيغة الامر على هيئة ما ضبطه قوله اى انواع اعراب الاسم ثلثة
نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف

على الربط

اى ما استحسن

على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها من حركات غير الاخر
قوله فانها تستعمل فى الحركات البنائية غالبا وفى غيرها من غير الاعرابية
ايضا قوله كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما فى كونه عمدة من كل وجه قوله كون
الشئ مفعولا حقيقة او حكما فى كونه فضلة او مشبها بها كما فى اسم ان
قوله علم الاضافة اى علم كون الشئ مضافا اليه فهو بتقدير اضافته
اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية و
المفعولية لان كون الشئ مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا
ولم يجعل كون الشئ مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشئ مضا
مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك
مما دخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او
صورة بخلاف الفاعل فانه خرج بتمييزه عن باقى المرفوعات وكذا
المفعول قوله ولم يحتج الى الياء المصدرية الاولى لم يصح الياء المصدرية قوله
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل فى الاعراب
لكونه معمولا ما هو اصل فى العمل قوله فاعطى الثقيل للقليل الظاهر
القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية فى المعمول المتأخر عن
الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار
مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل
مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل
ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثانى محذوفا اى اعطى
الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل خالا المتيسر عليه
للكثير فتأمل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر
المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير

الاترى ان قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون المفاعيل
فاعطى المتوسط في الكثرة للمتوسط في الثقل **قوله** العامل احتاج الى
بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر
ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه يتوقف
على معرفة المعنى المقتضي للاعراب ومن قال اخر عن الاعراب لكونه
سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سنوا الطريق
وطلب المبتغى من الفج العميق **قوله** ما به يتقوم اي يحصل دون غيره
فنبه على ان نسبته للتقوم ليس كنسبته الاعراب للاختلاف فان ا
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا تقول ينتقض بالاسناد وبما من العامل
يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف
من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة
النار الماء تامل **قوله** المعنى المقتضي اي معنى اه يريد ان اللام للعهد الذهني
الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عنه البصريين فلذا
قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالثاني في نحو يعجبك زيد كون الشيء مضافا
اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته **قوله** وفي مررت
بزيد الى عامل اما في غلام زيد فالعامل عند البعض حرف الجر المقدر وعند
بعض المضاف النائب عن حرف الجر **قوله** فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب
والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه
تارة تقتضي الحركات الثلث وتارة سوى الفتحة وتارة ما سوى ا
الكسرة وتارة تقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو منها وتارة
ما سوى الالف فهذه اقسام ستة **قوله** اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا بهذا المعنى مان للمفرد وستسمع معنيين اخرين كلا منهما في محله
محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع
بخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف
لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف

اولم

اولم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا يخرج منصرف
اجري على الحركات الثلث للاضافة واللام او ضرورة الشعر او التناسب
بل ينتقض بقاعدة غير المنصرف ولا يبالي به ايضا لانه يعلم من بيانه
على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير
المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه
على ان الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع **قوله** اي الذي لم يكن بناء
الواحد فيه سالما لما نقض بتثنيين وثبتين ونظائرهما لكن لا
يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن
القاعدة بالمنصرف **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
ليكون الدال على صفة الشيء بحسب كالصفة للدال عليه ولانها اخف
الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان
كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات
لا في الاعراب ليس بشيء **قوله** والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا
التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور واجازه المص هذا الكلام **قوله** والمصدرية فيكون الى
التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل
المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في
الحاشية بمعنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا الكلام
قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة
المطلوب **قوله** جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف
يحتاج الى تطويل لان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه
اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولتاخيرها نكات
اخر تركناها وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم
اولوا الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع

هذا الكلام يريد رفع توهم انه صفة المونث ككاتبة درمن كون السلامة
صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان
السلامة حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات (جمع سجل)
مع ان مفرده مذكر وخرج بيوت مع ان مفرده مونث قوله واحترز به عن
المكسر فانه يعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاخير
الاحتراز ليس بلازم لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على
انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة تنبيه
على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع
الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون
التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يختص بالتلفظ به
يختص معه الاخ فالحكم على الاخ بجامع التلفظ مجردا عن خصوصية حصلت
له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه
ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة
بوصف الاسماء الستة لا نزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة
على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله
عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه
لا يهتدي بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة
الى التجريد عن الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها
جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا
ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله مضافة
نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة لكن فوات
الترتيب لكمال الاستغناء بتحقيق القيود واما لان نسخة كانت في نظره
كانت هكذا وما اثنية في غاية البعد ومن قال ينبه على ان عبارة المتن محمولة
على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل

[illegible]

المعنوي

المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المص تغيير عبارته الى
ما هو الانسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر
بقلب البشر قوله وانما اختار اسماء ستة لان اعرابه لا يخفى ان هذا الوجه
في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفروع والملحق
به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل
فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في
كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة عن تعدد او في
كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى
هذا اتم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان (خذ)
يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم
فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين في الاسم ([illegible])
قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حال الاعراب دون غير
حال الاعراب فتشابه الاعراب في النظر بالي والتغير وهذه الحروف
هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بجنسها عند الشيخ
الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان
الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت
اليه الشارح واعلم ان الشارح جعل كلا مما انبأ عن التعدد ووجود
حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها
بالحروف لا يستقيم لان الابن والوالد والام والقريب الى غير ذلك
منبئة عن التعدد في الاولى ووجود حرف بدون اعادة اللام قوله وكذا
كلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث
لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او
ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد
وعمرو والحاق تاء بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده واختلف
في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا

اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا
طايل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحدة مرة قوله وهو
الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا
وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما
فمذكر علم يعقل باشتراط الثلثة كبر حج اذ يغني عن اشتراط الثلثة ذكر التعبير
بجمع المذكر للعاقل عن التعبير او التوهيم انه اسم وليس معنى التركيب
الاضافي مرادا فالمصطلح يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو
حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم لم يمكن ادخالها في اخوات عشرين
بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكور وليس به قوله وعشرون واخواتها
المراد بالاخوات المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها التسع وبه فسر
التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت
للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قوله والاولى اطلاق عشرين
على ثلثين والاصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يختص عشرين وهو
بصدد التعليل الحكم المشترك ولانه يتجه عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين
ثمانون فرابعة جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام
على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد الملحقة من الاحاد حاصل من
تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كالمولى غيرها لا
واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على ستة وعلى تسعة وثلاثين وهكذا
قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ
اه لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته اه الاولى ترك
مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق به
لانه لا يساعده قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة
التثنية والجمع فقابل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الحر
الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير فلعله ليس تغير

وعلى كل ما زاد عليه بعشرة او عشرين او احد اخواتها او المائة
او تثنيتها او جمعها او الالف او تثنيته او جمعه الى غير ذلك وهو باطل قطعا
صح

العلامة

العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية
جعل العلامة اما الالف او اليا فتبدل الالف باليا تبدل علامة بعلامة
لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما والثمان ان
كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحمل قوله اشار الى
تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
لقد ادرج في هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم
السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره البعض رحمه الله وكانه بنى ذلك
البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف العامل
لا الاختلاف الاخر والثاني ان قوله والتقدير وعديله معرفان بتعريف
العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قوله ولما
كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي
لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى
بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب
تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة
بترجيح التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تعذر اي
تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة لان الفهم يتبادر
اليه ومنهم من قال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه
الظاهر الصحيح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف
اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في اخره
الاولى اخره قوله كعصا تنبيه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة
وراعى ذلك في المستثقل ايضا فان حق الاعراب في عصا قبل
الاعلال مستثقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا
فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال

فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان الا
ستثقال الواو المتحركة ادى الى القلب ولكان لا يجعل عصا ملحقا
بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم **قوله** وكا
في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المعرب المفرد بالحركة ليدخل
فيه مثل مسلماني ومساجدي قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية
ليخرج عنه عصاي فان لتعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان
اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون ا
القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب
قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع
انه داخل فيه نعم ينبغي ان يعتبر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم
لان الاعراب في ان قاضي المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف
في اخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون له
تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا له
لغلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او
صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولابد من حركة اخرى اذ لا
يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى
الى المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل و الا لزم
ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين
ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص
احدهما **قوله** يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فا
ئدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله
البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الا
الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه و
بين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو
الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه

محذوفا

محذوفا او ما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا او ما كان
ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه منقلبا بالالف نحو يا غلاما فقوله في
وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل اخر الاسم بالكسرة تعذر
الاعراب قاصر والاولى انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا
غلاما و يا ابتِ و يا امتَ و يا ابتا و يا امتا **قوله** كما في الاسم الذي في
اخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي **قوله**
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض ثم هو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا
ووجه النفي ظاهر اذ لا يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر
ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض **قوله** يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض
المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا استيفاء الاقسام للمستثقل
فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل
تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة
ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطـ
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا
تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم
يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في
التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون
في الحركة والحرف وكذا نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا
في الاحوال الثلث ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص
المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الا
الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في
الاحوال الثلث نحو جاءني اخوا القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم

عطف
وقوله مسلمي رفعا او نصب
على قوله كقاض على انه خبر مبتداء
محذوف او صفته مصدر محذوف
او جرا عطف على قاض ويكون
التقديري وكنحو مسلمي ويلزم
عليه تكرار اداة التشبيه
ديمتنع ذلك والمقصود هنا
تشبيها التشبيه واحد وليس
بتكرار اداة التشبيه اذ التشبيه
الاول في الاستثقال والثاني
في كون اللفظ جمعا سالما بالواو
والنون مضافا الى ياء المتكلم
مسلمي اصله مسلموي فابدلت
الواو ياء وادغمت في الياء
كمره هندي

وجاءني مسلموا القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم
وانما ما جاءني مسلما القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون الا
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه
ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة
ونصبها مخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون
مدة اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا
ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة مما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح
رحمهم الله التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي من الامثلة مما اورده
بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من الامثلة
وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى
الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه
رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع
رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تأويل المتعدد بما ذكر
وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا
التأويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع
لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل
المعرب الذي سبق اليه فلك ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفة
ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق من تفصيل المعرب فا
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وترك تعريف المنصرف
لمعرفته بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث
والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المص متصلا بغير المنصرف
قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب
ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى

معرفتهما

معرفتهما مصلحي غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال
والنعت فغي تأخيرهما اخلال ببيان نهج المباحث قوله وكان غير
المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق ببيان الاقل
ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه
من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه
الاقل والاكثر حتى يقال اكتفي بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال
لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر
في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان
بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي
والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي قوله اكتفي
بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب
اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف
عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير
المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير
المنصرف ما يسقط عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل
فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فلا يصح ان يكتفي
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما
عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة
اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة
المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب فيقتضي تعريفه فيهما كما
اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف
المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالة الاصلي
بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسر ولا غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى
الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين اوزيادة

التمكن **قوله** اى اسم معرب اضمار كلمة بالنكرة وهو سهو اصدا احتماليه لانه اقرب باستخراج الشرح بالمتن ولم يشير الى الاحتمال الاخر لوجه خفوح امره و استتاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الاخ هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو داب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون اله التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في الحاشية في هذا المقام او انواع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا وهي من الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغنى عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الا الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند ونحوها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالف **قوله** وذلك المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين السببين نهاية الحسن اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البنا وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا او كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطف ما ياتي اه ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا

يخفى

ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا القول زائدة اه هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم مما الذكر فتفهمه في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار بانه تسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيه اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما ذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد او القول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول لم يسمى قبل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة حلت الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف الا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الظاهر الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية **قوله** ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بما مر يجب ان تجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر ولا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه

جدوى بيان اى لا فائدة

على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى
بالتنوين للتنبيه لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين
والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين
لانه اقرب ضبطاً قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل بثلث مراتب
اعلاها توجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع
المقام تفصيله قوله لانك تقول قايم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم
المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف
واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث
والتعريف وهمية والفرعية كل المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية
والحقيقية قوله اذ الاصل في كلام ان لا يخالطه لسان الاخر وخلاف
الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الاصل الفرع بتبعية
تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن
الاصل لم يتحقق الخلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا
لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح
ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى
يسمى المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز حتى
بمعنى سلب الوجوب والامتناع معا وبمعنى سلب الوجوب فقط وبمعنى
سلب الامتناع فقط والصرف في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف
انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان
تخرجا من التاثير بالضرورة او باعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف
عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه الظاهر من الصرف
معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف فحكم قوله

وجهان

وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم
الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال
وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جداً لا يفهم وصحته تتوقف
على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر ففيه قوله حمل على موازنة
لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب على
تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يزيد اسباب منع الصرف
على تسعة يكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب
انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف للجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه
على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما
كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط
والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى
الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل الجمعية صيغة منتهى الجموع
او العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع
صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين
قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة وفي كلام القاموس
انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال السراويل اعجمي او جمع
سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم يجي فعويل غيره في كلامهم
هذا وقال الشارح عليه من اللزوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا
بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كمصابيح وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد
لم يجي في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده مصابيح فانه موضوع
للجنس نعم لو قيل لم يجي صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا
وما يقال ان السروالة لم يجي بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة
مطلقا فلذا لم يجعل السراويل الى الازار جمع سروالة تحقيقا يرده انه
لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة

من الانزار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في
كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة
الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار
وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم
يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة
للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي
هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب تمنى من توقيه وتجعل من
تابعيه **قوله** واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاء
جاءتهم الجنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل
المعنى **قوله** فلا اشكال بالنقض يعني على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي
جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على
وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية اوثانية
الى انه على تقدير الصرف لا يبقى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال
وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان
يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا **قوله**
ونحو جوار اي كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل
قاض اسم امراة واعيل مصغر اعلى لكان اعم فائدة **قوله** اي في حالتي
الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو وتمام البقية المثبتة
به لكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل
قوله ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه
ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة اه والاظهر ان مراده به ان مراد
المص انه مثله بحسب الصورة لا في كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال

من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه
معنوي **قوله** فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال
بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها
قوله في لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة وعليه بيت الفرزدق ولو
كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها
للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم
من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو
وفيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض
عن ياء المتكلم كما في يا غلاما **قوله** التركيب وهو صيرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة كما يفهم فيه من سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو
بخت نصر وبرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وحضرة
عنتر وضرب زيد وامثالها واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك
لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد
بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
يصلح ان يصير كلمة واحدة ليجعله علما او اسم جنس ونقول التعريف
غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان فيه
الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
في مصري وبصري فنقول جانب مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم
التركيب بقوله من غير حرف فيه وجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم
كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم
معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب

وقوله فاصل جوار في ذلك
كانني جوار جواري بالضم
والتنوين او قال فاصل جوار
بالضم والكسر والتنوين
لاستغنى عن قوله فيما بعد
وعلى هذا الفعل طلب الجر بالاولى
صح

على وجه

على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة لا يكون بينهما نسبة لم يحتج
الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر
في منع الصرف بهذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا
يرد النجم وبصرى ولا ضاربة فانه ركب من الضارب والتاء قوله شرطه العلمية
ليأمن من الزوال ومن قال ليتحقق السبب الاخر ثم تبعده عن الفهم
يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمية والالف والنون في الاسم
في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته
تحكم على انه لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون في السبب الثاني
قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قبيل المحكية
عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فلا يبعد
ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف والاصل في الاسم
الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات
ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاه
لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم
فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب
الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف ثم يتضمن خمسة عشر علما قلت
الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال
بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل او في الحال انه لم يذكر
فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب
الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار جزء الثاني مثل بعلبك يقتضي
ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب
من كلمتين يخرج سيبويه تركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة
وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له
بحسب المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في

الاصل

بين

في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد جزئيه نسبة في الاصل قوله
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون المختص لا وساير الاسباب
فلما ذا خصصه بالوصف بهما قلت الشرط للالف والنون الخاص لا
لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون ساير المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر
في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر في هذا الالف ليعلم ان المعدود
سابقا هذه او مخالفة صورة البيان السابق بهذا البيان لضيق المقام
في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
قوله شميان مزيدتين لانهما من حروف سألتمونيها السمان اولانهما
من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله
والراجح هو القول الثاني لان اشتراطه انتفاء فعلانة على القول الاول غير
ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء
لكانا اصليتين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة
شيء عليه لضعف بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني ما لا
يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل
للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع
في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى
نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد عند
اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كانا ان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي وبه طلع
اثار جدي وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي
افاض الله على روحه ان يعث عفر انه الوافي قوله او شرط ذلك
الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في معنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم

لا تحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم تقبل وان كانا في صفة
فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان تجعله من عطف شرطه
وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان
شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف قولنا كلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرطه واما العطف بكلمة او فالشايع في نظاير العطف بكلمة الواو ولا
فلتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين المشروطين م
فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد نظاهره
عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة
ففسره بامتناع دخول تاء التانيث تفسيرا للاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل
وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مونثه لا في نفس
كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فلا فعلانة
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه متى
كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا ~~يعني لا يكون فعلانة~~
~~يعني قطعا لا نظرا~~ الى الاستعمال والنظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف
رحمن فانه نظرا الى الاستعمال الاختصاص بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة
واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود
راجح لان الفرق بين المذكر والمونث باب اغلب والحاق المشكوك
بالاكثر انسب قوله في رحمن في انه منصرف او غير منصرف ~~فلا تحصل له~~
الاولى انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا تحصل
له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلفات المعنى اختلف في دفع
انه منصرف او غير منصرف انتج وقع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه
حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان

حتى

حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يجترا احدهم عن المنقول ولم يكشف
عن ~~المنقول~~ المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون
سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف
في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف
في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى ال
الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف
في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان
الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى
الفعل بالة زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا
ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا ال
التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد ا
اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن يثبت
الفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن كذا نظر لان
الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل والاسم
ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة
جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان
الاظهر ان يجعل السبب الوزن المختص فلا يحتاج الى شرط تاثيره
مع انه لا يظهر الفرعية الا في ماله زيادة نسبة المختص بالفعل فان
الاصل في كل نوع انه لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع
الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل
منها مشروطا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله
مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في ال
النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا التميز المعاني

غاية تمييز وايا جعل فيشترط له يعني يشترط تحققه لا يشترط تأثيره كما وهمه
بعض مما يجيء سمع الفعل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربية الا منقولا
من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر من الاختصاص
في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار
في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاصه بالمستعار
به على ان لك ان تجعل كلمة قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور
جادا او مختالا او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم
الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا او الفرس فرس ابن
الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل
بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا
كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل
بضرب مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم قوله
وكذلك بذر لماء في القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه فرق
او جب قوله وعثر لموضع في القاموس هي مأسدة وجعل معناه
الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى
الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب وخضم كبقم الجمع كالقثاء مح
الكثير من الناس وبلد وماء ورجل واسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت
غلبت لهم على القبيلة لكثرة الكلام قوله وكشلم علما لموضع بالشام في
القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة
وهو بالعبرانية اورشليم قوله فانه على ان للفاعل غير مختص بالفعل
بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة
بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئم بمعنى الاست ودئل علما للقبيلة
للقبيلة مع انه اول بانه منقول المعنى منشيا مخصوصا والتغيير
لا لانه على العلمية كما قيل في شمر شمس بالضم ودئل اسم دويبة

وصل

وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى اسم الجنس
معنى قليلا كما في قيل وقال قوله ومذهب الى منع صرفه الاخفش
النحاة من الاصح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه بشرط
الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك لبعض يونس فان الوزن
المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب
الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله
او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون
او مانعة الخلو لان المختص مما فيه له زيادة كزيادته لا يحتاج الى
اشتراط عدم قبول التاء فليس حقيقيا او مانعة الخلو اظهر كما قيل
قوله اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز
عقلي قيل لم رعاية ظاهر اللفظ قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
قوله او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف اللفظ عن
الظاهر قوله او حرف في اثره رعاية لما هو اقرب لفظ فيه الاول قوله
من حروف اتاني في الحال او في الاصل كما في يرمع ام امعنى الارق ولو نصف اتين
في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون
وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه
لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه لا يصح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم
حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف اه قيل ارادوا عدم
القبول بكونه قياسا انه بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحوه
لنقول يكفي لتقييد عدم القبول بكونه قياسا ان الفرق بين مذكر الاسم
ومؤنثه بان خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصفة
كما في رجل وامراة وعير واتان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح
قوله لم يرد علمه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا
حاجة له فعلى التقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه التصحيح

قول النحاة ان الانصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثم
امتنع احمر قبل وجود الشرط لاستلزام وجود المشروط قلت وجود الشرط
النحوي يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم كونه ذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم
ومما يقضي منه العجب انه قبل جعل نساعلة للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن
بامتناع احمر للامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف تصير سببا
للحكم قوله بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق
الواحد فلا يرد انه لو حذف العلم ان لا تنكر المشترك بين اثنين والمعنى يأول
بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا المسمى بزيد فقوله واحد
من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق
على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي
هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول
مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان الم
المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة
يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر للاكتفاء بالمشتهر من التأويل قوله
لما تبين اي ظهر حين تبين بحث ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان متعدد
الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام
المص مختلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد لما تبين اه لكان اوضح قوله استثناء
مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من تمام الكلام لانه تأول قوله لا تجامع
مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع مع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل
ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو
قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر

اسباب

واوضح

واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد
ان المستثنى مستثنى بعد التقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول
على طبق تقييد الكلام بالطرفين من جنس واحد فانه تقييد بالنفي
بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى
وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ا
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل
ما يجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله
فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع
العدل في اسم كان يجب منصرفا قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب
اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية
وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي و
اختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها
ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف
في زوال تأثير زوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا
يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جميع الامر قوله فقط لا مجموعهما كما يجب
الفصيح كما بين في محله الاولى ان المستثنى منه شيء في نفسه منهما اي لا يكون
مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر ولا
يلزم استثناء شيء في نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن
الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد
وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا تكون العلمية المؤثرة شرطا فيه
وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب
تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف اه الشرطية ممنوعة
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فلتكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان

ان ابطال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي
لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال
ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون
جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم
يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية
الاصلية واما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بعد زوال العلمية فلا يبقى الكلمة على
سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول
سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه قوله فاذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في نحو
ما احد بسبب العدل ووزن الفعل ففيه نظر لانه يبقى على سبب واحد
في سكران علما اذا نكر كما صرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قيل وان كان الاربع المذكورة
مجتمعة كما في آذربيجان قوله ان اصمت بكسر الميم بناء على جواز ورود
يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت
بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا
معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول كما مر ومع ذلك فيه وزن
الفعل الا ما ذكره وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه
الاخفش في القاموس سيب هو التفاح هو فارسي ومنه سيبويه
اي رائحة لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعلا اصلا هذا
مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو الارجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل لظهور كون اعتباره مفعولا
لم يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا تركب
البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر
و

والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان
قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان الراجح عنده قول
سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة
وكون الراجح عنده قول الاخفش لما من الوضوح في درجة لا يعرضه
شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما علما حال والعامل اي المماثلة او
المخالفة في الانصراف وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما
في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا
لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم
الخالي عن الوصفية قوله وان كان من فعلا ينصرف بلا خلاف اشارة
الى انه بعد تنكير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف
فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا او لا يكون
معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه
افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن
موجبات ان العلمية الاصلية يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها
والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وترجح عليها بقرب العهد
والقلة قوله لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كانه
مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متناقضين وقد جعل يلزمه
من اللزوم وذلك ان يجعله من الالزام قوله فان العلم المخصوص اي موضوع
موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة و
الوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة
قوله وهو منع الصرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا
متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين
فيما هما متوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق
في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع

في صرف لفظ واحد شخصاً تشخيصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع
صرف الفاظ هو واحد اي اما بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي ا
الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شي
مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضده لم يعتبر ضد اخر
وجميع الباب اي باب غير المنصرف لما باب ما فيه علمية موثرة كما يوهم كون
الكلام فيه **قوله** اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التي تشبه بالكسر الذي هي حركة بنائية **قوله**
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد
صورته كما في الحسن فالافضل علما ما لا تزول العلمية عنه باللام فهو
غير منصرف ثم اعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلهذا
لم يلتفت اليه المص فعلمانه تتم الكلمات المرفوعات **قوله** المرفوعات انما
جمع ولم يات بالمفرد لان التعريف المص المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان
المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع
الدالة على التعدد والاتيان في المجرورات بمجرد المشاكلة وفي المنصوبات
مستعارة للكثرة وههنا في موقعها **قوله** لان موصوفه الاسم اه دليل
على النفي والاثبات فكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا ثم النفي ولما
بقيما ذكرت منهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام
في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف للاسماء لا الكلمات واما لانه لو
جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان
الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم
الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه
ما يستضيء به اولو الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف
المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي
هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في
تعريف المرفوع الذي هو انه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية

في

في تعيين الرفع ما اشتمل غيرها **قوله** كالصافنات المذكور في الخيل كتب
رحمه الله في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوايم
واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر
الصحيح كالكتف للعظيم الجد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان
بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي
ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ولالة
الجمع على واحد ه والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا **قوله**
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر المفرد والاشعار
به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادباء تفسير المفرد
المذكر لا فروعه **قوله** ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين
الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع بمدلول الاسم فجعل الاسم
موصوفا بالرفع وقيل تسمية الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها
في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى
محالها وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي يرد
لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يتغير
عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في
محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما
اشتمل على الرفع لا يشتمل انه بل اراد ان شموله لما له ليس الا ضربا من المسامحة
الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان ذلك
يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على
الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا
يخفى ان الفاضل ليس في معرض التعرض لان الاتصاف بالرفع
المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه
على كون الاسم موصوفا بعدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح
ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي ورد اخلاء المرفوع وان خلا

عن الرفع حقيقة وليس مقصود التعريف بالفاصل فان قلت المعرب
محلا هل هو معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله
المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا
بالحركة قلت لا فرق بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل
اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو بحث مثلا ليس تخصيص
الرفع بما عدا التحلي مع البحث عن احوال الفاعل المنسي بتلك المثابة
في الاستبعاد لجواز ان لا يكون البحث عنه تقريبا ومثله كثير نادر في
كتب العلوم قوله اي من المرفوع يرجحه ورود التقسيم حينئذ على ما ورد
عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين
في المرجع وان يابا قوله ومنها المبتدا والخبر قوله او مما اشتمل يرجحه توافق
الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا والخبر قوله لانه
جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قايم ابوه قوله التي هي اصل
الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر
ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج
منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفعل انه لا يحذف وحده بدون
ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضربت واكرم الا
انا او قوله لم يذلك اي رائي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه
لانه اورد عليه كفي بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زايدة لكن
حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد
ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة
لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا وبنسخه
فان قلت كون العامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدا مثلا فيه خلل في الحكم خبر المبتدا
والمبتدا وغيره اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فتثبت اصالته
بالنسبة الى ساير المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات المبتداء

لانه

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا
وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة
الى المبتدا او اصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا ان يحققان
ظاهر ان فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند الى المصدر ونحوه
بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في
قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه فان قلت لم لم يحمل بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان
تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يساعده المقام سنة مؤكدة في
ترك سنته قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا به اولا ان بنيه على ان
المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك
وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء وفي ما قام سلب
الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف
ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا
وثانيا ان بنيه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل ا
اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر
القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد
بالمطلق وثالث ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما يعرفه كل ناظر
وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما لا يعرفه الا الالمعي
الالمعي ولا تعجب اذ لا تخذه الا معي وقل لنفسك اذا جاءك الحق ا
اتبع والتعصب والانانية دع فان الملك لله تعالى يورثه من يشاء
من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة له
ليس الا الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمستاد في الاسناد

ای لیقول ان المسند الیه الاما لفعل هو فقط صح

الا الابتداء او الفاعل والمدعی ان المبتدا اصل
المرفوعات قلت اصالة المسند الیه
بالنسبة الى المسند واصالة المبتداء
بالنسبة الى اسم ما ولا صح

الاسناد بالاصالة باي معنى تريد و يجب حمل العبارات في التعريفات
على ما هو المتبادر فجعل القرينة ذكر التوابع بعده لزيد التوضيح لم
لمناقشة من قال لا يخفى بعد ما عن التعريف مما لا يليق و ربما
ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها و هو المعطوف بالحرف و البدل
اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت و التاكيد و عطف
البيان قوله اي ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصـ
المصدر و لا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف و الاظهر ان اه
اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبيل العمل لانهم يعملون عمل هذه
الامور لمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على
الحدث و الظرف ايضا يدل على الحصول و الثبوت كانه يشارك صيغة
الحاصل في تلك و لذا وجب حذف عامله قوله و قدم عليه عطف على
اسند و جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة قوله لانه مما اسند
اليه الفعل رد على المص فح يجب حذفه في جعل قوله و قدم عليه لدفع
توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد
و الفضلة عن الضمير المستتر و انما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد
على الاسناد بحسب الدلالة اللفظية كما هو الظاهر و اعلم ان التعريف
الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين
بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم
مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح
او لا كما ذهب اليه غيره قوله و المراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه
الشارح لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر و اما من
لم يحمل زيد في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو غني من التكلف لاخراج
كريم في بكرنك نعم دفع التوهم لا يشمله و الامر فيه سهل و اما ما ا
اختاره الشارح مع افضائه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم
التعريف عليه كيف و المسند اليه يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد

تعيين

تعيين نوعه و نحن في التعيين النوع فيه و قوله اي اسنادا واقعا
جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى
التقديم فيلزم الفصل بين العامل و المعمول بغير المعمول و الاولى
جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب
المفصل و معه الشيخ عبد القاهر و اكثر البصريين قوله و الاصل في ا
الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع و هو مرجح
الخلاف تصريحا بالقاعدة الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم
الفاعل داخلة تحت الاصل و الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك
عن الوجوب فمباحثه عديلة للاصل و هذا الاصل مختلف فيه خالفهم
فيه ابن جني و الاخفش و الاصل عندهما في كل من الفاعل و المفعول
به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن
الفعل فقد عدل عن مكانه و رتبته بحسب فعله فلذلك جاز عندهما
كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا
بالفعل كانه اتصل فتقدم رتبة و تاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة و
ان تاخر لفظا و بهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيد لا يصير دليلا
على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل و المفعول به لو تساويا فيه
لا يمتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك عرفت انه يتقدم رتبة
لكنه يتوجه انه لا يصح قوله و لذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل
في الفاعل ان يلي الفعل لانه مع تساوي الفاعل و المفعول به في ذلك
ايضا يجوز ضرب غلامه زيد الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد و انما
قال الاصل ان يلي الفعل و لم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين
فيكون اخصر و ابهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الد
الداعي الى الولي هو الفعل و المقصود انه الفاعل و لدلالة الاقتصار
على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا
كان لا يرضى الفاعل بالفاعلية صلة بينه و بين الفعل فبالطريق الاولى

ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة بنا في نحو
ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم
يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده
او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لتلك اسكان
اللام في ضربت وليس اسكان اللام لئلا يتوالي كما توهم فقيل اي يدل
دلالة ان كما ان الباء دل دلالة تم فان قلت اسكان اللام لم يدل على
كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن
في ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو
التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من الفعل
منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا
بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف
في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا
فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك ففي قوله خلافا
للاخفش وابن جني نظر ولك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا
ورتبة لا في قوله وهو غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه لقائله او
معناه قتل قتلا تهدرا لا ثور له فان الكلب غير الماشية وكلب غير
الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة
بقتله ولا اشتداد عند العرب من القتل هدرا فان طلب الثور عندهم مما لا
لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت ينبغي ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية
عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو المعنى الجذل لا يكاد
يتخطاه البليغ اذ الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء الى ربه و
لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه

قوله

[illegible]

قوله اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون
اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق
القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له او لما يلزمه فهو لزم ان لا يكون القرينة
دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان
ذكر الاعراب يستغني عنه الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل
الهندي ويتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب قوله اذ ليس الشبهة
شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما تدل على تعيين المراد باللفظ او على
تعيين المحذوف لا ما تدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب
لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب ال فقط
ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب
تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على
مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز
موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول
ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل
الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة
على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ليس
المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل
في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب
قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد ضارب زيدا مثلا قوله اي
تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور وقيل في جميع هذه الصور
لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى
مما لا ينبغي فكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان
ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء لجميع الشرط وان لفظة

قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا بالشخص اخر قال من استاذ في زمانه بصيت الفضل
عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره مما كان
الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احدا الا زيد او ذلك لانه
لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل
عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب.
مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة
ولا بد خلوها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب
احد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام وح يصح ان يكون
زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول
عجيب اقول لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق
الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح ان يقال المقصود حصر
خالقية الله تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد
فتحت بابا للنقض بما فيه تسلسل بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة
ورفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور لا تمنع كون ال
الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا
الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى
الجواز قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع الاول ولا بد وههنا
يجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حمل
عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح رح
الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المص علل وجوب التقديم

بالعكس

بضم الذال المعجمة معنى غفلة عجيب

الامثلة

بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم انقلاب
في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع مانع عن ا
العدول ولا يجوز العدول بلا مانع عن الاصل فضلا عن جوازه
مع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيدا ضربك
فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه
بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان
زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
لان السؤال عن القايم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه ولك
ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على
تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن
ان يكون فعلا كذلك يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال
والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا
ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن
الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله زيد مرفوع والاصل على زيد
لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف
الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة
وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا
في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما وذلك لانك
في رخاء ونعمة قوله كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل
قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر
مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب
الاختباط ايضا هذا   في مثل وان احد من المشركين استجارك الاية فيما
حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم

ضربوا او التقدير ولو ثبت انهم ضربوا تحذف ثبت وفسر بان اله لا لزم
على الثبوت التي خبر بالفعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان لو
للشرط او التمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار
المفسر حشوا لا يتم قوله وقد يحذف ان معا لا اختصاص لهذا الحذف
بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام كان اسميا او فعليا قصيرا
او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته
دون الفاعل وحده وان يتمه نعم تام في جواب اقام زيد فافهم قوله
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لو لا زيد لكان كذا
فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن
دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر
فانه يجب بالالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد
وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله ليكون
الجواب مطابقا للسوال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين
نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري
والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام
بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل قوله وقد
يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول
ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة
فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني اى مستحقه قبل
وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه
الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو
لو ضع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق
الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق
جلي لا يفقده فطن زكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع

الثاني فلا يمكون فيه
مجال المنازع لان فعل
الثاني قبل وجوده لا صح

معمولا

معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني و
حسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اى تقدير لا
يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما
على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزم مانه حتى يمنع شي منهما صحة
وقوعه معمولا للثاني فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما
مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل بخصوصه لا يمنع
ذلك ووقوعه في هذا المحل وانما منعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه
وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير ال
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل
اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع
التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك
ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام حتى
يكون خبر اله فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر
فينتقض به حد المبتدا ايضا فعليكم بهذا على ذكره منكم تحتاج لا
بتنبيه مبتدا في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولا انا ضمير المتكلم
لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق
التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر لسعة التحقيق فمنع
قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار المتنازع
فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك معنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار
ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب ادى الراى
وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل رضي غيرهما ببقاء التنازع بينهما
قلت لا بل قطع النزاع انما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي
ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن انه لا يمكن
على ما هو مذهبهم لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى على
عليك ان الكسائي ايضا ينجا وزعما جعل مذهباله في هذا المثال اضمار

الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سوا اعمل
الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضرب و
اكرم الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا وما اكرمت
الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء او اعتراضية
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار
بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض
النسخ وهو مفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على
اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في الم
المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان
المفعول بعده مشترك بين المفاعيل الخمس ومفعول ما لم يسم فاعله
لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله باطلاق علاقة المفعولية وبعد فيه نظر لانه
يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء
من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارة انهم للنحة
يشعر باشتراك بينها فيكون للكل اسم مشترك واسم مختص قوله وليس
هذا اقساما ثانيا من التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة
فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم ينتبه
لهذا ادعى وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين فقال لان الكلام في ا
التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى
انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا
في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين نسبة
على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل
وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا لنفس نفس الضمير
كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر فيختار البصريون
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارة

في البيان

في البيان او في لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول
لاحتمال المساواة قوله لقربه اي قربه مع مساواة العاملين
في القوة وينتقض بقبل زيد يضرب ويكرم عمروا قوله وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل و
التكرار قوله وبدا به لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا و
لان الكتاب في مذهب البصري قوله ويجوز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير وان لم يكن مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا
بل لغرض اخر كما في نحن فيه فان المفسر فاعل جملة ذكر لكونه متعلق
النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة
فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين
الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط ما هو محض
التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما
يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل
الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف
اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر و
نقض بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم
واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود
حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا اذا لم يستو فيه
المذكر والمؤنث نحو اجرح وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر
بل يضمر مفردا مذكرا لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المصنف خلاف
الفراء عن محله قصدا لبيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال
الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند
البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون ال
البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول خلافا للفراء مع
الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل

اى لا يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهور عنه يقال فلتفسر
عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فيه تنزه عن مخالفة المشهور
وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفصل الاول والاستتار
فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول
بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل
الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يفصل بقوله
ونختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير
لا يختص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار
قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرا على صيغة الغيبة اى بخلهم هو خيرا
لهم قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول والفصل الكثير بين
الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر
ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل في التقدير فالمقصود الاحتراز
في التصريح واختار ما هو لازم في القبيح قوله على المذهب المختار الاولى
على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذفه و
ان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف ولا يحتاج الى
بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع
داع الى خلافه والا لكان المذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا
دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو ههنا
ما ذكره ويكون الضمير راجعا اه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الا
الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف
مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه هو الاول

قوله

قوله الا ان يمنع مانع اى اضمر على المختار وحذف على غيره الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار.
فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان
الافراد والتثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير
لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين
في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان
يكون منطلقا فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله مفعولا ه
فيبقى على افراده قوله ومما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل ان يقول
لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح
وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى
على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا اولى للجواب اما الاول فلان
اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر
والبيت شاهد له فشهادته مع حذف المفعول من الثاني اتم واما الثاني
فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى
الحذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة
الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل
السعي مستلزما الكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما عليها و
يمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى ما يتيسر
لي من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي من المعيشة
قليل من المال المعيشي لا المال الكثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل
من المال المعيشي لانه كان سعي يبلغني من الناس من غير طلب بمصالحة اا
الكل معنى حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعي للمجد المؤثل فكل
شريف ينازعني فيه والضيق بي في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم اطلب

لى بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين لا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر

دون ما حمله عليه البصريون قوله اى لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة

بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها فى غير صورة التنازع فيكون

مثل جاءنى وضربنى بكر عمرو وهو فصل بالاجنبى الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنى فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر فى اول

البيت انه لو كان السعى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكفانى قليل

من المال ولم اطلب المجد والعز فربما توهم متوهم ان سعيه ليس للمجد وانه

معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد والمجد ومن الناس من ذكر

فى توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا وتراك لا ترضى لسماعه اذ ذاك

قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المص فى هذا الكتاب

عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب لكلمة منه فقوله ومنها الا

المبتدأ خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل

قوله اى مفعول فعلا وشبه فعل الاظهر الاحضر مفعول ما لم يسم فاعله

وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل

المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربى القوم وامثالها

مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله

اى فاعله النحوى فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولكن ان تقول المراد

بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف

ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية الجمعة قوله واقيم هو مقامه

اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب فى

المعطوف عليه وفى اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص فى

الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه

مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام المفعول

لا فى مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل

وعرف

وعرفت ما به عنه عنى قوله الى فعل اى الى الماضى المجهول فهو تاويل للعلم

الوزن بصيغة المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم

عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة المشتهرة بها فعل هو الماضى المجهول من

الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل

فيكون فى معنى فعل ونحوه وبعد تمام تجبير نقصان كلام المتن لعدم الشمول

البيان ببيان شرطه زيد مضروب غلامه فزيد فى التكلف وقيل المراد بصيغة

الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل يفعل صيغة المفعول ولما كان غاية

فى البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى فى اصطلاح ببيان المص بقدر الامكان

قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر

بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه لعل ان المتاخرين

جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فينتقض هذا بزيد معلوم

ابوه قائما اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام

لان اسناد اسم مفعول الى مرفوعه فى مثل هذا التركيب غير تام على انه

اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين

تامين فليجز كون المفعول الثانى مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا

الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث

الا لباب اعلمت فعل لم يقع الثانى ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع

اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف

ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول

فيه يقتضى الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته

لا تقتضى العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اى كل من المفعول

له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية

وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال

لان الاول يستدعى اعادة لا فى المفعول له والمفعول معه وفى هذا الاحتمال

تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول

[illegible]

الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **قوله** يتعين له تعين وجوب
عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل
القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين و
حمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين
هذه القاعدة وبين قاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت
اولى من الثاني تنافي اذ يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف
الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اي اعطاه اليه شيئا **قوله** لشدة اشبهه بالفاعل
التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول
قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول
وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه
من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم
جواز اجتماع النايب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف
الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم خصوص
مقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر قولهم ضرب في الدار لغوا
مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التأويل
قوله وفايدة وصف الضرب وكذا فايدة الزمان المعين في التمثيل حيث
قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفايدة المكان المعين حيث قال امام
الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا
يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة لدلالة الفعل عليهما على ما
قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول مبهم غاية الابهام مقام
الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون
المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم
قوله وفي بعض النسخ هذا الاوجه ان المراد ومن الفاعل عمل فايدة التنبيه
على انه

على ان الزمان المطلق انه من ملحقات الفاعل وكذا جعل الرفع علم الفاعلية
قوله للتلازم الواقع بينهما ولكن ثبت كما هو الملاحظة ان بيان وجوب تقديم
المبتدا يتكفل ببيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في
الخبر الى المبتدا او وجوب تعريف المبتدا ومن تعريف الخبر يصح ان يجعل
من مسائل بابهما شيئت **قوله** على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول
من المبتدا لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه
لاعرابه سوى الابتداء وقال النحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر الاسم
المرفوع بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا
الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما
تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف
هربا عن جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الشيخ المحقق التفتازاني
فاقتصر في نحوه في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على
ما هو الاصل فيه تامل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان
التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان بالتجريد
تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم
البعوض حكمة نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي
فكانه جرد الاسم عنه ايضا ومن فوايد هذا القيد ايضا ان التجريد عن العوامل
بمعنى التجريد عن جنس العوامل العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع
الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما
قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد
في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل
على ما قيل لانه لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا انه
بعيد **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
بحسبك درهم هذا القيد بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان
يعتبر التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه و

وان اثر في لفظ او لعبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث
انه مجرور ليس مبتدا بل مضاف اليه حكما فتدبر **قوله** وثاني قسمي المبتدا
اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين نوعين
المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان
فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر واوفق لا تقول فليكن
معنى المبتدا المفهوم المتردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في
تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا
فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك
دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدا ومن قال امتناع الاجتماع بين
فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع الضالم يأت بشئ فتدبر ومما احترز
عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفصل الا ان يقال
لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه
يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعل ما في ا
سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام الاختصار مثل لعل قوله
بعد حرف النفي والاستفهام والاحضر منه ان مثل لهما وغير وهل وكلمات
الاستفهام قوله بعد النفي والاستفهام مثل الغير ما قال الشاعر ولغم ما
قال غير ماسوف على زمن قد مضى بالهم والحزن والحزن **قوله** كمن وما ومن
نحو ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين **قوله** وعند
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وكان المصنف لم يعترف به فلذا او للرد على من جعل الاسماء
الافعال مبتدات اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي
كذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره **قوله** وعليه قول الشاعر فخبر
نحن عند الناس منكم ؛ فخبر مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون

فاعل

فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فيتعين كون نحن مبتدا
وكون منكم مفسرا المحذوف تقديره خبير منكم نحن عند الناس فلما حذف
فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين
به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبير ليس مطابق لمفرد
فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا **قوله**
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض
الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة
لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد
لم يتم التعريف لانه يبقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة
التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه
عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق
التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان
يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل بأقائم زيد فان غيره صالح لان يكون
مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون ا
اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل
قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه
على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة
الواقعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي
المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب
انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدا والا لزم الفصل
بين راغب ومعموله باجنبي وهو المبتدا ويشكل ايضا بأقائم رجل فانه
يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا
اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدا اذ لو كان
خبرا لوجب الطالعة الشمس **قوله** جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا
ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس

بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا حيث
يتحقق احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه
مبتدأ فليلتبس المقصود البتة اشد الالتباس بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية
تشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم
الخبر على خلاف الاصل فلا يتحقق المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الا
الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام صح تركيب
الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق
الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا القول فالضرورة
قائمة في اقام زيد فلعلك لا ضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيدا قائم فتأمل
اي هو الاسم المجرد قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة او حكما يخرج عنه نحو بعض
الفعل المانع ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة
لانها تؤول الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان التعريف الخبر
ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة
الجملة على حرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فيبنى كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المص
ممن ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبنا قوله فيما
سبق ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقديم
المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على الضرب لانه ليس
ما يجده بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه حمله على تقدير الاسم في الزيد المذكور ولا يخفى
ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيه رفع فتعريفه به دور على ما عرفت
في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل اي ما يوقع الاسناد به بشيء
كلامه بالتركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على
طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى
الجار والمجرور والباء للسببية احال اسم المسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد
المعنى اليه الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ
مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر السببية اي المجوز الباء **قوله** او

يجعل

او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى المبتدأ الاقرب ان يراد المسند
الى المجرور او يجعل الضمير راجعا الى المجرور والاولى جعل الباء للملابسة اي
المجرور والمسند الملابس بالمجرور والفعل ملابس بالمعمول والعامل
اللفظي ابدا الا بالمجرور كذا كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة
ان لا يشتبه المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وفي تعليمه لمقوله فائدة
والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى
الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف
الخبر متعلق بالمسند الثاني وفاعله المستتر عنه فالنكتة ليست بذاك **قوله**
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة
التي هي جزء المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب
بانها لم تسند الى فاعلها الا ان الاسناد وهي النسبة التامة ولا نسبة تامة لذ
للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ
بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف
بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه
او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر ضمير يضرب في زيد يضرب
وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها ترها كالفعل الا انه اجري اعراب
الخبر على جزئه القابل له هو الصفة **قوله** اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لتسند
الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ
وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا استفاد
من الرضي فلا تحمل عبارة الشارح على ان التجريد للخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى
بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على قام بالجزم و
التعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر
حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا
مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان
يكون اصله التقديم فلعلك نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على

الفعل لذلك الا انه منع منه مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي متقدم على ما دعي اليه **قوله** جائز في داره زيد واختلفوا الى الاكثرين صحة في داره قيام زيد وجوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في الكشاف في درج الميت ومنعه آخرون **قوله** وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان الجمع بين قوله واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولسوق بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخيرين **قوله** اذا تخصصت بمثل ولعبد اه ويدفع انه يوجب التخصيص بوجه ما يقال الاخص الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد اه ويدفع انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان من في ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدا **قوله** وحيث وصفه بالموضح تخصص بالصفة قيل لا يخفى لعدم صحة انسان خير من فرس مع صحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره نحوي لا التزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة وما تخصص لعلم المخاطب جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار **قوله** فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه

بان

30

بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص من الصفة فجعل الظاهر جعل ضمير الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما افصح عنه قوله وفي الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا كونه مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها ان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المومنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات كثير في الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما **قوله** شر اهر ذا ناب المشبهة به ان يستعمل فيه ... اذ الهر صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب واما بالنسبة الى قيشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ... وينباحه اذا راى العدو للاضطرابه حيث يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بحال المعلق فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد

في المبتدا

اولا نه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قول بالتبع المعتاد ... ح

فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا اشمل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه
باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير
حاجة الى تخصيص المبتدا قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار اورد عليه ان قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا اسم
نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم
الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة
يجب ان تخصص حتى تقع مبتدا ثم يكون وقال بعض المحققين منهم اه
عدي اله واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة
الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها
في هذا المقام خارج البيان كانت لك المرام قوله وقال بعض المحققين الا انهم
لما راوا ان المبتدي لا يتقي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره
ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنه الفايدة ليكون على بصيرة من الحكم على النكرة
قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر
المص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا
قد يقع جملة ايضا فخبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصره فانحصر في
الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم ووقع بعد الفاء او
اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من
الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة
التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مطلقا مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم
والواقعة جوابا لشرط غير جازم كلو ولولا ولو ما وكيف او جازم ولم تقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها
من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تفصل لك الممارسة تفصيلا
متقنا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نايبة عن الفعلية
والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير

كان

قوله

يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين

الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي
صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان تكون تابعة لموصوفين و
قيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه
للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي
بتاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو
قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه
الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المقصود خبرا عنه لعدم قصد المتكلم
خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا اسيرا
بمعنى الا اسيرا الا ان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى
لانه لنفي الشيء عن زيد كما في ما زيد الا اسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا
عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا اسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون
خبرا الا بتاويل ومبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا ا
سيرا مع انه ليس بمحذوف الفعل لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا
على الخبرية قيل قد يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول
المطلق قد يرتفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا
لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر
والاولى ان يمثل بما حالك الا اسيرا شديدا فان حذف فعل لا يجب
بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا الوجاز
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه
على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه
لا يخفى انه لا ينفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المص ضمير وقع
راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا
لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال ما وقع مثبتا الا او
معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الصفا بطشر

[illegible]

لاستتر الكماء في الوقوع بعد اسم لا يكون جزاء عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين
قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاستتر الكماء في الوقوع مضمون جملة قوله
البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى المستتر بايام اذ علامته قطع الذنب
ثم صار اسما بمعنى بيك قوله بنيرها على ان الاسم الواقع موقع الجزاء او
على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يلزم
الحصر فيهما او على انه لا قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في
المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق على السير المطلق وقد
يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي
ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على
حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ
لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ثابتة
بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق لعينه لانه يتعين ان يكون
بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي
فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية ولح لتقول المصدر
المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصبحت مع زيد
مسرورا اما منا بعد واما فداء ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في
وقت السرور والاثر اثره فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة
الجليلة قوله وباثره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطة سمي اثرا
لوح لتقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد و
اما فداء مفعولا فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح
على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاتها المبنية لغيره
لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر صحيح
صحة او تعنتم تعنتا لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحته
اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة

بيان

بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل
الحذف غير واجب في صورة تقدم بيان التفصيل لا وثوق
له ولعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له قوله والتفصيل الاثر
بيان انواع المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب
الحذف في مثل فشدوا الوثاق فمنا بعد وفداء او فمنا او في
فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان
يشبه به امر مر دعليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت
حمار فان المفعول المطلق هنا للتشبيه شيء بشيء لا لتشبيه به
شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول
المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل
المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها
به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها
كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصول في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت
حسن زيد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لان القيود
والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل
هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي
فهم العامل فيه واما من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب
حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن
بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير
الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل
صوت حمار يصوت قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية
ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله
بمنكر هذا اذا كان منكرا اما عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل

لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوزوا الجمهور ان يكون
العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا
التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل مع وجوه وهو في هذا المقام مقطوع
به قوله صراح قيل هي هو اسم بمعنى المصدر قوله ولا محتمل لها غيره للاوضح
من وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره وفي مقابله وقسم مضمون جملة تحتمل غيره
واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو
الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره لو قيل غيره
منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا اخلاف الرواية المشهورة
قوله اي اعترف اعترافا فينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الباقي
جاريا فيه وفيما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول ابا التسمية
من متاخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون يسمى
على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين
قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ليخرج ما وقع مضمون مفرد سواء
كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله
لانه من حيث هو منصوص عليه اي يعني لان معناه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل
الموكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم
معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان الموكد لفظ المصدر لانه
يؤكد اللفظ الباقي في الدلالة على ما دل عليه وتقويته فالوجه ان يقال
المحتاج الى التاويل جعله تاكيد النفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها
عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد
لغيره فلا تكلف فيه لانه يؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما
ينزلها منزلة نفسه لانها لم تشاركه في التعيين للدلالة على ما تعين
للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما
اختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فانشار لدفعه
بقوله

بقوله انحصار المص واورد عليه فوات حسن التقابل وعلى هذا ينبغي
اه وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد
لاجل نفسه لينكر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل
انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيد اليس لغيره قوله ومنها ما
وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال
المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير
او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت
ضربي الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول فلا بد ان يقال مضافا
الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربي زيد ضربتيه فالوجه
ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي
قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ
الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد
بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول
ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء في
عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل
اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه
لبيك اي انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي و
اتجاهي لك من قولهم داري تلب داره تواجهها او معناه محبتي لك
من قولهم امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حب
لباب خالص قوله فحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية
فيام بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع
المامور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا
القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوايد فانه
لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه
اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل

فيتعلق بالفعل او للصدق ومتعلق بما ضمنه في معنى التعلق ومن
حقق علمه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل
سبب لوجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء
بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم
في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او
قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق
الاسم في تعريف المفعول المطلق او تفننا فبينه في تعريف المفعول المطلق
على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور
فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول
به والا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام والشرط
لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة
لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد اسما ولم يعتد
بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح بجوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف
جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف
فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهب بزيد فانه يقال
الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهب بزيد واذهب
زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال التعلق بلا واسطة
حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا
يتبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج
الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت
زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق
الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي المستثنى بما خرج منه فمن
قال المراد التعلق اولا لا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يميز على التمييز
فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث حينئذ اذ
ليس التعلق بهما اولا ومما يتجه انه اشكل على بعض عمرو في اعطى

زيد

زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل
عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر
ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضرب زيد او عمرو والحق ان تقييد
التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه
بل وقوعا بنفسه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب
او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر
اسناده لم يسند قوله فيخرج به زيد في ضرب زيد الاولى فيخرج به زيد
ودخل درهما في اعطي زيد درهما واخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا
به في اصطلاحهم وهو الاصح اللايق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح
بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم
فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا
فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه الملخ لدقته قوله
فلا يرد عليه انه لو قال الفعل لتبادر الفعل الاصطلاحي ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر الفعل الا
الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم عليه في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في اا
الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل بناء على
على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره
لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في جز
ان يكون اه مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي
التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام قوله اي ترديكه اي ان تزيد مكة قوله تخصيصها اا
لا بالذكر ليس للحصر لجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت
فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا ينغلق شيء

لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة المص في غاية
مذهب تقتضي ان تجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب
الاغراء كيف قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو
الحمد لله الحميد ونحو انا زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قوله نحو امرأ ونفسه معناه الحث على الفرار من المرأة او قطع اليد و
اللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا
قوله واستهواء اضر الكلم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف
به الزمخشري واما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل
به لانه من حيث انه قران لايصح فيه وجه اخر ومما يعجب منه لانه بهذا
الاعتبار لايعدون الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد
لاحزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالة
فالتعريف بحقيقته لايتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من
لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان
خروج اكثر افراد المنادى من تعريف مستبعدا جدا صرف قوله اقباله
عن ظاهره لكن يتجه انه لاحاجة الى جعل اعم من الاقبال بالوجه والقلب
ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي
ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب
داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه
تعالى للتنزيه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له ولابد من ذلك التنزيل
من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر
يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة من اصطلح النداء ترك ادب فالاولى
ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لغات
العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة
الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد في تقدير

ای مررت برحم المسكين

الاقبال

ادعو

ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد
التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان ا
المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا
غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المص من ذلك انهم
لم يعدوا الكلمة وا من حروف النداء قوله بان يكون الة الطلب لفظية الطلب
اللفظي يتوقف على لفظية الته والمطلوب فايهما قدر صار الطلب تقديريا
فالاحتمال الثالث من اقسام هذه الاحتمال فتأمل قوله او للمنادى او للحرف
وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا عن غيره يمكن دفعها بان النائب
يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة ههنا نائبة ويتجه
على جعل التفصيل للمنادى ~~لعل المفعول المطلق والمفعول~~ به انه لا وجه
لتخصيص هذا التفصيل لتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول
به والمنتبه او الجز الى غير ذلك قوله وعند المبرد بحرف النداء السده مسد
الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم
في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة
محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه
جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما يتم على قول من قال المستكن
محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم
مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلابد ان يكون
المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا ضمير فيه للمتكلم ونقض بافة
معنى التضجر وتعقبه بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على

على حرف واحد من حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه
انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد
يا وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في
الشرط والقسم وهذا الاتيم ما لم يتبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب
سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء
بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه
وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بحرفها
بجزئها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر
الى ما هو المقصود بدون المنادى كما عرفه **قوله** ويبنى اي يجب ان يبنى
لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز كما نعلم الموصوف
بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لقلتها اي لقلة كل منها لا القلة
الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض
والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها
ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة
مضاف وشبهه مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير
المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على
طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه
ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى بالتقديم من الاختصار في
ما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما
يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به
بخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف

فقدم

فقدم المستغاث لاتصالهما بها للبناء او التغيير من حال الاصل **قوله** يرفع
به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد ما يرفع الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وكذا ان يجعل الضمير
الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** او الفعل
مسند الى الجار او المجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة
ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما يرفع به الرفع
ويتجه عليه ان مثل هذا الرفع التنوين وكانه لهذا اختصار اختيار البعض ارجاع
[illegible]
الضمير الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الكتاب الباب صح
بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف فذاك يحمل على الارادة
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف
المفرد اليه لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى
محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء
دون باب لا فانك يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم يعجل كما
لا يخفى على المتتبع اسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف
بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد
سها فيه الشارح داخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء ام بعده
من تمامه فتفطن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى
انه من تمامه في اعتبار ايهم اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول
فكان ما يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون المجموع المعطوف
والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او
اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا قال ثلثة وثلثين اسم لعقد
مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني ففي المنادى الموصوف
بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى

والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه
لو جعل من وصف المعرفة المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
المعرفة بالجملة بهذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما
بعده والمعطوف عليه مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف
وفي باب لا الاول لا ان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى الكاف الخطاب الحرفية فقوله المبني ما ناسب مبنى الاصل
يعني المناسبة له مناسبة بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل
علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة
التخاطب كالضم للمبني طلب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة
وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدها انطرادا للباب قوله وكونه مثله افرادا
وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف ومانع حكمه وبناء النكرة الغير
المعنية وفيه ان النكرة الغير لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان المعنية ؟
انما استشهد فيما بينهما ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام ا
التعريف تخصص بما سوى المنادى فظاهر ان المثال لا يصح والصواب
يا رجلان قوله اي لام تدخله وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى
ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغيثني لنفعك ولاجلك
وفي يالله اغيثني لمقتضى ذاتك وكرمك قوله نحو يالزيد لا يكون الاستغاثة
بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في المقام الاغاثة او التعجب
او التهديد قوله واجيب اي عن الاعتراضين بما قيل او بان قوله
مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني عن الغفلة قوله كان المهدد اسم
فاعل يستغيث بالمهدد فيه ان يأبى عن هذه التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشيء ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيستغيث المهدد ويخلصه

عن

عن اثم القتل والضرب ويستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغير
احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب
المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله
لا انتفاء ما يقتضي فتحها لانحصار المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف موقع ؟
الخطاب صورة قوله ولا لام فيه فظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل
بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف لعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا
الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب
فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء
اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في
يا لاحمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان
تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى
اعرابية قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا
يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما
يضرني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه
داخل في ما سواهما وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا
فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد و
يمكن يبقى على ما كان ما عليه من النصب ما سواهما وبهذا اعرف فائدة
قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه
يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث
المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من مزالق النحوية فانه لا معتمد
لعمل طالعا وتقديم الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون الموصوف
منادى كما هو معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هنا كشبه مضاف
وذكر من الامثال له في حاشية ما نشأ قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية
انما قيده بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو
قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف

بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف ويا
حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة
فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التوابع
في الصورة والحقيقة قوله تخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة
وسيجيء في كلام الشارح فلم يتبع كلامه اذني تتبع قوله المبني على ما يرفع به
قيل هو المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قبل فيه ويبنى دون غيره قوله لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله
فغيره وفيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الا ان حكمه
لم يبين حده حكمه وكذا يا ايها زيد وعمرو ويجب فيه نصب عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله
قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى
تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر
الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو
يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى ا
التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل
شبه المضاف فلا حاجة لا دراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف
بالاضافة اللفظية قوله وما لم يجر الحكم الاتي اه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكم ما
بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا و
ينبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف
المنادى وهم لم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلائم قوله وقد يجوز
فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان الاستعمال مختلف يرشد الى ذلك قوله
وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى
منه

منه انه لم يقل فيما بعده البدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين
حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي
يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي
حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب
العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم
جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة
المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة
قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي التقييد
بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام
مع انه اخصر واوضح قوله يرفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة
والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر او المقدر
تام لانه لا يشمل المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء
محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اولانه اول ما
يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام الممتنع لحرف النداء وهو اولى في التمثيل
ليعلم انه يثبت فيه اثر النداء مع منافاته له قوله وهو اسناد سيبويه وهو
الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال
المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله
ان كان كالحسن يعني علما منقولا والا يعني ليس بعلم كذا حققه الشيخ الرضي
مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما
راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس
فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس
على اسم الحسن وما في حكمه من الاعلام وهو لا بد من معرفة معرف باللام يجوز
نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس فضلته
به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس اسم كذلك مما جاز دخول اللام

لان المعطوف لا [illegible] الا بالاضافة اللفظية
او لم يكن المضاف في النداء لكان منصوب فينبغي ان لا [illegible]
[illegible]

وزعمه فان محمدا او عليا لم يجز دخول اللام عليهما و مالا يجوز نزع اللام
عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك
في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك
التخصيص وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق نحو
يلد بن نفيل سمي به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية كالعدم تصور
معنى جنس كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور
له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ ويتصور ويثبت لكن
لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضاف عطف على المفرد به
ينصب على ما يرفع به عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في
صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء حكمه اي حكم كل واحد منهما والضمير
راجع اليهما تبا وبهما بما بقي من التوابع فيعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم
المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل
المنادى فكيف ذكر مع من مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار
ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني على
جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان
يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر نحو يا زيد بن مغيث قوله مجرد عن التاء او
ملحق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح نحو يا هند بنت عمر وقوله بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر مما هو الاعم قوله
اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد
احد من ارباب اللسان نداؤه فكانه لا يصح ان يكون المعرف باللام
منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني
من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يتبين
انه قد يكون تابع المنادى المبني يلتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين
احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد
انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل بل يجوز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا

في المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فسره منظنة الناظر
في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام
لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام
وما اجيب عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر النقصان التعريف ليس
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى
استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على
التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء وفي يا زيدان الى تثنية العلم
لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود ان لقيل يا ايها الرجل
الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا
ينالة الا الكرام قوله يا ايها الرجل يتوسط اي الموصوفة المحذوف ما اضيف
اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش
بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر صلة لان المنادى طالب التخفيف
والاول هو الراجح وان كانت الموصولة اكثر لكون هذا اوفق في التوسط
على واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ولان جعل
المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول
الاخفش نبذ وراء الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله
مع ها التنبيه ليجعل لعدها مقصودا بالنداء عن حرف النداء القرب حرف التنبيه
المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا ايها الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه
في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا اقدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الا
الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة
التزام الرفع قوله ولهذا المذكور هنا كما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة
الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج
صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة الا بقية اذ يجوز نحو يا هذا الرجل جهان

اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب اه ولهذا لا ينصب تابع
المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان
تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة
اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع للفظه والمراد بالمعرب الواحد
ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان ولا يخفى انه بلغ من
التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما
قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب
النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة
الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته واختصاص نداء الجلالة
يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب
ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا
بالمقام لمن ضيق الفطن الذي لا يليق بالكرام وذلك ان يجعل معنى قوله
خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين و
من خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم
المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد الظاهر
اشذ وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ
افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون
لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا
في الشعر يقتضي الشعر عدم انصرافه فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية
كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ
الرضي هو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا
تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين نحو انتهى بلا تنوين
وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاذه وهو
الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكانه
وكان المص اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقدير الجر

لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب
وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيدة
قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك
ولا ابا لك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي ال
اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله
احتراز عن نحو يا فتاى ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان
يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة الياء بالجمع والتثنية على الاضافة وعدم
الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء
بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها
القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاى اذا اشتهر اضافته
الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير
يا فتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة
الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى
لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا ابتي فانه كثر فيه
الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها بالهاء وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة
عطفا على الجزاء او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين لا تفيد العبارة
وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف
على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان
ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى
ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون
في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل
بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا
من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل
الوقف بالهاء والاختصار وضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة

بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا ابت
ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء الياء صلة الابدال وانما يدخل
على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق
الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس
وطولت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما
في البنت لكن توقف عليها بالياء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت
فان تاءها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء ا
الياء ولا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر
قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء التاء فاقتضت كسائر تاءات
التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ
بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير
المستثنى بما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب
المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اي كائنة
مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للتقدم
قوله فانهم يقولون يا بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى
الام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم
فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا
تحت ذكر المذكر كما شاع قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخصر و
قالوا يا ابن عم ويا ابن ام خاصة مثل باب يا غلامي وفتحي قوله مثل باب
يا غلامي فقالوا اه وقالوا بالهاء وقفا قوله الترخيم في القاموس رخم
الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق
فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها قوله
اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي وتقييد سعة الكلام بحسن
مقابلة الضرورة فحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاو
الاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية

ظاهره

ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد
ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد
شرط المفعول له على ما يجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل
في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام
للوقت اي جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم
اي الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع قوله اي المجرد
التخفيف وسمي حذف على سبيل الاعتباط من سها وراك الموت شابا
صحيحا كذا في القاموس ومما في هذا المقام في كتب النحو ان الاعتباط
ذبح الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعل معنى المجرد واورد عليه
نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله متعقب الاعراب
والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير ليصير الاعراب
ظاهرا لا المجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف
في يد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على الثاني
لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى لاستتباعه جعل الضمير
لترخيم المنادى بعد الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن
لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله او
اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون
المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق
فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعه بالهاء الا في
مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضباعا فترخمه بحذف التاء
وتقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس اخراج المنادى نظرا الى
المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون
زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله
والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن

فقد غفل من قال لابد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة
موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله
واما اسما ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه يوقف
بالهاء فيقال في يا طلحة يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو
قفي قبل التفرق يا ضباعا قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اه
او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط
خصوصياته او نقول لما فرغ شرائط الترخيم شرع في اقسامه قوله
زيادتان قيل لابد ان يكون لمعنى ليخرج نحو عصبصب قوله في حكم الواحدة
في انها زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمات وسليمان علمين
يا بين الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق
وزيادتي عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي الحمراء للالحاق ولا
يحذف منه الا الياء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام
الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة ونية به على وجه حذفهما معا قوله وكان في اخره حرف صحيح اصله التبادر ه
الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج
نحو سعلاة والسعلاء بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك
ان تريد باخره اخره الحقيقي وتاء التانيث في اخره حكما وهو كلمة اخرى
حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر بما في حكم الحرف
الصحيح بما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا
بالصحيح قوله اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس
الواو والياء فيهما حرفي مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به نحو جيل
وسنور فانها لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن
مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم ياخذ هذا القيد ولك
ان تاخذه فيها وتجعل بثبوت اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان بثبوت جمع

بثبوت

يوم عصبصب يوم شديد الحر كذا في الصحاح

بثبوت واياك وان تجعله بثبوت الجمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي
ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي المحرفان الاخيران
في كلا القسمين لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتقديره
ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا له
لورود نحو سعلاة وسعيد ممن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم
الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل
قوله وبلت من البول والنقد صغار الغنم على ما كتب في الحاشية قوله اي
فيحذف حرف واحد قدر المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي كلمة
الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان تجعل التقدير
فمعنى حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم
الاخير وقوله والا فحرف واحد فافهم ينتقضان بيا خمسة فان ضاربة
مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعها حمل المركب
على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو
في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت
ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة ه
اسم ان الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون
فيقال بعد الترخيم يا اعلي ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع
التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو
اسحار بفتح الهمزة وكسر ما لنبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا
عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره متحرك في الاصل قبله الف
نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب
الفراء نحو يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله
فيقال الفاق فا النتيجة ومن قال هي فصيحة جرج من الفصاحة وياكرو في
الحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو
طاير له الحباري وانرا شواط كويند كرى نروي كراوين جماعت كراوين

بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كادل في ادلو لان المنادى في حكم
المعرب لعروض بنائه فاغل بالعيل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم ... مع
انه مبني قوله وقد استعملوا الا وجه انه لايراد المندوب في اثنائه..
مباحث المنادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث
المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد
يا خاصة لانصراف المطلق الى الكامل وقد استعملوا ايا في المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب قوله وهو
المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا احد لاما
يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال
جعل المص واويلاه وواصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كانه
هلاك الذاهب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا امتيازا به
يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص
لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد
على العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على
المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعربي في صلته دخوله على المقصور عليه قوله لبرداته نكرة ليس ورود
... اعتاقوبا على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما
اوله بكون قوله ولا يندب الا المعرب في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في
الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الا
الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع
الالتباس بالمستغاث ومن ذكر لك المعتبر بالمتفجع اشعار بوجه زيادته قوله
فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة اخره اعرابية
كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت
اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل
والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظه حركة اخر المندوب

لرفع

لرفع الالتباس وكذا الواو الا انه معدول بالبدو في كلمة الفاني عبارة
المص او قع في مكانه قوله واغلامكيه تنبيه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف
الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لايجوز لانه لايجوز خطاب اثنين في
كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا
الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على خرق الدعوى في
والتنزيل كما هو في باحيان لانه لو كان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامكه
قوله لانه جئ به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او بنون التثنية
او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف
اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا
المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اي اسم الجنس لانه لا وجه
لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان كلمة سواء كان مفردا او غيره و
فيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم
فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد انه من المعارف التي حالها خرج قوله
العلم وما عطف عليه قوله سواء كان معه بدل عن حرف النداء كاللهم اسم
فانه لا يحذف هذا رد على ما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكر بيان ما لا يجوز
حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة اسم ولا يخفى ... ضعيف لان
المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من اسم مطلقا كما في ساير الاعلام
فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا اسم خاصة من جملة معانيه انه
لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حرف النداء عنه قوله
نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن ...
الا انه غير كما غير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل
شمس بفتحها فيه مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي

بن دى لكان ...

... ان هذا التعليل يقتضي اختصاص حذف
... فيبقى على ... العارف
بالعلم ...

اللام والموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قالت
امرأة القيس فلما اصبحت اى خذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة
طلب الشئ وقيل مثل يستعمل المغموم قوله قال تخلص صار مثلا للخلص على
تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله واطرق الاطراق جشم
در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصار بان يلقى عليه ثوب فيصار
صار مثلا لمن تكبر وقد لوا اضع من هو اشرف منه قوله خاف ان اى ناصبة
وان لا يسجد والمفعول له تهدد حل قبله ولا زائدة او بدل من اعماله
او متعلق بضدهم او بمن بتقدير لام التعليل قوله اى مفعول اضمر عامله
فسره لمطلق المفعول لانه بصدد بيان ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لا بصدد بيان ما هو من افراده فى هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه
يخصه العاقل بما هو المراد فى هذا المقام وفى التعريف للعام ولهذا
جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه
اعم من المفعول وهذه من فوايد لفظ الكل فى التعريف وقد تفرد به المقام
وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التى ذكر فيما بعد ليس مما يختص
بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال فى بحث المفعول فيه
قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل ولكونها صفة المحذوف هو
العلة ونظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع الاولى احترازا عن صيرورة
التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث
انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل
اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا قيل لابست زيدا حبست
عليه فلابد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله
اى اضمر عامله بناء قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول
مطلق للاضمار او مفعول له لكن ان يجعل على بمعنى مع نظرا فى الغواله قوله
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول
كما هو

كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه بضميره متعلق بالاشتغال
على تضمين معنى الفراغ او الاعراض والمنع جعل الاشتغال بمعنى
الاعراض لتعلق المجرور الثانى به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا
اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه
او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت
الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
فقس قوله اى ما يناسبه بالترادف قيل فيه ما هله لان الترادف
فى المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب
وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها فى كلام
المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صورة ما اضمر لانه ليس المانع
عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع عن
العمل الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف
زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله
كل اسم لانه كما ان المتبادر فى هذا المقام من قوله النصبة النصب بالمفعولية
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول
والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا
معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن فى شرح وجهه الغير
المخفى لمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها
بما ليس منها وله وجه اخر وهو خلوص مثله المشتغل بالضمير عن الفصل
بينها بما ليس منها ولما غفل المص وجها حسن الاول عدم الفصل بين
الاقسام المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط
بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم
ما هو اعرف فيه تامل قوله ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله

على شريطة التفسير لاقتضا قوله اي ضرب اه ذلك ولك ان تجعله تفسيرا
لناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه ان لمن قال انه
منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله بان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل
فيه ضربت زيدا او لما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر
مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب
اي في مواقع نطلق في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس مظنة الشيء موضع يظن
فيه وجوده ومنه لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله و
يختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة
الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو العمدة في الباب منه اهم وقيل لانه
ارجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل الامرين الابتداء الذي
هو عامل في المبتدا او الخبر ح لا يتعين بذكره كونه مبتدا او انتفى مصدر
المبتدا الذي يعم كونه مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا
لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الا
الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية
لابد له من قيد اخر وهو الاسناد ولعرفه الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان
ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح الا ان يقال المراد
صحة تجرده نصحح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح
النصب الذي لا محالة موجود الا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء
الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا
لو اريد عدم ما ترجح النصب بالفعل لا يستغني عن قوله او عنده وجود اقوى
منها لان في صورة وجود اقوى ما تحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل
لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي
ان يعلم ان المراد مقتضي الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب

والا

والا لا يستغني عن قوله او عنده وجود اقوى منها بل لم يمكن له معنى انه يمكن
وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل
قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة
التصحيح لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب لا يجامع
اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة اه متعلق
بيختار بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله
بسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد
بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب
والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه
قوله كما في الاختصار الا وضح او عنده وجود اقوى مع غير الطلب او اذا للمفاجاة
فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا هي اما هذه واذا
هذه قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر فح فهم خبر
المبتدا فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوزه قيل او
لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع
الطلب خبرا بتاويل لا تكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضا
ضارب عمروا وهذا القلبهما فان اسم الفاعل المشبه بالفعل في حكمه
واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد و
عمرو اضربه لكون فعل التعجب بجموده وتجرده عن العروض لاحقا
بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية
لا معطوفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو اضربه استعمل
في انشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت
الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف

في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية
والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية
بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كأنه اراد انه لا يقدر
وجوبا لانه يكتفي فيما هو بصدده نفي وجود التقدير فالاظهر ان من وجوه
الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله
فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هنا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل
بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله انما قال حرف
الاستفهام لو قال و الاستفهام عطفا على حرف النفي يخرج عنه نحو من
ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصلح نكتة لادراج
الحرف وانما يصلح نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام قد
تأمل واما وجه ذكر الحرف فهو ان الاسم الاستفهام يجب دخوله
على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي قوله يشتمل شمل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لا بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان
هل لا تفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد
قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل
نحو ازيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف
الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد
عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز
ان يكون على غير بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح
لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي
ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول
قد على الفعل في هذه الصور لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده

في

في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعد
لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء و
خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي
ما قبل الامر قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير
حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء
المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان
يراد ونختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي اسم يختار النصب في اسم قبل
الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع
الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به
يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف
لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس
لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع ال
اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة
ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب
النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم
كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح
كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه
يفيد فائدة تامة على انه كلما ازداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد
وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان اللبس بالصفة خوف
فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع
المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن
للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية
فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب

ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو
فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا
ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضر
ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا
يلتفت النفس الى الاهانة اللازمة قوله فان المقصود الحكم على
شيء بانه مخلوق اه بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على النصب
الصفة فات هذا المقصود وتبدل المعنى غير مقصود ولا حاجة في
لنفي كون المقصود صفة الاستدلال بانه يستدعي فساد الان المدعى
ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعده الاسم النصب اولى اذا
كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد
بالوصف معنى صحيحا اولا على ان ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب
في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر
قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك اه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي
فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان
المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول في النصب مرجح
بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما
باعتبار المبدأ في الصغرى اقرب لم نعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار
مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالشذوذ ليس
الا غير عند غير الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حروف التخصيص
فبالاتفاق واما حروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها
النصب وكما يجب بعده النصب عند بعض الا للعرض والمص فانه
اما هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل
من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة
صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا

قوله

قوله في الاختيار فيما ذكرناه مفقود تحقيق المقام ان الملابس ما لا
يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ضرب
رجل زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا
المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا الا ان
الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة
مما لا يعول اليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا العكس عليه
وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقديرا ذهب
الذهاب بزيد اذ ان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر
مجازا الا انه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده
الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان نصب
باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته نباتا لكن ليس
له اختصاص ومزيد مناسبة بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند
الا الى المصدر كذلك وفي ما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله
واجب بالابتداء لتقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام
وقد قيده به في شرحه ايضا ووجهه ان احتمل تقدير اذهب زيد مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام
اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع
بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى اه يريد المص ان مرفوعا
وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب
تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد
الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن
مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط

لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير ولكن لا يكون مقصودا
كما اتفق عليه سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين
كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن
حمل عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه لو يهم انه من باب الاضمار ومما يختار
فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر
اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر
ككتب قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا
ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على
الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا
اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء
بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام
الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة
والموصوف بخبر المبتدا اي ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد فيه قوله
لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة حينئذ الافادة
وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق
فلا نسلم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايفنا اعمالهم كاذب بل صحايف اعمال
اعمالهم مطابق لاعمالهم بحيث لا يغادر اي لا يترك قوله والظاهر ان قوله
تعالى اه كون دخوله تحت القاعدة عن ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدي
الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل
الاية من اصناف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج
الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء فيه مرتبطا اه بمعنى الشرط
عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبطا اه تقدير انحاص بعيد عن

الفهم

الفهم والمتبادر تقدير كاين وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا
الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي
وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها
ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخر احوجه عنه مقام اخر قوله والاية جملتان
اه اشار الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر
وقوله وجملتان بتقدير والاية جملتان ان عطف على قوله الفاء بمعنى
الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله كل شيء نحوها
فعلوه في الزبر ويحمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون مبتدا
خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد لتعريف الفاء فانه في معنى فائه
ممن قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطفا
على الخبرية وتكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انها من هذا الباب عند
بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان
زيدا اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احد
احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية
والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا
يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال ل
قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل للاتفاق اه يعني
ان قوله والاتفاق لمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين اا
لا بعينه ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من ا
الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق ح يستدعي ان يقول والاتفاق لزم
ان يختار النصب فلا وجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر في الاية مع
تنبيه على ما هو القراة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى
الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه
البعض فالمختار النصب ولذا نبعد ان يجعل قوله والاتفاق لمختار ا ا
النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالم

فالمختار النصب فيها اما في الاول فظاهر واما في الثاني فللابعد
فللالتباس بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر
لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار
المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة تسرع السامع لها الى الاحتراز
عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يحذر المحذر قوله اي اسم عمل فيه تنبيه بذلك
على ان المعمول بتأويلها بمفعول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت لم جعل تحذيرا مفعولا له
للتقدير يغني عن تقدير ذكرا وحذرا فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة
اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكرا لا يقال لا يصح جعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير لانه لا يستند عليه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا
نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير
ولم يتفطن لهذه الدقيقة الحال على انف الماتنة فقال التحذير علة
لتقدير اتق دون غيره من الافعال والاولى جعل ذكر مصدرا امد
منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده
واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام به اي عما بعد ذلك المعمول
هذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل
عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل
قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا اللهم بل لا بد من عايد وهو اعم
من الضمير فكيف لا ولو لم وجوب لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد
من عايد ليصح ما ذكر مع تسليم الوجوب ونر حمل الضمير على العايد لجعل الضمير عم افادة
ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد شبه بكثرة تكرار اياك على ان الاغلب
في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء
متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لا تق على صيغة المتكلم على ما
ذهب اليه سيبويه لكن حول المص بتقدير اتق ليشعر بانه اختار مذهب
مثال ح
غيره

غيره من ان التقدير على صيغة المخاطب نحو نفسك على سبيل الا
الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات
كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق متضمن معنى التبعيد لا يلائم الثاني من
اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه وكذا التقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد فقد جنف وقال وكيف نقول اياك والاسد بتقدير اتق
نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتغييره بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك ا
لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله وان تقدير ابعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون
بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير ابعد نفسك
عن الطريق نعم لا يناسب تقدير ابعد الطريق لكنه ليس من ضرورات
تقدير ابعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله
فان المعنى على ابعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير ابعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع
الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا عما
بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان
يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الزوايا التي له
تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقديم ابعد
لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية المحذر
فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يوجب تعجب الافهام قوله
وبد هش الا وتام قوله ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف
والمحذوف معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه

لا يجوز في سعة الكلام و لما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
بثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت
فلم يكن تقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال
ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو
فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع مالا يدعى
ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض في البيان **قوله** شامل اسما
الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاصلي لا المفهوم الاصطلاحي
وهو ظاهر **قوله** فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه
فيه **قوله** سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا تغفل **قوله** مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول
ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم
الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك
ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان
ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور
ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور في
ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر في ال
التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب
اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ
موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب
اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم
الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة
في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية
لا

لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة
فيه اه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم
الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية
مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون
قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه
متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس اه
معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل
من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان
يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما
عن المذكور اغناء للمتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان
يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار **قوله** مبهما كان او محدودا
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه
ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة **قوله** وظروف الزمان ان
كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان
لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واا
اشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل
فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا
يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتدا بالاضافة
البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف
المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف **قوله** وفسر المبهم بالجهات
الست ومنهم من فسره بالنكرة وزاد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد
وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وزيادة الجهات
الست مثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة صرح به الزمان
الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم

ويرد عليه جانب و ما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا
الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله
لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا يشتق منه الابهام الاصطلاحي
قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير
راجعا الى عند ولدى وشبههما تجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به و
لك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعندى ولدى وشبههما تنا ويلها
بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان
تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل
اى شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي
بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى و
شبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم قوله ولفظ مكان ان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال
جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه قوله لا ينتصب اسم المكان بغير مشتق منه او مرادفه ح
وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة
ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته الموارثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء
يحتمل مكان الشيء الا كثيرة الكثيرة فيصير مبهما قوله بعد ما دخلت وسكنت
ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه
مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال
لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء ان
استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية
در آمد در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان اى مكان شامل له وبغيره
هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله ومثل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فيه انه ذلك في دخلت الدار الذي هكذا دخلت الدار

واذا

واذا الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله
بل يراد اعجبني التأديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه
في التركيب الذي هو فيه في قولنا اعجبني التأديب الذي ضربت لاجل قوله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للفعل فيه فيه ان تعريف المفعول له يعرف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد
الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي لاجله
بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل
مذكور معه للفعل فيه في تركيب ضربت زيدا التأديب فافهم قوله مثل ضربته
تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل بالضرب فيجعل التأديب عين الضرب فكيف
يحصل به ثم اجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأديب وانما
نصب التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا كما صرح به
الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث
التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل
خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان
صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول
المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد
التركيب هذا المعنى فقد فحص منع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المص بانه
لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا معه مطلقا
وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على
الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر التعرض بوجه تخصيص
اللام ههنا دون في في المفعول فيه منبئ عن الغفلة عن ان الباء ايضا ادخل
المفعول فيه نحو ثمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا
عما اذا كان غير فعل يشمل نحو جئتك للسوار اى الحد فاعله وفاعل عامل اشار

الا ان المحصل فاته الواضح الاخصر **قوله** ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذف فيها
اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانا هما **قوله** او يكون زمان وجود احدهما بعضا
بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة
القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد
الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا الا اجبانا متعددة **قوله** نحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب
كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا
ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او
في قصد الفاعل **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الراى سخيف جدا الجعل ما
هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن
السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقام
تقديره الذي فعل كائن معه اى مع فعله الظرف فاعل مجاز اكما انه خبر مجازا في
نحو زيد في الدار وفيه تامل **قوله** العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلي والنزوان الوثوب **قوله** احترازا عن المذكور بعد غيره كا لفا لا يقتضي
الاحتراز على ما ذكر بل احترازا عما لم يذكر بعده شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته اه **قوله** متعلق بمذكور فيه
لطافة ولو قال المذكور لكان السطف فتدبر **قوله** او مفعولا نحو كفاك وزيدا
النحاة
درهم اتفاق على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير فيمتنع كون زيدا
في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمروا مجرد
تحكم وانما حمل الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان
حسبك مضاف ومضاف اليه ولهذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة
عن الاضافة فالمراد بالمعمول في قوله ما عدا المفعول به المنصوب **قوله** وسواء كان
الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى

الفعل

الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه
ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور لذ
كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله معنى اشارة الى معنى الفعل
وانما تعرض له لان لبعض معنى الفعل عماله سماعي وهو ما عدا اسماء الا
الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه
لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده
المثال المذكور المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب
العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال
استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء
فقط وعند الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب **قوله**
او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب فيل ان
اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال
المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة
في مكان واحد لا في زمان لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العباب
فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في
زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم الحفظ يعني
لو لم يحفظ الناقة واهملتها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها
وتركهما في مكان من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما **قوله** لو تركت الناقة
على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا و
عمروا ولم يبق ما نحن فيه **قوله** وفصيلها كتب في الحاشية فصيل بچه
شتر را از شير باز كرده رضع الرضيع شير خورد كودك **قوله** واعلم ان مذهب

جمهور النحاة اختصر لقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو
نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو
لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله
واصلها واو العطف فكذا بمعنى لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع
مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على صاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان
اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع
انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب
حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه جعل مفعول الفعل
اعم من المفعول بمعنى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه
يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن القسم فلو حمل قوله خارج على معنى
عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا
معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب
ذهب غير المص الى ترجيح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم
لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل
فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة
فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الثاني فيه بحث لجواز العطف بجعل
الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان
يرجح بالسلامة عن الحذف يترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بالتكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع قوله
الحال من حال الشيء يحول اي انقلب يسمى هذا القسم بها لانقلابه غالبا
قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما له نهاية للتكثير كذا في المغرب
والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها

خالدين

والاظهر ان العلة النصب اي نصب الاسم في مثل التابعين لان المعنى ما يصنع

خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاولى حال المحققة والثانية حال
مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثل نحو
جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال
الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة لطلوع الشمس
والصفة ايضا اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل
موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون
بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا يخفى ان
قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما للتعليل
فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل
واما للتقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة
الفاعلية بل لنفس الذات في وقت الفاعلية واما التمييز فيكون المعنى مميز
صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بالتأويل بتبيين كون الفاعلية في وقت
خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول
النحوي بل بتبيين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله
مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا
واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان
لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل
اللف والنشر المرتبة وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او يبتني على صيغة المضارع المجهول او
على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور
قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول ولا يخفى ان المتبادر من غير
حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين في التعريف استثناء
قوله الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان فراء عبارة المتن
على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال

يمتنع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مسؤلا بجعل الضرب
الحال في ضربت الضرب شديدا عين الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد في
الدار قائما مثال للفظ الملفوظ حكما ر ذ على ما في شرح المفصل انه مثال للحال
عن الفاعل بمعنى قوله فان مفعولية زيد الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة
المستنبط منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الا
الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وخرج
اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح
فالاولى ان يفسر بمعنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط
ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط
منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان يكون المنادى بتقدير ادعو
بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المص
ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وفا الفهم الشيخ الرضي من ان المعنى على تقييد
جزء التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة
ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور. لان ذو الحال في جميع الصور
نكرات مخصوصة فلا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت
امرا حالا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه
قوله وبعد الانتقاض للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني
رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان ال
النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل الت
التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام فهو ظرف
لقوله يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول
بان ما جاءني رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصيغتها
لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان
كما

كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا
راكبا عالما ولعل قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع
لا الا لجواز وقوع الصفة بعد الا فقول فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا
تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا والحال قوله وارسلها
العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع
في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر اما
لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شايع
في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال
صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها الماء جميعا و
الاصل معاركا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر بهذه الكلمة قوله ولم يذدها
كتب في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية
ان الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص لبراد تمام.
رسيده وسيراب ناشدن قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
اه الظاهر هو الثاني وعطف لم يذدها للتفسير قوله ثم يرد مضاعف مجهول
قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبير
من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر خوابيدن قوله ومررت
به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد
وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده
لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في
مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية بضم الجيم
والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة قوله متاول اي كل واحد منها كذا افعله جهدك قبل فعلت وكذا ضمير نحوه
بل هو اصح بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر
وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساتر الكثير بهم وجه الارض ونحو ادخلوا

الاول في الاول اي اولا فاولا وحده المضاف من المصادر ومن غيرها
نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات
الى ضميرها تقدم منصوبات على الحالية من المجاز لوقوعها موقع النكرات
فانها من معنى مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها في انهم معربات باعرابه
ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة
اذ هي كالمعرفة في اقسام الاسم بل هي ماولة بالنكرة فجعل العراك ونحوه
مصدر الجملة الحالية المحذوفة الحالة للطريق **قوله** احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة هو الراجح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير
الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب
الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او
صفات مستوي بينهما **قوله** اي تعترك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل
فعله بل استعمل المزيد منه **قوله** فهي من الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر
احوالا **قوله** وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو
الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف
الاول فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها اي صاحب
الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو **قوله** ولم يكن الحال
مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة
يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين معرفة ومن هذا الظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال
بكونه غالبا فاحفظه فانه لاضيافتنا **قوله** لانهما في المعنى مبتدا وخبر فيه ان
جاءني رجل في الحقيقة قايم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس
بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء الا ان يقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه
كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله**
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد بتخصيص ذي الحال

بالاضافة

بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق اي نحو رايت غلام رجل راكبا
ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة
باق بعد **قوله** ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا
يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان
يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلقه كل حدث صاحبه و
ان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث
قايم بالمشبه وحدث قايم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه
القيام وبما قام بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوي ولا على
الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا
على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول
ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا البسر اطيب منه رطبا فهو من
قبيل زيد قايما كعمرو قاعدا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا
تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل
المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه
مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة
من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل
المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة كما هو فيما تقدم
المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ومع بعد يتجه
ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا
يخالف الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص
المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه **قوله** ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال
والاحتمال السابق بان قوله يخالف الظرف على هذا الاحتمال متعلق
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حال كان
او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او

سبهه من الجار والمجرور فاذا لم يد خلا في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللايق ح استثناءه عن العامل المعنوي لا ان يبين المخالفة بقوله
بخلاف الظرف **قوله** ولا على ذي الحال المجرور والمبتدا درج عبارة
المتن وعلى العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم
على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم
على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع
عند الكوفيين الا في مرفوع لتقدم عامله على الحال **قوله** لم يتقدم عليه الحال
اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** لان الحال تابع وفرع لذي الحال
نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال الا داء هذا
المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا **قوله** والكل تكلف وتعسف
اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية
وان فيه غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها
واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث
تكلفا فلان اثباته مصدرا غير معلوم واما كون الثلث تعسفا
فلان الكافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على
هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من
الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا
ومنها ما يقصد بها التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او نحوها
ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط

ولك ان تعذر بجواز تقديم ذي الحال عليه

على

على الحال وما بعده يجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت
البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن
اذا اشترط الاشتقاق اما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء
زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان **قوله** لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص فيه ان يكون مشتقا او ما
يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك الا اعتذار
بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه ذلك **قوله** هذا بسرا البسر بالفتح البا
وبالضم كذا في القاموس **قوله** ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر لم يات
المبسر بمعنى الصاير بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير رطبا كما جاء بمعنى
الصاير ما عليه رطبا وح يكون صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى
تاويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل والمفعول
المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة
في الجامد وهذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه والتفسير بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه
جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل
لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا فلا يصح
جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما
على النخل والموجه ما قدمناه فتدبر **قوله** لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم
فافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون المشار اليه كتمر اليابس فلا يقيد الا
الاشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة **قوله** تمرة نخلي
بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى
اعلم وله الحمد الاتم **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب بالجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه

مقام الحال وفاه الى في شافهة بيعت نحو بعته يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد
بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا
قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع نحو كل رجل و
ضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب مهنا الجزان لقبولها
الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتى به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم
هذا ولا يخفى انه اذا اتي بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز
خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف **قوله**
فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على
الاصح ولا تدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد تخلو
الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت
وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في
الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله** ويجوز حذف العامل في
الحال اي يقبل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه
كما شاع ارادته في نظايره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها
باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا
اي هذا الهلال بينا ولا مقال نحو حسن قوله قرينة حالية والمراد
براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يمكن الراشد
بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه
حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما
نحن فيه كما اذا كان صفة **قوله** ويجب حذف العامل في بعض الا
الاحوال المؤكدة وكذا في حال بين ازدياد ثمن او غيره مما دخل
الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرات جزاء من القرآن فصاعدا
فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود **قوله** والمنتقلة قيد للعامل

بخلاف

بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق في الحال نادرا تقيد العامل
العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت بناء ندرة مقارنة عاملها
بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة **قوله** اي تحقق ابوة زيد دفع
لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تحققت الاب في حال كونه
عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول
ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا انبه **قوله** ان يكون
مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر
للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد
تكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية
والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى ولو مدبرا منه فان اردت له اسما فلتسمه دائمة
قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اه يريد ان رسولا لا يؤكد
الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال
دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد معناه اللغوي اما اذا اريد
معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد
مضمون الجملة وهو ارسال الله **قوله** ولا بد ههنا من قيد اخر فيه نظر
لانه يصح ان يراد بمضمون الجملة الاسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية
وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمو
مضمون يشهد الله ايضا ومضمون الجملة الاسمية خاصة ما يكون للاسمية
ليس فيها شيء ولو سلم يصح ان التقدير في الله شاهد قائما بالقسط
بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال لطرد الباب

والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز
على صيغتين قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي ا
الاسم عن نحو فعلت الا تمتعت فان قنت يرفع الابهام الو
الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني لشئ حسن
زيد او اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه
بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهك مع انه ليس بتمييز عند البصريين
للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل
بنحو زيد رايه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست
بتمييزات عند البصريين مع انها يرفع الابهام وقد يدفع بان المعنى عن
في رايه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز
ولا يخفى انه تكلف ولا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور
اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل
حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان
يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير المميز قوله في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى
المراد وهو الموزون وليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا ا
اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه بانه زيتا يرفع الابهام المستقر
فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا
تحذه لئلا تزل فانه من مزالق الاقدام قوله لكن المطلق منصرف
الى الكمال هذا اذا لم يتعذر العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على
اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال
معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه ان ال
الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع
تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال
عينا

عينا جارية واشاله بانه في التوابع بالمستقر ما هو مفهومه فلابد من تكلف
مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية واشاله بانه من التوابع و
الكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم بان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فلا
فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية
فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصده فازاله
لكان حسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح
حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفق عليه ولا يصلح كون ذا
عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال
تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه
وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا لتعارف لفظ ماذا في المبهم قوله عن ذات
لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة
والحال لبيان ثبوت وصف لشئ فهو يرفع الابهام عن الوصف
ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جد
جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان
ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من
حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم
لصح وكان اوضح فمثقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اي
جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت ولعله
يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن
الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخراج
الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى يتقدم جعله لبيان الجنس قوله فانه
في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته و
الاستغناء بحذف المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا
فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب

زيد سبقه من الشئ منويا وجعل زيد بدلا قوله ونعني به ما يقابل الجملة لم يجئ
المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة
وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد
ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة
مثلها زيدا اخا انه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد
بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام
والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل
في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف
المنا لكان بيانا لمنوان الصادقة على تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن
بالتشديد قوله فكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك
والمكوك كتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواق
او نصف الوقية او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا
والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية استار
وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم
وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان حـ
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية و
اربعين جزءا من درهم والعربية اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم
مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كف الانسان المعتدل اذا
ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا انتهت
جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من غير
العدد والا ففيه مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان
برا او قوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد
بما يتم به المفرد ما ينتصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام
ايضا لكان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما التصدي لاستيفاء

اقسام

اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام
الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين اه لا يخفى انه لو لم
يفصل بين هذا الحكم واستيفاء الاقسام الاسم التام لكان ادخل في
النظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اه بحسب اللفظ فلا يقال
غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب
اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب
اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان
بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان
الى المخاطب ولا ينتقض هذا الكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف
اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم
بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذه ابقيها اذا اراد به هذا مثلا قوله عندي
راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع
داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة و
عشرين صاعا قوله وهو ما تشابه اجزاءه اي تتشابه في اجزائه في الاسم الكل
والاولى ما تشابه نفسه وجزؤه ولك ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة
ومسندا الى ضمير ما واجزاءه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى
الاقتصار على الوقوع بمجرد اعن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا
قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء قوله طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل
لطاب زيد جلستين دون ان يقول عدلا ثوبين لانه يمكن المناقشة
في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة
وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة
فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن ا
كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اذ التاء او لا فلا التاء فيها
من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة

بين الجنس الواحد فلانيا فى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير
من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان المناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس
مما يستحسنه ارباب الترقى **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص
الجنس وهذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بل الحصص
لان الحصة لا تطلق فى المعارف الا على الفرد الاعتبارى الذى يحصل العقل
من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقى
قوله ويجمع فى غيره اى يورد التميز على ما فوق الواحد قد جاوز حد التكلف
كيف والجمع اذا قوبل بالافراد اريد ايراد صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل
الى ابا صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع بغيره فى غيره
حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره
غير الجنس التحقيقى ان المراد غير الجنس الجنس المقصود به الانواع **قوله**
ثم ان كان اى المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد
وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا **قوله** والمعنى وجد التميز
لا موجب بجعل كان فى التوجيه الاول ناقصة وفى الثانى تامة وكانه اراد ا
الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه الثانى بعيد جدا لان
جعل التميز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله
جازت الاضافة الملتبس بالتنوين للاضافة الشئ اليه ولا داعى اليه
الا مراعاة مشاركة ضمير مفرد وان كان فى المرجع والمصنف نبه على ذلك التفاوت
بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخى فى الزمان بل التفاوت الحكمين فى ان
احدهما متعلق بالتميز والاخر بالمميز **قوله** وانه اراد عشرين رمضان يجب
ان يقال عشرين رمضانا لا الا رمضان وان كان غير منصرف للعلمية
والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير
التميز ومع ان الالتباس فى هذا المثال ايضا نظر لان فى صورة الاضافة
الى التميز نكرة مصروفة وفى صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان

يراد

٣ انه لا حاجة مع التكلف الى ... لان المصنف لم يكن ... فى تصحيح التعدد ... الا صيغة ... صح

60
ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده **قوله**
وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا او اما
الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة
ذهب احول فيشكل بتعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام
المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز نصبه كما فى ثلثة
رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى فتامل **قوله**
لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام
فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه الصنم الثانى من التميز
الا يرى ان قولك عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيه انما الابهام فى ا
الطرف فبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف
وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب
رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله
الابهام فى الطرف النسبة يستلزم الابهام فيها **قوله** ورفعه عنها
يستلزم رفعه عنه الا ان يراد الطرف المقدار **قوله** وكذا كل ما كان فيه
معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست
شبه جملة بل جملا واعلم ان فى قوله وهو اسم الفاعل مسامحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغى ان يخص اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا اذ كرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى
عليك والاولى فى قولك يحسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان
حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التميز فى حسبك
لا فى حسبك زيد **قوله** ولله دره فارسا قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل
ما يدر اى ما ينزل فى الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا
للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب

ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فيعني لله دره فارسا ما اعجب فعله
وفي القاموس وقولهم لله دره اى عمله فقول الشارح اى لله خيره فجعل
الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اى التمييز
بعد ما لم يكن لضائع المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد
عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب
عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط فيه هنا لما صار مظنته
ان يكون قوله او الا امتنا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه
قيد قوله او الا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين
لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو
الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف
الصحة عن ظاهرها ثم لتقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا كونه
دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه لضائع المص
المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه في نتيجة الشرط
والجزاء وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه اذ ليس فيه
فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا
خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه لمزيد
افضل بخصني احبته الاغنياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه
عليه شيء ولم يحتج الى التقدير والتأويل لكن جعلته من خصائص شرحي على
الكتاب فلو ظفرت به تجده مع ما لا يحصى من العجائب قوله بان يكون
تمييزا برفع الابهام عنه فيه ان الابهام في ما انتصب عنه بل في الذات
المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عن مبهم هو نفس لما انتصب
عنه قوله فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى لمتعلق الذات
المقدرة دون عين زيد وقوله زيدا اعني الشيء المنسوب الى زيد
تفسير لذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز
لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا

لزيد بنا

لزيد بنا على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد تكون
عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز فيه الظاهر ان
ضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان لضائع المنتصب
عنه فتكلف في ارجاع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه
تعسف جدا قوله وان اردت ابا واجدادا لان المراد بالاجداد ما
فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص
قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد
حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل
الافراد وما اعجل نسيانه لما شيده عن قريب نسيانه قوله الواو بمعنى
مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومع
مطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا
معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله
فاعلا انه بتاويل مشتق للاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى
وهو اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت
قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني الطبق يصح ان
تجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر
لسباق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او
لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقا له وان صح العكس
ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع
تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان تكون
مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من فيها
زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة تجوز مطلقا فتجوز في التمييز عن

ذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا وكذا ذكره الشيخ الرضي
وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المص ممن صرح بتجويز
دخول من على مميزي كم فلو كان تجويز دخول من على التميز من الذات المذكورة
عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل يؤيد التميز قلت بل زيادة من يؤيد
احتمال الحال اذ زيادة من لتكون تنصيصا على ان المراد التميز لا الحال
قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان مميز الجملة
نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان
عامله اسم تام هو اسم الفاعل والمفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم
التميز اذا جعلته على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله لازما
يعني ان التميز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه من التركيب
يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى
ان تفجرنا الارض عيونا تفجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار
وعيونا تميز عن نسبة الانفجار لعدم سوق اجمال العبارة اياه والا
لكان اوفاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام
على تضمين المثالين فضمان تضمين كلامه عليه قوله فههنا بحث ليس
البحث واردا لان سر وجوب تاخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما
حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازيا لو لم يرد الا انهم
لم يعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بل رد اظهار الماخفي من الوجه قوله ما يورد
قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن نسبة فاعل في المعنى ولهذا
احتاجوا الى تاويل تفجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم التميز
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه ان
اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وليس
كذلك وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد
ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك قوله وما كاد نفسا قيل
الرواية الصحيحة وما كان لنا دنفسى قوله المستثنى في المصادر ان الباب
يدل

ان
يدل على ذكر الشيء مرتين او مع ذكر شيئين متوالين او متباينين ولفظ
الاستثناء في قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة
ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه
شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوما
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه الرأي
المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه
اولا لتقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز
وفي المتصل حقيقة وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ
المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله
من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع
المتعدد وكما هو مدلول اللفظ الا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم
واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى منه واورد على انه لا يصح
ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما فعلا زيد او جاء عدا زيد
فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات
صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة
اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف كقرينة
ان المراد سواه ولك ان تريد انه يخرج عن النسبة الى المتعدد وبان تريد
جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه قبل الاستثناء لاخراجه عن النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تقيد الاعتقاد
وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غير تحقيقها الا اطالة
اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا حقيقة نحو لفظا او تقديرا التفصيل للمتعدد

باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا باعتبار كونه
متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا
باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبد الا
نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل الاجزاء ولك ان تجعله
تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد
ليس الا اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير
وبيد مضافا الى ان مشددة **قوله** في كلام موجب اي ليس بنفي اه
هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله **قوله** وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح
عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا **قوله**
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا والظاهر ان الكلام في كونه منصوبا
بنصب الجملة لذاته لا لكونه تابعا فان المستثنى منه لا بد من قيد تام الشتم
الضابطة **قوله** الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا فنقضه
المص بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت اليه لعدم
توقفه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا **قوله** او مقدما بالحكم البعيد كان في
هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب
كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب
قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد
بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد
الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني
غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في
حكم المستثنى الذي حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع
يفتقر الى التقييد بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان
غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواء كان في كلام موجب او غيره اشارة
الى ان يبين هذا القسم وما تقدم به اختلاف ولم يقيد كلا منهما بما يقابله الخ

ليعلم

ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين **قوله** اي المستثنى
منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا من
الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا
حمارا اي تقديره لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ خبره ظاهرا قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرد بان سوى
لا يفيد الاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **قوله** في الاكثر
متعلق بمنصوب **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني
زيد الا عمرو **قوله** او الى البعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع
الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس
وانما حملنا الى البعض منكرا لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولقلة عموم
النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا لتكلفه فان قال يستعمل البعض بمعنى
الكل واريد منه هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المد
المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق **قوله** وههنا في محل
النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف الى زمان
خلا كما في مدة سافر فيطابق في المعنى ما خلا قوله اي النصب لما انما هو في
اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا
مما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيد وعدو زيد وعمرو وهذا كما يستقيم
لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في
تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير
راجع الى المجيء او الجائي او البعض **قوله** اي وقت خلوهم الخ خلو
بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى المجيء ايضا كما سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع

والمستثنى المنقطع للاستدراك

الى الاسم الفاعل من الفعل اه لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم
صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا
عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجيء لا له
يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد يفيد
المقصود ولكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم **قوله** لا يتصرف فيها ولا يتغير لا
يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن **قوله** حال كون المستثنى واقعا في
محل يكون متأخرا عن الا الا اخفى ان في بحثه هذا التوجيه في البيان المتعارف
في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان الحال في محل واقع
بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل
عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح
احسن لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل بدلا لكان المبدل
منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله
فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود **قوله** وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على ان صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان
يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسخ في
المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك
الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان
يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول
تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير
موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا متقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء
المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد
ههنا يوجب اخراجه عن الحكم ان لو لا يقتضي تقديم اخراجه عن الحكم
ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم والمنقطع في كلام غير موجب

ايضا

ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما او قوله او منقطعا بعد قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه
فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج ههنا الى التقييد لعدم كونه مقدما
ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن
في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل
فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه
على الروية كما تقدم فلهذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم
على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع من ذكره فاستغنى
به عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم ولا بد في هذه الفائدة من قيدين
آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل
ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون في الكلام تضمن الا
الاستفهام نحو قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيد اذ
في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين
ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى فانه هذه الفقرة **قوله** واعراب
البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب
على حسب العوامل اي قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا
مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب العوامل على انه يمكن اختيار الشق الاول
ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد
حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا
ومن قال عامله الفعل بواسطة الا فقد سهى **قوله** فالمراد بالمفرغ المعرب
المفرغ له يعني المفرغ مما حذف منه الجار واوصل الضمير المجرور به و
لك ان تستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال

متعلقه فيكون الحال المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا عن الجار
للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اى اى وا
لحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل
هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير منه كو ر وعلى
اى التقدير يمكن جعل الضمير عايدا الى المستثنى منه بل ما هو فى غير الموجب
حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير
راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة
معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى بلا تكلف واما على توجيهات الاخر فهو مستثنى من نحوى الكلام
اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب و في شئ من الاوقات الا ان يستقيم
المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول
ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا او بالاستثناء من
الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفى على ما حققه قوله مثل
ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعلا ليفيد قوله نحو قولك جيوان مثاله لما يصح فيه
الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحو
عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث
من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلت مآل بحثه هنا ان الاعراب على حسب
العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة
المعنى فيه اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته
وظيفة الفن قوله اذ المعنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما نظهر من
كتب اللغة على المتأمل فى بيان زيادة وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا
ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه
ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثابت يفيد الدوام وان افادة الد
الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشئ فى حيز النفي
عام بمعنى زال ومنع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي

يفيد

يفيد دوام الاثبات قوله لان نفي النفي اثبات اى يجب العرف
لانه لا يأتى بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي
اثبات انه مستلزم للاثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله
الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله
فيكون المعنى زيدا دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل فى الماضى منذ
قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة فى نفي صفة العلم اى مبالغة
فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل
العلم احق بالانتفاء فى عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا
يخفى ان هذه المسئلة فى تتمة اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل بينه
وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل فلعل النكتة فيه ان تحقيقها
يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وكما يجب ان ينبه
عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة الا درهما
لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه
فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل
على الموضع اختيارا فوق الاختيار فى المحل على اللفظ فيما لم يتعذر فى كثير
من المواضع فان النصب على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامها
البدل على اللفظ نحو لو لا احد فيها الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا نعم لا
ابهام فى ما جاءنى من احد الا زيد او قد يفضى خوف الابهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع فى لا اله الا الله لان ابهام البدل ههنا عن اللفظ ابهام الكفر
وبينه وبين التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشئ من نفسه لو قال الثلاثة يلزم توهم استثناء الشئ من نفسه لا ندفع قوله
ولا يخفى وما قيل لو لم يصف بالوصف لصح ايضا بجعل التنوين على التحقير
قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات فقيد من ليكون
المثال اتفاقيا اذ من تزاد فى الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية

لاستغراق اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه اخر في
هذا المقام وهو ان من الاستغراقية لاستغراق على اسم الشخص والاظهر
ان المص جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولهذا لم يقيد كلمة من لم يقيد ببيان
قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او ابدل
الا عمرو اعن لفظ احد لا يكون نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكرير
لانه معرفة كما سيجي ان شاء الله قوله وما ولا لا تقدر ان لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعـ
المعطوف والبدل مقدر وسائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
بيان وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كـ من
التوابع فاشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى لا فائدة
في قول المص عاملين بل توهم جواز التقدير غير عاملين قوله فعمرو وقوع
النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملهما لكن بقي تقدير عمله
اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر للضرورة نحو ان زيدا القائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم
لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعـ
العطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله وبعد خلا وحاشا في الاكثر
لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفية حاشا بلا نون الو
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه اشارة ٢
ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص
قوله في الاكثرية قوله ومعناه تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها الا في ما انسب
اليه سوء قوله اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق
ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور واقتضاؤه
الا زيدا على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل

حاشا

حاشا ضمير فعل المتقدم اي برئ البعض زيدا عن نفسه جعل امتناع المجي
فيه انتفائه عنه بمنزلة تبرئته اياه قوله استعمل اعرابه فالاعراب حقيقة
لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد وقيل لما كان اعرابه بعينه كاعراب المستثنى
بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر
لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم قوله
فيدخل نحو ما جاءني الرجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين قوله
منكورا اي منكرا لا المعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن كل المعرف
باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضاف
نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة
نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان الا الذين امنوا لفي
خسر والاوجه ان يجعل ما بعد المنكر ليصح جعله صفة لان غير لا يصلح صفة
وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا
لا فائدة لهذه في هذه الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه من الرجال
الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا اعني قوله
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المص في بيان هذه القاعدة اذا كان
مراد المص بقوله كما حملت الا عليها الحمل عليها غالبا فحينئذ التفت المص اليه حيث
لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت
اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد
التفت اليه المص الى حيث الا في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت
لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة او فرق بين الضعف والقلة الا
ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة ضعيفا والعـ
الفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء ومنه الوصف بغير ولولا ذلك
لكان قوله وضعف في غيره مستقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى التعذر الاستثناء

لعدم دخول الله في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل لتعذر الاستثناء مطلقا فينبغي
ان يقال وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول
بشك يحتمل فما افاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل
الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل
الشك بعيد قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي
الضمني المستفاد من كلمة لو كان الصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما
هو قلما واقل وابى ومنصرفاته ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه بيقين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا
يجوز الاستثناء **قوله** لان التعذر يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد
فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما من غير الله آلهة باعتبار
كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان
كل فرد منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد يعني ان كل رجل منها غيره لا
ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الوحدة
فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله يعني انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله
لان وجود الآلهة يستلزم تحقق كل واحد منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر
انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى
عنها بيقين هذا البيان فاحسن التامل **قوله** الا الفرقدان الفرقد ولد
البقرة والوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى و
موحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب
قوله وقال في البيت شذوذ ان اخران الاولى في قوله الا الفرقدان
شذوذ ان اخر ان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما ال
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على البيت
لما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتاكد كون الصفة فيه شاذا وكان
الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة
بينه

بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون
الاستثناء اي الا يكون الفرقدان اي لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد
الفرقدان لكل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ
هذا واعرفه من الله فضلا **قوله** وعند الكوفيين اه يعني ان في نصبها على
الظرفية في بعض الاوقات ثم اختار اليه الشارح خلاف ما قال فمعنى قوله
النصب على الظرفية ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما
ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم اشار
اليه الشارح من ان في قول المص على الظرفية مسامحة والمراد الظرفية ليس
بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرفية فان
سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على الظرفية فان
سوى صفة الظرف موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما تقدير ان سوى
في الاصل مكانا سوى مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان
فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد
عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا ان الاصل لا في حال الاستثناء
قوله وتسعة فيها اي اخواتها ولهذا لم يغير المص ولك ان تجعل ضمير تسعة فيها
الى كان واخواتها لان كان التي ثبت لها الخبر لم يعرف بعد **قوله** والمراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه
فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده
واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون نحو الافعال من دواخل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف
على خبر من اخبارها **قوله** وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه و
شرائطه على ما سبق يعني المراد تشركه مع الخبر في الاحكام السابقة

لان في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشيء ويشترك لان الخ
معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان واصبح و
امسى وظل وبات ماضيا عند البعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور
الا مع قد كان ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر كان و
اخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف
في ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار
ماضيا وكذا ليس مع ما دام ومازال ومرادفاتها لان صار للانتقال
الى ما لم يتم غالبا ومازال واخواتها للاستمرار والصيغ للاستمرار هو
الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المصدرية للمدة تقلب
الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه لنفي مطلقا كما هو
الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة و
المضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة اه لما كان يتجه عليه ان
المخالفة لخبر المبتدا لا تختص في ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا ر
تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الا
الاعراب فيهما اه اشارة الى ان اطلاق الكلام المص ليس على ما ينبغي
ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى
عنه كون التعريف مانعا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم من احكام الخبر واما
امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر
بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول في ذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة لتعيين الخبر يرشد اليه قوله
فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب **قوله** ويحذف عامله اي عامل خبر كان لا
يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والى خبر كان واخواتها بعيد
سيما وقد سبق ضمائر ترجع كل منهما منها الى خبر كان واخواتها ولكن ان
تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس جدا
مخصصه بكان **قوله** ومثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد

ان

ان اذا لم يشبه اسمه بحيث يشبه المقصود وكذا قيل ولا بد من قيد
اخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا كحوان خيرا لكن فخير فانه يجب
الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي لو كان العلم او لو
كنتم بالصين والتقدير الاول مستفيض والثاني قليل **قوله** ويجوز
في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة و
الاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده
اولا بل هو اخص منه وهو ما اشار اليه الى التفسير الشارح فاحفظ هذه
النكتة الجليلة ولا تغفل **قوله** في مثلها وهو ان يجيء بعد ان اسم وفا بعده
اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان را
وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف
والحق ان فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير اسير لا كان في
المعنى المتبادر ان تسر راكبا فاسر راكبا وقيل في دفعه ان المراد
ان يجيء بعد ان اسم وفا بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر
قوله اربعة اوجه اي الوجه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد
يختص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك
اذا صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
بسيف نص عليه الرضي وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا
فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا او يرتقي عدد
الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج جزئياتها
قوله اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فينبغي ان يجعل خير جزاؤه ح اسم
المظروف الى الظرف اي الجزاء ذلك خير فاندفع به ما قال الرضي انه
ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت

مقصود المتكلم مما هو بصدده من لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه
وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر قال فكان جزاؤه
خبر اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل انه اذا حذف
فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرايط المذكورة في غير الحذف واعلم انه
ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات
التركيب فقط بل تكثير جواز حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن المبحث وكلاما ما تقريبا كما شاع في نظاير ظرف قال اي
لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا
انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وا
ليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه ا
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا
ولو كان كما ذكره المص متابعة للكوفيين للبصريين كان التركيب
ماضويا والقاضي بما هو بحق الاستعمال كما قال الشيخ الرضي لا
ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا
فلاستقامة التعلق واما اللفظ فلكون الشايع اما انت ذا نفر قال
قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح التعلق لان كنت بما بعد الفاء
فلا بد من تقدير فعل قبله اي لفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك وفيه
نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من
اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما زايدة
بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زايدة وفيه بحث
لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في
حيثما ليست زايدة لانه يقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا
ان الزايدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعل عوضا عن كلمة كان و
موجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قال واقتصر المص على الاول انكر الشيخ
الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرطان مع كان

وجوبا

وجوبا لا تفسير وجب تفسيره بها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلق
انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت
منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول قال اسم ان واخواتها وستورثها
اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف
الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه مشترك بيانها لما يأتيها
في قسم الحرف قال المنصوب بلا المنصوب لفظا او تقديرا والا لم
يكن التعريف جامعا ومانعا قال اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى
انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه
ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى
نفي صفة الجنس مع انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو
ثبوته للجنس وذلك ان تبقى صفة الجنس على ظاهره كما لان المقصود في
لا غلام رجل ظريف نفي صفة جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا
ظرافة رجل فتدبر قال لكن الكثرة منها في كون المفعول به وفيه وله كذلك
نظر لان المجرور بواسطة حرف في الواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى
ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان ا
المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف
مفهومه بخلاف ساير المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم
قال ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها
اقل وكرخروج مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت من معنى
البعدية او الدخول او لا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في
كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه
بقوله يليها خروج الخارج فانه منع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف
لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله وهذا القدر كاف قال او
مشبها به هذا مما اختلف فيه اللغات فمن بعضهم لم يجيء بالمضاف
ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة

المشهور ان الظرف الاول خبر و الثاني في الاول متعلق بالاول وفي ال
الثاني بفعل هو لوك عليه الكلام اي لا اعتصم من امر الله وللا يجوز كون من امر
الله خبر الان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا
مصدرا كما هو في الاول قوله لكنه على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
هذه البعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك والاولى انه
قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا و
لذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين ليس بنصب
به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل بنون
لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المونث يبني على الفتح
قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف
والمعطوف عليه فيضار عان المضاف والانسب ان يكون الاعراب
المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين
ولا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قال لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية اي الاضافة الى المفرد قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة
المتصل بلا اذ النعت عليها لان القرينة على ارادة نفي نصب الجنس
الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها في فلا
ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا
لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قال هذا جواب دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة على التعريف لانه غير جامع قال بفيصل على وزن
حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل
عدل قال اي ادخل بحذف اللام يقال حذف اللام العلم القائم مقام
المثل والموول بالصفة المشتهر بها مستمانا واجب الا ان تنوينه اذا اول
او وقع في مكانه من النكر فلذا جعل حذف اللام مقويا له قال اي فيما كررت
فيه لا لانه يقال يصدق على مثله لا رجل في الدار ولا امراة فانه جرها
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا

على

على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد وكان عقيب كل منهما نكرة بلا
فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية
مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قال فانها
يجب التوجيه تزيد كما في اثناء التفصيل لوجوه يستفيده قال على ان
يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة
لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى اللفظ قال عطف مفرد على مفرد
وخبرهما محذوف لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد
لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمروا قائمان
هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ما له لا شيء
من الامرين الا بالله وكذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل
موجودان ممن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن
الامر قال فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما
تنافر فالاولى ان يقال سابقا وخبرها بالله قال حملا على لفظه لمشابهة
حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان الاسم لا محلين قريب
هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قال فلان لا زائدة جوز الشيخ
الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير و
التكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء
والاعمال قال وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان
يكون لا بمعنى ليس مع لا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها
من نصب الخبر والضعف عملها لا لاستعمالها وانما قال وضعف وجه
الضعف الاول ولم يقل وضعف ضعف الاول اشارة الى ان ا
الظاهر ان المصنف ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف
توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال

وقلته **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل وانما خص لا التبرئة ان الهمزة
لا تغير عملها لان لا الا تؤثر لتغيرها في المآل مع العرض والتمني فانه ليس
المعنى في الا ماء اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول
وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض
له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لا
فيه خلاف الاندلسية في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل
وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في
جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغيرها عن النحو
فيصير اسم لا مفعولا لمعنى الا غلام اتمنى الغلام او لانه لما كان التغيير
عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير في دخول
الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى بعضي
لا الزائدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة الظاهر نبه ان
الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها ا
للمعاني الاخر التي يجي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد
وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها لا **قوله**
فيجب الانتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب فيه
بحيث لجواز ان يكون كلمة العرض فعل لازم نحو الا تنزل الا ان
تبكلف ويقال اراد وجوب انتصاب خير الخ وهو يدل على المحصلة
تثبت المحصلة الاسم بعدها في باب زيد الاضمار على شريطة التفسير
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الخ وهو يدل على المحصلة تثبت المحصلة
المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تثبت نفعل كذا **قوله**
قوله ونعت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام
قوله اسم لا المبني فانه نعت لتابع وخرج عنه الا ماء باردا
فان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا

دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها صح

فقوله

فقوله المبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
مما لا حاجة اليه اصلا **قال** مفردا حال من ضمير مبني اي بالتشكيل لما جاء وجه عو
الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر
ولنعت مبني اول مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول
ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا كل عامل يليه ويكون القيدات كلها
للموضوع **قال** اي المحكمة الاعراب لا غير الا ولى ان يقدر فيجب الاعراب
قال وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين و
الصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان
المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم
لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله
فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا خراجه لان ما سبق مما يعلم
من هذا المقام **قال** ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى
جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم
يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان **قال** حكمها
حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل
دون وجوبه **قال** من اثبات الالف في نحو ابا زيد الاسماء الستة الا اذا
فانه لا يقطع عن الاضافة وهذا عند المص واما عند الرضي ولا يتجاوز
هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب **قال** وحذف النون في نحو غلامين
اراد بنحوه المثنى والمجموع **قال** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى
ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت
اسم لا المفردة النكرة مبني ومثل لا ابا له ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما
معرب لانه لا يحصل له ولا بيان اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم
فالحق ان يجعل تخفيفا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال اي مشاركة
اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل

تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار
اللام فيه وبارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص
والتفريع متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص فقوله في اصل معناه الحاصل في تركيب اشارة الى ان
التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان
يبقى الاختصاص حين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل
زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص و
يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول
ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى
الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب
خبري وهو اظهر كما لا يخفى على انه فتامل **قوله** لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه
ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب انما
يجوز لا لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان المنصب اذ لا يجوز
لا ضاربا في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضارب اليوم في اصل المعنى
لان الاضافة في امثاله معنى في **قوله** لفساد المعنى قال المص ولانه لو
كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض
بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم
التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع
ولم يكرر **قوله** وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه
بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل
الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل

فيما

فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلا له **قوله** اولان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة **قوله**
ولا يحذف لام مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر لام مع وجود الاسم
بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر
وهي اي خبرية جزئها ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان ان
النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا
فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية
والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة
لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا **قوله** وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا
لتاكيد النفي **قوله** او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا
بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واو
اول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا لجعل معذبا مصدرا او جعل
منجنونا قايما مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ماله
ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما
عامل ضعيف او لكراهة ابرازان النافية في معرض العاملة اي محكم
المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان خبر ما ولا يكون الا بالباء
الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد
باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذ العطف عليه بموجب اذ المعطوف
بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
قايما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فالعطف على محل
الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل

وليست ان النافية
بل التي تزاد مع لا وما
المصدرية ايضا فان
الرضي الظاهر ان مزيد
زيادتها عند البصريين
ايضا نافية زيدت
لتاكيد النفي والاولى النفي
على النفي زيادات

التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا يقبل الموجب من بطلانه بعده قوله
اي اسم اشتمل ليخرج جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه
فاحتاجه لاخراج الحروف الاواخر الى تقييد ما اريد بكلمة ما ولو جعل
الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لا في دقا معنى فيه لم يحتج اليه
والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر واخراج المذكوره بل
لكل مجموع من الحروف الاواخر وجزء اخر لا اشتماله على الجر كاشتمال
الاسم يعني الجار ارباب الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصد
المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم الدور وقوله
لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي "
القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن
احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف
اليه من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر
موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف
اليه ان كان مخصصا بما عرفه به اه اشار بقوله وان كان مخصصا بما ع
عرفه به الى احتمال ان لا يكون مخصصا لظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب
اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على
علامة اعم منه ومما هو شبيه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات
العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او
صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن
ان يدفع بان المراد المشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف
الجر حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى
بتقدير ان لا يخص المضاف اليه بما عرفه به كما تقتضيه كلمة الوصل
وذهب في قولك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم
المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف فالمقدر اي التقدير المح

المخصوص

المخصوص وهو تقدير حرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط لهذا الشرط
نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة شرطها اه
اي منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان
الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين
معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا عند الاكثر فلا ينتقض
بالحسن الوجه لان المخفف من الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض
بنحو رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه
بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة
لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص او
التخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر
من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بنوا
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد
معنى في المضاف اليه يتبادر منه ان النسبة المعنوية الى مفاد الاضافة
فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى
للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال النسبة المعنوية الى المفادية وكذا
اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف
والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى
المضاف والثانية الى لفظه قوله علامتها ان يكون مقدرا علامتها ليصح
الحمل والمشهور العام في مثله تقديره ذو ولكن تقدير العلامة اجدل
معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله من جنس المضاف
اليه المصادق عليه وعلى غيره لشرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجة
الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا
محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص
مطلقا قوله وهي صل اي حاصل البيان في هذا المقام قوله واما ما و
كليث واسد ان اريد المساوات التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظ

كما لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في
الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر فلا يلايم
المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلايمها.
فيلزم فيها التكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
اشار الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان
يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا
له وفيه نظر لان الاضافة اللامية للجنس في ثلث رجال وليس
المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل
اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال
الا ان يقال المراد رجل الجنس مع التنوين للوحدة الجنسية اي مائة هي
هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب
بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية ولا اظهر من فيها حال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فا
لا ظاهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل فيصح حمل المفرد
على كل مع انه متعدد ولانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قلت نعم
لكن لما كانت الاداة في اضافة بمعنى في اه هذا الكلام ظاهري اوقع اولا
من وقع فيه نحلة الدهر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر و
التحقيق ما اداهم اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لانه التنزيل
بمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا في نحو خاتم فضة فافهم قوله اي ضرب واقع في اليوم الظان
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم متعلق بالضرب وليس صفة لضرب
بتقدير واقع في اليوم اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
قول المص لتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة
مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة

بالمضاف

بالمضاف اليه وقوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله فلذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة
من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد
امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم مفهومه المعين لا غير المعين
وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه يستفاد
من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ
الرضي مع علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلا
الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك
انه ينبغي ان لا يكون فرقا بين غلام زيد في غير اشارة الى معين وبين
مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما اي مع ان الاستعمال
فرق بينهما في التعريف ووصف الاول دون الاخيرين قوله بل يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به
بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يختص في بعض الاعلام لمفهوم خاص
لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم بهذا المعنى فيصير نكرة كان
يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ما يقال ان طريق تنكير العلم لا ينحصر
فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق
للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير
نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير
معين فان العلم بهذا التحمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا
يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف
جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ

المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف

قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى نكرة لكان طلبا للادنى

وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة

لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص

في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان

تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل قبيح فتنقيح استحالة الاضافة

الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضييع الاضافة قوله وبين جعلها علما في

نحو النجم والثريا اورد عليه ان المحصول علما هو المركب والمعرفة جزؤه

فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعين المراد بالنجم حاصل

من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق

في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافته الى المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها

في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها

علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس

فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة التعريف

اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر اما استعمالا

فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاخصر الاوضح فلانه ما ثبت

من الفصحاء قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة شعرا

ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم ويكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع

اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن

حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار التي ينصب

القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلث

في الاصل صفة للاثافي وكان الاصل التركيب الاثافي الثلث فيكون

التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان في استعمل الثلث الاثافي ارادا

التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز نحو مصارع

الاثافي جمع اثفية كالاماني جمع امنية صح

البلد

البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر

مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن

المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم

الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله

جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال اضافة الصفة

الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان لاحظ قصد تعلق العامل

بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة

في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول العملان في المرفوع

والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط

الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي

في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع

السببي لا غير فيقال زيد مربوط [صاحبه] ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب

ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا قوله

اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا

تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اي تفيد تخفيفا في

اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى اه اشارة الى

فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف

بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة

المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا

ولا تخصيصا كما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب

منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو كان قال لا تفيد الا تخفيفا

لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية

التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في اللفظ المتكلم

سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصل القائم غلامه

لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه

وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه
جار حرف التعريف في المضاف اليه بعدها الضمير **قوله** واضيف القائم اليه
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ
الرافع في الصفات لغة المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا
في اضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان الصفة فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار
في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون
لما اضيف اليه الصفة محل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه ثم قيل لا يخفى
ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق على لا
لاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ يثبت عدم افادة التخصيص
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان
معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما التفاوت
الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتنكير **قوله** فلا يرد لا دخل
الاستلزام لانتفاء التخصيص وقد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار
قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا
وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع
اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا
في الجواز **قوله** وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع
على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي منه
متقدم على الاثبات فالتركيب الذي في الاسعد لان مرعي فيما فعله المص
قوله واما ما وقع في شعر الاعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس عشر
قبائل والتفصيل في القاموس **قوله** وضعف الاولى ان يكون من التضعيف
التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح
لا يتوجه مصادرة **قوله** لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني

امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان
قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا ثبوت للمصادرة
قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن
العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال اخر في كونه
من تتمة الاسعد لا على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظايره
فاعرفه بتامل منبح **قوله** فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف
لان مدار الاسعد لا على نقل الموثوق به الجر ولولاه ليحتمل المائة الهجان
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى النصب العبد حملا على المحل
قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجها اخر لضعف البيت **قوله**
وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه له
عبد ايتعهد مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا
اعوض من المائة اذ المائة كثير ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد **قوله** ويستوي
فيه الواحد والجمع قيل هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** واما لانه فك
عطف على قوله اما لانه لو توهم عند شرح قوله خلافا للفراء **قوله** لانتفاء ا
التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف
بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن
الوجه **قوله** حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وانما قال على الوجه المختار
ندو يجا للحمل المحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع
لكان قبيحا ولو نصب وان كان النصب احسن كما انه مع الجر احسن
لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه
نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد
تشبيه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه ان المختار
في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين
فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في ا
الحسن الوجه من الحسن **قوله** يعني سيبويه واتباعه حكاه في بعض الشروح

والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة المازني
والمبرد في احد قوليه والزمخشري قوله ممن قال اي في قول من قال جعله
بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون طرفه الاقوال ويكون بين
الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى قاعدة قوله فيمن قال والاظهر انه
اشارة الى رد قياس المبرد على ضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا
قوله اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له اه كانه غفل عن قوله
حملا على المختار فاخر الش ويل الى نهاية نحو ما قيل ان الانسان مشتق
من النسيان ويحتمل ان يكون مفعولا له للقائل اي انما جاز عند من قال
كذا حملا قوله من غير اعتبار تنوينهما متعلق بقوله حمل لا بقوله مضافا ا
يظهر بالتامل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد حذف عليه اه قيل نتيجة انه لم
يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد كالنسبة
كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم
التامل المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتمازين فان
اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف
الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على
المختار في النحو الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة لبقي
انه لما حصل في الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل
التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق التخفيف بالحذف
قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها
معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام تركيب العامل
مع المعمول قوله واما بينهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع

مخرج

مخرج الذات المعتبر في الجامع في كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من
قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه العجب ويعرف نقصان
البشر وان كان المنتجب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والا
الادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور
سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكريزة وجانب الغربي قوله بصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد
الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوة هذا الحماقة
وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول وممر الاقدام
قوله ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد رجه دريشه از كهنكى
وفرسودكى قوله ولا يضاف مؤخر[2] اسم مماثل للمضاف في العموم والخصوص
اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين متحدا افرادهما
سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان
ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاظهر الاوضح ولا يضاف
احد المترادفين المتساويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم
اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في
اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد
دفعه قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان
فهو اخص من الاعيان قوله حتى صار مقدم كانه اسم غير صفة فانه يستعمل و
بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف مذكورا او مقدر
ووجه صبرورته اسما انه قصد به ذات المجرد مع قطع النظر عن الوصف
فلم يطلب موصوفها قوله فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لانه لكنه في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة
اللفظية ولا في الاضافة لانها لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه خفف

قوله[2] حتى صار كانه اسم غير صفة
فانه يستعمل بدون الموصوف فان
الصفات لابد لها من موصوف
مذكورا او مقدر ووجه صيرورته
اسما انه قصد به ذات المجرد مع
قطع النظر عن الوصف فلم يطلب
موصوفا صح

قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم
الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالاشتقاق اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف
كل الدراهم وعين الشئ فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم واا
العين ليس مماثل الشئ بل يختص بالاضافة قوله فان المضاف فيهما
يختص بالاختصاص التعريفي او غيره والاشارة بقوله سواء اه قوله
واما اذا كان للبخس فيه خفاء بل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس
اللاشئ والخفاء انما جعل من جعل الشئ شاملا لغير الموجود في الخارج
كما هو في اللغة فان الشئ في اللغة ما يصح ان يخبر عنه كمن قال الشئ
بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد
ولتفصيل ما يزيل الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة في
ضمن الفرد بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به
الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من
حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرطها تجريد
المضاف من حرف التعريف فكأنه غفل المص عن وروده ثمة فافهم
الى هنا قوله فاجاب عنه بقوله بانه متاول يحمل احدهما على المدلول و
الآخر على اللفظ فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ تبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد
بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلقا المدلول فما
قيل تاويل سعيد كرز هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله
دون اللفظ ويؤول السعيد بمسمى به فيكون من اضافة
العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا
كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل

اللقب

اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع اخر
اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل
التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو
الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما
يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز
اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وابرة وابن جابر واخر غير
منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا للمولى من
معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو عرف النحاة احترز به عن عرف
الصرفيين ولذا لم يقيده ببيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف
قوله واختلف في انها الاصل وفي التقديم مفتوحة اشعار باختيار
ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون
هو الاصل فتأمل قوله او حكما لانها لا تستقل لها في حكم الابتداء بها.
قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسرة فلما تعذر الترنم البناء
التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان
الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو
تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف
ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء
الضمة قبلها تغيرا قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس
اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في جمع الوى على افعل الصفة الباقي الضمة
لئلا يلتبس بفعل بفعل قوله وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصورة اا
الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون
الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار
الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي

من البحث عنها بهذه المنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا تثبت
وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان
في اخره هذه الاسماء الحروف الثلث في الاحوال الثلث اذا اضيف
الى غير ياء المتكلم في الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة
في الحروف الثلثة فاستثناؤها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة
الاسم الصحيح لانها يحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان
بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في اخي وابي على ما اجازهما المبرد ويجب
انه ينبغي ان يتعرض المجرد اخ واب وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة
قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم
كيف ولم يستعمل اخي وابي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من
ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء
من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراد اعجب من كل اعجب
قوله يرد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال النصب والجر الياء فقياس المبرد
ان يقول في حال النصب اباي وابي مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث
كيت في الحاشية اول قدرا جلك ذو المجاز وقداري اي قداري قضاء ذو
المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اطمع انتهى وارى بصيغة المجهول قوله
واجاب المص بان ذلك خلاف القياس اه على انه يجوز ان يكون مختصا بالضرورة
الشعر قوله ويقول اي امرأة قائلة جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين و
احترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم زوجي ولو قال المص يقال
لكان اوضح قوله وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضم افصح
منها عائد الى غير المذكور لتعيين المرجع في مقام ترجيح الفصيح قوله واذا قطعت
قيل الى اخر هذا البحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في
الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وحباء ولغة اديت ههنا هي كسواء قوله
وذو اصله عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المضمر بالذكر

كان

كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان
ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان
المناسب ادراج الشمول قوله كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه
اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا
تجمع على فواعل ويصح تانيث اسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت
جمع تابعة يقال لما كل ثانية اعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام
التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل
الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ماله اعراب قوله فلا ينتقض حده
بخروج ان في وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لانه في زيد وضرب ضرب
فافهم ... والاحتياج الى التخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع
والدليل على قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الفاظ
كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون فجعل
التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من
الثالث فصاعدا وله دفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر واعتبار
ثانيها في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لان في الذكر والصفة للثانية في المرتبة
ثانية من الموصوف وان كان ثالث في الذكر او اول كلامه ناظرا الى
الدفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانية في المرتبة
لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة
الله السلام الا ان يراد السبق او الناظر بحسب الرتبة فقد غفل ولا
يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني
المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ويمكن ان يقول المراد بالثاني ما اعراب
سابقه وان باللظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كل
ثان في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد

بالشخص لا يمكن ان يجرى على كلمتين **قوله** نا شى كلامها من جهة واحد شخصية
مثل جاءنى زيد العاقل اه لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر فى الصفة المادحة
والزائدة والتى للترحم او التاكيد فان القصد ليس الا نسبة الفعل
الى الشىء وتابعه بل الى الشىء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح
او التاكيد وكذا لا يصح فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قرأة الكتاب جزء جزء فان الجزء الثانى باعراب سابقة من جهة
واحدة شخصية هى الحالية الفانية بالمجموع وليس بوارد لانه ثانيا فى
الرتبة بل كل جزء يستعير الاعراب من غير جزء عن الاخر فى الرتبة ومن قال باعراب
سابقة اخرجه لانه بمعنى بجنس اعراب سابقة اخرجه لانه بعين اعرابه سابقة
لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم فظهر فى تحليل
فقد انى لكلام لا يتجاوز وزعمه على ان حمل قوله باعراب سابقة على بجنس
اعراب سابقة بجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقة لا بجعله مقابلا له **قوله**
يشمل التوابع اه متوخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد
الثانوية فى الرتبة على ما عرفت **قوله** واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف
الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع
حركة المنادى وتابع حركة الاسم لا لتعرض لهما فى محلهما ولم يرض باحالتهما.
الى هذا الباب **قوله** ثم ان لفظة كل هنا ليست فى موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع
انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان **قوله**
فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس فى موضعه
لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب التوابع
والمعرف هو المحذوف اى هو كل ثان لمن استدرك على الشارح بان
ذكر التوابع ايضا ليس فى محله فخفة انه لم يستدرك لكن لما ادخل عليه
كل يعنى لفظ كل متحتم انه اشير بزيادته الى كون التعريف بالافراد **قوله**
والظاهر انحصار المحدود فيها هذا التكلف مستغن عنه كما لا يخفى على من له

حظ

حظ او نحو اسا ليب وقايق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء
الصافى الى الساحل من الاعاجيب **قوله** النعت قدمه لكونه اشد
متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة **قوله** بما يدل على معنى فى متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه
لا يدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه وما اشار الشارح
فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة
اعتبارية تحصل له بحسب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق
حتى ينافى دلالته على معنى فى متبوعه وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على
حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان
يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم به
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل
باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه
قوله اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه لا يذهب
عليك ان اعجبنى زيد وعلمه واعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرج
خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة فى زيد
ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل بالاضافة الى ضميره وكذا دلالة كلهم على
الشمول فى القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة
لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره فى بيان فائدته **قوله** اى دلالة مطلقة جعل
مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب ح تانيث مطلقا
الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا بد له فى الدلالة
على معناه من التاء **قوله** فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول
معنى فى المتبوع انما هى بخصوص مواد ما ذكر فى اعجبنى القوم كلهم بط
لان التركيب التاكيدى مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على
حصول الشمول فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع

وفايدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء
يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى
غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو
كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة
على الاصل المعنى وهذا الفرق بين التخصيص والتوضيح بمجرد اصطلاح
النحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال
في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد من تقييدها بغاية
لهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل قوله ولما كان غالب مواد
الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور
النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد دون جاني زيد اسدا حالا واعترض على الفرق
وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون
الاخر قوله ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتين لما اي
ولما لم يكن وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما في قوله ولم يكن
من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد
على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا
يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الا في الاحضر ولا فرق بين
المشتق وغيره قوله في صحته وقوعه خص عدم الفرق بعدم صحة
الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجح على غيره
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لمعنى في التركيب فالمراد بالوضع
الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل حاتم فحقه
والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا التركيب سواء
كان وجوده العقلي والخارجي مترتب وجود المعنى في العقل قال

الشارح

الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة
الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل
الغرض متجاوزا من باب الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى
تبديله لشيء لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فانه
يعتبر بالوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدا او ذي حال او موصوف
الى غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح
الراء وضمها على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه
بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد
بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء
يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل ما
فالاولى ان يقال وفي مثل مررت برجل بضارب اي رجل لا اي
رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر
التي لا تدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله وبوصف النكرة
اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله
امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله
هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة
مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة
يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين موصوفه عند المخاطب
بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا
ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة
واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله المعرفة اشارة الى
ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها
لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا توصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير
واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فقيد التاويل بالبعيد

لان التأويل مشترك بينهما وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاعراب
في تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور وتحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية
اشارة الى انحطاط الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لالاحتيا
لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان
الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة وهو عند التحقيق متعلق
صفة ومفعولها قوله اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل اقرب من
تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه بمعنى عن
الحذف فهو احرى بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا
اليه لاختصاص الوصف بالانشاء بالجملة المحكية فلا يقال رجل اضربه الا
اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكرته لجاز استعماله في مقام
الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اي مستحق
لان يومر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول
في حقه لانه قبيل ذلك ولا حاجة اليه لانه خص بالجملة المحكية فتقدير القول على
حقيقة صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقة
بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام اظهار الا
الاستحقاق لا لان يومر بان يفعل لاجله فتامل قوله واذ لم يكن فيها ضمير الرابط
يكون اجنبية اي في باد النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان تظنها المخاطب
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفي بما يقوم
مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هناك
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولهذا لا يكتفى في رابطة الحال ايضا
فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة
مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف
بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا لا غيرها فلذا اخر البحث عن
بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل المراد بحال الموصوف
ما جعل حالا له لو يجوز اخر زيد الحسن وجهه من قبيل الوصف بحال الموصوف

وان ليس

وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالموصوف بحال المتعلق ما جعل
حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان حاليا به نحو زيد
الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان ا
الحسن قائم بزيد فاعرف مآل قوله اي بحال قائمة به قوله يعني بصفة اعتبارية
يحصل له بسبب متعلقه الخ لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن
غلامه الحسن بل ما هو متاول به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى
ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الم
الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق
فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل
على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف
في التعريف عليه بانه يدل بجعله صفة وصفا على معنى اعتباري حاصل
بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير يجوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا
مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة الموصوفة بها قوله
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا
فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة
عدل وافعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير وافعل التفضيل
المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في
الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقدام قوله فان قلت
نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف اه فيه بحث لان الالف
التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان الالف
التي في الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها

دون موصوفها فممنوع بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية
الفاعل المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة
نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا
تابعا للموصوف في التحفة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة
فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل يحيى به ضمير الفاعل
فيحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة
او يقال الجملة التي وقعت صفة ماوّلة بمفرد مطابق قوله حسن قام
رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب
قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فانهم قوله والحاق علامة
اه اللتي في كاللحي بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
غلمانه لانه لا يخرج به لك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية و
الجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت
برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه قوله اضمر فيه فاعلا
في الظاهر الا ان يخرج الاولى ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة
وللا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى
يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره علامة التفتازاني في المطول في
اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع الضمير
المتصل قوله فلا وجه لهما الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي
فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب
ليسا في رتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقي في الوضوح فلا نم
عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليستغنيا مرتبة المتكلم الواحد
فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي
الضماير قوله حمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله

لا اله الا الله هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان
يقال هو من اسماء الله تعالى اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل قوله
لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق
فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه لا ارد بالنسبة الى ما ليس فيه
معنى الوصفية يحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل لان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به
ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة
الى هذا الوجه ويمكن ان يقال وضع المضمر الغايب للدلالة على ما يتحد مع
المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله من المعرف
باللام والموصولات بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجيء بعد المثال
والقياس ان يكون في رتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب
يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر
او الموصول اما ان يراد بمثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى
مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج
المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان
يراد المماثلة في كونه ذي اللام وح يتجه ان يقال الاخصر الاوضح لم
يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويراد انه ايضا يوصف ذو
اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة قوله
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على
مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف
بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص تمسك بجواز
وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف
المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص

من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة بذي اللام
يجب ان يراد ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي
لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام او الموصول نحو هذا الرجل وهذا
الذي قال كذا او بهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر
ان يراد بهذا ان قوله من باب هذا خصوصية وبقوله باب هذا اسم الاشارة
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله مع ان القياس يقتضي جواز
وصفه وبمثله من الاسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله بل رجل بل
رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق وا
النسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشكل التعريف
بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما
ويشكل بالمعطوف في قوله والواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة
المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع جزء يفيد البعضية
كل منها فالمعطوف مقصود بهذا النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود
بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود ا
احتمالات ان اي المفهوم من لفظ المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته
او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المفهوم المقصود احتمالان اي
المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب الى شيء ولا هي الى شيء
لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه في دراج القصد ليس لقصد
الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فافهم القصد
ولا تمل واجب ان فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا
بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود
بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني
زيد

زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فيجعل احدهما داخلا في مفهوم
التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم قوله وتمام الحد بما ذكر جمعا
ومنعا ارد فه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان
حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو
المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف بالعدم
الاكتفاء لنكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد
المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يجمل
فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم العشرة
الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا كونا
عندهم كيف ولو كان كذلك لكان يستحق الرفع مرتين واما ان تؤثر في الرفع
الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يعد رفع
لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين ال
الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث
انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري
يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة اللفظي توسط احدها
لتفصيل كما سيجيء والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني
التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض
التعريف به قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله
اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي
التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يحصل بعدل في عطف
المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما
كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على
العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد والحماره على

على زيد بتقية المثال فقال مثل ضربت انا وزيد ضرب هو وغلامه
لانه الداع على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طردا للباب والا
فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف
لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله
فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حينئذ لا يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم
يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز
العطف على هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف و
المعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين بنبه على ان المسئلة خلافية وان
التاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك وما
سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت
وزيدا **قوله** جر كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا
لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين
الاثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز
الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض
بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم فرتني من غير جرم **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم تكن زيادة بين الا
في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد و
بين عمرو والان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما
في العطف على الضمير **قوله** مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف
الاستدلال لكن لا لقصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن
العظيم ايضا وهو قوله تعالى تسئلون به والارحام واجيب بجعل قوله
والارحام قسما **قوله** وجاني كلهم اه فيه انه لا اشكال في جواز جائني كلهم
وجواز اجمعين حالك لعدم الفصل فالاولى التمثيل بجاءوا كلهم زيدا

واعجبت جالك زيدا **قوله** وقوي الظاهر والبقوي ما **قوله** من الاحوال العارضة
له بالنظر الى ما قبله اولا او النظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان
قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له
بالنظر الى القائم من كونه مبتداء واجب التعريف محصورا فيه القائم
بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون في تتمة له
تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح
لا يستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور
في عبارة المتن لا يفهم في غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط
في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكما يستحقه المعطوف
عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف
عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف في يا زيد والحارث
يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف
قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص
الاعراب من كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في
نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه لعدم قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما
نحو ربه شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او يحمل على نكارة الضمير يعني
ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة
شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر
السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال
على الشذوذ وهذا اشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع
واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى

الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على
نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان
الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه
يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي
من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لم يصح
ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان
يكون الاولى ح تقديم قوله اى رب شاة وسخلة بشاة على قوله على انه
الشذوذ وليقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها
ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو وللقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز
ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا للفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت
مفردا جاز فيه الامران قوله وانما جاز اه حيل لجواب هذا السؤال ثلثة
احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط
المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة
الثانية رابطا لها بما ربطه به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه
واما قوله ويمكن ان يجاب اخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية
مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولكن الاستفادة
ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط فيه به المعطوف بل يحصل ذلك في الفاء
العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى
كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله ولما
كان للقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة اه يحتمل ان يكون قول المص
وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقائم ولا ذاهب
عمرو وسند جواز ا الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله بسببه الضمير راجع
الى

الى طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه قوله اما اذا وقع العطف يعني قوله اذا
عطف مسند الى ضمير مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان و
قوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفا
مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض الشارح الكبار
ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يجاوز قوله مختلفين
اى غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب
والاولى ان لا يتكلم مثله بل وجب والوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد
يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء لوصف الجنس لبيان عموم الحكم
وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن
مثل ضرب واكرم زيد عمرو او بكر خالدا فان زيدا وعمروا معمولان لعاملين
هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على التشريك العاملين فيجوز العطف
عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول
قوله اكل امرئ تحسبين امرأ تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب
فليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي باب علمت عند المص لتوقد مضارع التفعل حذف احدى
تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول
قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف
يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان
الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل
وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز علة للجزاء واقيم مقامه لا يتسبب عن الارادة بل هو ثابت
ابدا اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد
العطف على عاملين مختلفين فليتجنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك

العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور رد لما يتجه على المص
ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى ها
فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه
تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة
سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ولا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز
ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء في ما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم
ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم ا
الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول
المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا
اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا يكون خصوص المه
المثال المستثنى من المعطوف عليه محفوظا فاحفظه قوله التاكيد جاز بالهمزة
والواو قال قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال
بالعطف قيل قد جاز في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا
سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لو اخر
المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيان المص بيانه
كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله
ثبت عنده وتحقق الظاهر فثبت وتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع اه نبه بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة
ليس لغو الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة
ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير امر المتبوع
في النسبة شايع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني
عن ذكر الشمول لقول جاء القوم كلهم كلهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار

النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا
يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم
يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءنا رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض اما تقرير
امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف
به جامع لجميع الافراد اذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول
اخرج المص الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف جامع ومانع و
قوله وافاد ذلك توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالموضع لو
تعرض للتاكيد بتبوعها لكان انسب قوله لفظي يختص بالمعارف الا في
المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وفي نفسه
وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصل قصد به الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت
انت واجمع واكتع واعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان
عماد في التاكيد في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة
في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف
عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها يتكرر
بتكرار عماده في السعة بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد
ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم قوله
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل
باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيه التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول
المستفاد منها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهي
نفسه وعينه وقد زاد البعض عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير
المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التاكيد اذا اجمع لكن الجمهور

على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه
قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث اه وعلى هذا الا وجه لذكرها بين الفاظ
التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص
مثل حسن بسن في التاكيد والحق ان ادراج هذه الالفاظ في
التاكيد يضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات
في كلام العرب لابد من ضبطها في اعرابها لصيانته عن الخطا في كلام العرب ولهذا
قال الشيخ الرضي ان التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد الاول والثاني
ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له
في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف
غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستفيد مما ذكره
الشارح ان مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس تكريرا للفظ الاول حكما بمعنى
ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية ويمكن ان يقال ان المص جعله
صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد
قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان
وعلى تمام ما يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اي اتفقا ان يعني جعلا عاملين
لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمونث قوله انفسهما باراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية
مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين
مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وعلا ما هما ولا يقال
نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجمعه وعامته كذا في
تسهيل ابن مالك قوله وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور
خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل
او الجمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله

وجمع في جمع المونث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاية
في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها
لانها يفيد جواز جاءني الانسان كله في غير ان يراد به الاناسي فعند افراد
من اصلح قول المص في واجزاء نا ولا يتدي متعدد افرادا كان او اجزاء قوله
يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق
الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي و
لا تحصل الرد عليه من غير نقل من الائمة العربية بناء على انه يلغوا التاكيد
بكل في المفترق حسا من بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق
حسا يوهم الافتراق الحكمي في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا
القدر قوله بخلاف جاءني زيد كله وهذا خصص الزيد ان كلاهما عند الجمهور
لعدم صحة افتراق الذين حكما وجاز لفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس
والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد
لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله
اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل
بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله
ولا يوكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع
واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم السابق بالحكم السابق اذ يعلم منه
ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله
واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية
ترتيبه ان يقول قائل قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج
من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد اخوك والعبارة الصحيحة
البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي القصد النسبة اليه نسبة
ما نسب الى المتبوع لما كان في البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب
الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح المولف
بان جعله بمعنى قصد نسبته نسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان النسبة

المجئ الى الاخ ليست مقصودة نسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة
من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تحمل سوان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمـ
بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقرره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله**
دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير
دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن
المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف
لنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع فانه صح يكون المعنى انه
تجاوز بما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشئ الى المـ
المتبوع ولم نسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه و
ان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط
وموجب التقرر والتمكن في حق البدل **قوله** والنسبة ما نسب اليه من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهران يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف
اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففي الكلام قلب ولبس
بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى والنسبة ما نسب
اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان لا يكون
القصد اليها بسبب تقرر النسبة الى زيد او بالتلبس الى زيد بان يكون قصدها
باعتبار زيد وتقرر النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن
التعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا
بالنسبة دونه اى يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكان قصد الى النسبة على
طريق اخر في الدفع اى بدل هو كل المبدل منه ولا يخفى ان المركبات الاضافية
الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض
على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخوه
وهذه

وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان
ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لا انها ملكت بيان
ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف
يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
والجواب عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فيهو بين
الحرف المقدر والمذكور فرق فليعطف المجرور باللام المقدر على المجرور
بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له
قوله لما اشتمال البدل على المبدل منه اه يخرج منه جاءنا زيد حماره فانه لا اشتمال
لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية الاكثر ما غير مطرد في جميع الافراد
والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل لا باعتبار شموليته الى البدل وكونه
دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل
وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري
غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى
بما لا يحتمل **قوله** وبدل الغلط اى بدل سبب عن الغلط جعل الغلط
مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة
الى المبدل منه بكون الملابسة قوية اذ هو الشائع في اضافة البدل و
يمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة
نظر جنبها لمن سوا اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول
بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه فهو
بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول
وجئ بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل جئ به فالتابع
بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل
عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد به زيد
يده لنسبة القطع اليه اجمالا فتفصيل يده ابدالا للبيان المبين اجمالا
بالبيان المبين تفصيلا فتفصيل البيان به لا عن اجماله فهو بدل البعض

اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى
البدل وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصده حين ذكر
المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل على المتروك ولم يجد المتروك
بدلا بل الواحد المبدل ما اشتمل على المتروك تخذه راغبا ولا تتعجب من
تبديل كلمات جم غفير فانه منزه الاشتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا
يشاركها فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل
مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر
اظهار المغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم
اتحاد مفهوميهما بل قد يكون زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان ا
اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد
واخوك انما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد
ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله
مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير
والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على
مدلول الاول كما هو الظ والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون
ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط
كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى الاوضح ترك
باء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه
قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف
يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك
قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا
وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال لم
رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر

خلاف

خلاف ما قصد للسهو والنسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان
تقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت
بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت اتفقنا بالاول [بالاول] قوله اي نعت بدل
المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس لازما في بدل الكل بل عنده اي على
بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل منه نحو قوله تعالى
بالوادي المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا
مطرد في الكل فيحمل باطراده ولم يخصه هذا ببدل الكل كما فعله المص وقال في بدل
البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما ا
بالاضافة اليه او بوصفه اليه ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان ا
الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعده
النقل مقتضى العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ
الرضي ان هذا المثال ثالث كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد
اسناد الفعل الى الاول المفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني
بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا
قوله ابر اشيب رشيد عجفاء لا غ نقبا سوده ياء قوله ان كان
فجر اي كذب يقال يمين فاجر اي كاذب قوله قال اللهم صدق صدق الظاهر
يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الظ ياتي
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح
بالثاني تسهيل ابن مالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر و
صرح به في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك
بمعنى المصير لتضمن الترك معنى الجعل قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبنى على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله
اي الاسم الا المبني ثم هذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة
المبنى الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة

مفهوم المركب الاضافى قوله اذا لم يعرفه يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان
اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا
محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان
تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص
بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان التعريف للاسم المبنى المطلق يلزم ان لا يكون
جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل
وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام لم يبين مفهوم المركب لما قاله
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب
ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ الامر فى عرف النحاة الا بغير
اللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة
الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة
او ههنا لمنع الخلو كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان
يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير
مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء
غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك فى بناء
التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين نحو عاق صوت
الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها
قوله اختار التقديم مفهومه وجودى لشرفه او نقول التركيب فى المعرب مقتضى
الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا وفى المبنى
المناسبة مقتضية للبناء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو
احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب
فالاهتمام به اتم وعقد البحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار
عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات
اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمسموع

والواو المفتوح والمكسور   لكن ولا مطلقا لان يا زيدان مبني على الالف
و يا زيدون على الواو و لا رجلين على اليا و لا لقال لان الحروف ضم
و فتح و كسر   والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
الا بها بنا على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شي جريا على اللغة لا فيهم العلم
كما هو مصطلح الصناعة و ان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها
بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما   وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم
المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه به على ان حكمه الذي لا يعرف
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه لينبهها على وجه العدول بهذا و فيه
نظر لان الحكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه و
اما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل
وبعد الظروف و انما قال بعض الظروف و لم يقل بعض الموصولات
مع ان اي معربة و حدها لقلتها و لئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان
واللتان معربتين لكن ينبغي ان يقول و بعض المركبات لان المركبات
قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر و قسم معرب و هو بعلبك قيل و ينبغي ان
يقول و بعض الكنايات ايضا ليخرج فلان و فلانة   فهي ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية
والاستفهامية والصفة والتامة و من باقيها سوى الموصولة لان
المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من
الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها و لا يشكل ايضا بنحو فعال
التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل
بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية و لا يشكل ايضا بخمسة عشر
في خمسة عشر و بعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان
المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية و لا يقتصر على بيان المركبات
و لا بمثل و غير مع انّ ما و انّ لدخولها هكذا في بعض الظروف   المضمر
ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة من وضع لنا في الضماير لمفهوم المتكلم و المخاطب

والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لكن المفهومات والتعريف اظهر
فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها لجنس ما اشتهر
ويمكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد
ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غايب كذلك وبهذا ايضا
يندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لابد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون للاستغراق
للعموم والمراد بالكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب ويخرج
بهذا القيد لفظا اه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة فلهذا افرد
القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج الاسماء الغايبة الغير
الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله
فان الاسماء الظاهرة اه بيان لصحة خروجهما مع انهما داخلان في الغايب
ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل
على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب
اما الثاني فقط واما الاول فان المتكلم ظاهر واما المخاطب فلخفي
لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب
به ولفظ الخطاب المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه به اليه الخطاب بلفظ
المخاطب بخلاف انت فالاحضر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب
به بهذا اللفظ او منهم من قال ويخرج اه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب في اناهما ولفظهما موضوع على
مفهوم صريح لا الذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه
وحيث عليه حال المخاطب وهذا اقربية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد
المذكور الى قوله يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل بشاهدان القائل من تلامذته مدة فلعله سمعه منه
لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق او تقديرا

مثل

مثل ضرب غلامه زيد جعل التقديم رتبة داخلا في التقديم لفظا لكن
تقديرا لانه انسب به منه بسائر الاقسام نعم يتجه عليه انه شايع مقابلة
لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته ملتبس مخل بالبيان
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى
مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ
مذكور لفظا فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم
من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل
والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكره
معنى النعت فكانه تقدم ذكره لفظا فانما جاء في ضمير الشان للاحتجاج كما
لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما جيء به من غير ان يتقدم
ذكره مستدركا وكانت العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا
اه والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير
قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع
ومنصوب الاول ضربت وضربت ليقال الاولى ان يقول ضربت ونصرت
الى ضربن وليضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفيات قلت
اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها دايرة على التعريف المعلوم في الصرف
فلم يلتفت الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع
قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة
فلا تجهل المنتهى او لما بدل من المستتر في المنتهى بدل البعض من المنتهى
الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا للمد الحكم فلا يلزم عدم دخول
ما بعدها في الحكم وانما بدا بالمتكلم والمصريون يبدؤن بالغايب التجرده
عن اللواحق ثم بيّر احول اسلوب الترقي لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد سواء اجماعا هكذا ذكره اللب وقال
شارحه العباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل ضمير انت بكماله

وباقي الكوفيون ذهبوا الى ان التاء بتصاريفه وان عماد وضعوا
للمتكلم لفظين يدل ان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق
انه مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا دلالته
على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المختلط والجمع المختلط ايضا بخلاف
ضمير المثنى   كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة ظاهره يدل على ان الفاعل
المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون
المحذوف على المستتر كراهة حذف الفاعل وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ما سبق
في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من
اهل التوفيق   خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من
فاعل يستتر او من المبتدا او التاء للتانيث اي طائفة خاصة وفي الهندي التاء
للمبالغة والخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة
هذا اولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا   اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لانه بيان وجود المرفوع المتصل
حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظايره   مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي ا
الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى
واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين
بل على اللفظ المخصوص وكذا المجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ ا
المخصوص فالصحيح انه ليس في النسخ مثنى او مجموعا والا وقع بالمشهور تفسير
مطلقا بوحده او مع الغير وهذا ارشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف
زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا
وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم
الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اي الضمير مفردا او لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء

كانت

كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله
سواء كانت اسم الفاعل بل ظرف اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون
الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او
غيره فقوله سواء كانت ادى بيان المطلق بمعنى زمانا مطلقا يجب المعنى
فلو كانت ضماير لا تتغير الصواب لا تتغير وكانه من سهو الناسخ
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر ان يقول حرفا
التثنية والجمع   لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل
لا للوقف لانه علم في التعليل بمعنى ايكم لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما
هيهنا على السواء   من ذلك اي تعذر المتصل بالتقدم قبل تفصيل حاصر
لانه لم يشمل اقايم انتم وفاعل المصدر اقول اقايم انتم داخل في الفصل
لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او
المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال
واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت
اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس
لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما تيم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير
مضاف اليه المصدر   او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل
للظرف ولا يدعوا اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره
من غير فصل   اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا
معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه على تقدير ضربت زيدا لم يخرج
الضمير بحذف عامله عن الاتصال   او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى
غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب
المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر   او بكونه
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون
نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه صفة لم يجر على من هي له
لكان اشمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة

جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع
الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وهذا اظهر وجه
قوي لاختيار التمثيل بما لا يلتبس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري
على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي
لانه لما الفصل علم الضمير على خلاف الظاهر نعم وجه الاولى انه جعل انفصال ا
الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال
علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف النظر والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل
الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه فيه ماضيا
انما قال من هي له لا ما هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما
ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في
جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر احترازا عما اذا اسند
شيء وبابه نحو اعطاكها اياه حكى سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال
ونحو ... فصيح لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا
للمبرد وقياسا على الغائب للتحرز عن تقدم احد المثالين من
غير مرجح قيل يرجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته
اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي
والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب من التأويل وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال
لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو
شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد ومذهب النحاة وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الا
الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي باب
علمت الانفصال ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل

الى

الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح
الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية والاكثر لولا انت
او لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه
يجب استعمالهما معا ولما وقع هذا الوهم جمعهما قوله وجاء لولاك وعساك
الى اخرهما لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف
لكان اولى وفي تفسيره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم
عن الحكم الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعل في حكم حرف الجر
ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك كذا في
معنى لم يكن كذا لوجودك فهنا ايضا اهل الاخفش التصرف في الضمير
والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا الكونه
متاخرا الا ان التأويل في المتاخر تأويل عند الحاجة ونون الوقاية
مع الياء لازمة لنون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الا
الظرف وقوله وانت مع النون اه وقوله وبخيار في ليت اه و
قوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله وبخيار يستثنى
من التخيير لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل
لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يحتج شيء عن كسرة
نون الوقاية مع ان الحرف الضايجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها
لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال
لتقي الماضي عن الكسرة لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه
ولذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون
هي الوقاية تأمل بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه
مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقيل يحيى لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك
بينه وبين ما قبل اليا وانه يقوى مما تلتزم الجر فالاولى الاعراض
عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء
الساكنين وليت لا يجبر ما ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة
الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ليت ولعل ستثنان
عنها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما اه وحمل لعل على اخواتها
ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا
والخبر ان لا يقع بينهما فصل قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر
ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم
يكونا بعد العوامل مبتدا او خبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر
حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما
قصد بهما لمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل
رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين
الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب
حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من
قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز مطابق للمبتدا ولا
يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات
هو ما استتر فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدا فمن تمسك
به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى لم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاحتراز اختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه
ضميرا او بعد كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف فيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر
منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وام استقصاه فاختياره
للتنبيه على ترجيحانه عنده سمى هذا المرفوع فصلا الاولى التسمي صيغة
هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد وذلك المتوسط ليفصل

اشار

اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك
لان اللام المقدر بعدها أن لام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب
ليفصل بين كون الخبر خبر المبتدا نعتا وخبر التوسط لا التسمية
لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدا للخبر النكرة حمله عليه هو
الاصل في المبتدا للخبر النكرة حمله عليه ما احتيج اليه في المبتدا النكرة فلم
يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل او افعل من كذا او فعلا مضارعا
عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدا
او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بانه تاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد
ولا يخفى ان كلامه على السند الاخص اقتصر على مثال افعل من اقول
اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء فيكون فيه
ايضاح الخبر بطريق الاولى وبعض العرب يجعله مبتدا اي ما يستعمل بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه لو كان معنى الجعل مبتدا
الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر
انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان
الجعل جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك
الشيء مع الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية ليغنيه
فيما سبق ويتقدم الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا شرط
ان يدخل عليها نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى التقدم
ان يكون هناك متاخرا فخرجوا في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله
لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا الخروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة
غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن
مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها
وذلك يجب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة ولا يشعر بان التقييد
بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق

عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يخبر به عنه مع انه هناك ما يخبر به عنه
وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة
كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة
للتمييز بتمييز للضمير او الجملة معترضة قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
جعل الجملة للجنس لتجعل الجملة بعده بعضه منه فيستغنى عن ان رد اعلى ان
قال وضع الظ موضع الضمير لان تفسيره بالجملة خلاف ما هو شانه فكان
من مكان التعبير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن
التدبر واحترز ويجب تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه
انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد
قياس خال عن السماع كما حققه الرضى والظ ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله المفسر الخ
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم لا يقتضى الدخول فى القاعدة ان لا
يكون له دخل فيها وعليه تنبه بل يكفى ان يكون لتقييد ضمير الغايب ولتعيينه
والفايد لزم الاستدراك قوله اه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لو
لوجوب تفسيره بالجملة دون امر اخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر
الضمير من غير سبق مرجع اذ التعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون
ضمير الشان منه باعتبار انه اذا راجع الشان او القصة لتعينه فى المقام
فيكون ما بعده خبرا اخر فلا تفسير للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين
وذكر على الابهام فمفسر دونه خرط القتاد فعلى هذا لم يحمل المتقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم لما راى ان توجيهه البالغ
بقوله يتقدم ابدا يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا
القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة لصحة بالمفرد بان
يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التصحيح مصنوع مستغنى
عنه لصحة وهو زيد قايم مبالاة بالانتقاض القاعدة به واذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا المنفصل
و

والمتصل بالمنفصل فان كان عامله معنويا لم يات بحق وحقه ان
يقال ان كان معنويا او حرفا فهو مرفوع كان منفصلا والا فان
كان مرفوعا يكون مستترا او الا فبارزا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة
يحذف ومثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة واما
جعل اسمه ضمير الشان لان كلمة من لا تدخل على كلم المجازات كتب المص
رحمه الله فى الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاموس جمع جوذر وهو ولد
البقرة الوحشية فانه مع كونه منصوبا لازما فليس حذفه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان
وطريقا واضحا مع ان المفتوحة اقوى مشابهة بالفعل من المكسورة
فيه بحث لان المفتوحة كمذ زنة والمكسورة كفر تامل وهى الاسما
الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا
فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع
تدبر ولولا هذه النقيضة لكان لتوجيهه الفصل وقيل خبر هى محذوف
اى هى حسنة ان هذان لساحران على احد الوجوه فى تاويلها ان ههنا
بمعنى نعم وثانيها ضمير الشان محذوف هكذا النقل عنه فى الحاشية ويرد على
الوجه الثانى ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف
ضمير الشان ضعيف وته وزنه بقلب الالف والهاء اى الالف من
ذا والياء من ذى فلا ظهر والثاء بوصل الياء الحاصل من الاشباع
او من ابدال الالف بالهاء والياء معا ولا ثنى من لغاته اى لا يورد
على صورة المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعه
لمعينين ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد
التنكير واذا مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصلها ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس أولى بالى حرف جر ولا يكتب
الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء فى

في او لئك لان المكتوب من كذا لا النمرة فهو ليس في الحقيقة منها
يعني من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما لو
لشدة الامتزاج وكتابته حروف الكلمة ولم الفصل وتيصل بها لئلا توهم
عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها
كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء لا امتناع وقوع الظ موقعها بل يمتنع
وقوع الظ موقع ضمير افعل وتفعل ويفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير
افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافهم
فافتري وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى
ذاك اثبت بسكون الثاء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون
في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا وهي اي حرف
الخطاب خمسة لتاءنيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب والحرف
يذكر ويونث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال خمس لكان فيه تفرير طرفيه حرف
الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة
جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظ العبارة
ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة
فيكون خمسة وعشرين وانما قلنا من انواع اه يعني يرتقي ما يتصل به حرف
الخطاب بالاختلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط ولا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام
للتنصيص على البعد ولما راى المص ونحن نقول نبه على ان حكمه هذا
مستند الى تتبعه ومشاهدته الى الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل
وهي ذا للمذكر الغايب القريب ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك يبعده ان كلمة ذلك هنا مشار اليه متوسط يستحق ذاك على
سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الضمير زمانا نحو هنالك الولاية
لله الـ[illegible] او غيره واما ما عداها اشارة الى وجه تخصيص
الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل

حصه

حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق اخر اذا استعمل في
المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل في المكان
مما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا او لا يصير جزاء تاما ان كان يتم
من الافعال الناقصة بني تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة
القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه ينحصر فيما ضبط وما عداها
مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال و
فالمنصوب بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل
المنصوب ههنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق مما تقرر في
محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظ والظاهر انه بمعنى
كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بان قصر جزء الجزء
وهذا انما يتم لو كان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول
وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب
الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها لا الا ماخوذا معها وعلى
هذا ينبغي ان لا يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم
البيان من ان البيان تام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي ا
البيان والدليل فالمعنى ههنا ما لا يكون جزءا الا مع الصلة و
لقائل ان يكون يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة
يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من يضربه اضربه وما تفعله افعله
الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب بمفعول اضرب فهو جزء بدون
جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح
والا انتقض الحد بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا وذكر العائد مع
انه ماخوذ في مفهوم الصلة اه لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان
يكون ذكر ما لا يتم جزء لغوا الدخول في مفهوم الصلة ولما كانت
الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظ السوق حتى يرد ان
التعريف غير مانع فسرهما بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة

جملة خبرية وضمير النعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وضمير
له لكان اوضح واخصر او ما في معناها لا حاجة الى هذا التأويل لان
اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان والعائد
ضمير لا غير ضمير لم يفرق الا لكن في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول
والحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب مناب وصلة الالف واللام اسم
فاعل ومفعول اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض بها
ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لا
لاختصاص الالف واللام ببعض الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعله او
اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط
اسم فاعل او مفعول لا غير لا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم
تفضيل لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا ثباتها ولان بالفعل
فلا يصير ان بمعنى الجملة وهي اى الموصولات بمعنى المرجع ماخوذ من
السياق واتى اى مضاف الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعيه
وكذلك قوله وأية بمعنى التي يريد به وفرعيه المنسوب الى بني طي فلبث
في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءات
وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة
موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولى لاوّلم يجوز البصريون الا في ذا
بشرط كونه الذي يقرض الله قرضا حسنا اى من الذي فان ذا زائدة اذ
بعده موصول والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا
يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها الا اذا كان
فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه
بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف الاولى
ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذفه اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون
الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي

في

في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف
المجرور ان يجر بحرف جر متعين بطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة
له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اى ضاربه باب الاخبار بالذي
بقيد الاخبار لانه اول ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جرى
العادة بالتمرين به واما فهو جار في كل من الموصولات فتقول من
ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام
ومع المراد بالذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالالذان مثلا ولك ان تدرجه
في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تغفله ماضي الفعل لا مضارع لعلم
فائدة بعد بيانهم طريقة الاخبار وهذا غير لازم لتشعر بان تمرين المد
المتكلم كان بعد تعليمهم طرق الاخبار وهذا غير لازم لان المراد بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكره فيه مسئلة تصدير الذي ووضع
الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع مسائل النحوية وليس
من مواضع اهم في هذا الباب تامل اى باستعانة الذي او بما يعبر
عنه بالذي فالباء صلة الاخبار صدرتها هذا يشعر بان يكون
من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر موضعه في
شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير على ما هو الاصل في باب
المبتدأ اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه
باعتبار ما يؤول ولك ان تريد بالكلمة عن التعليل اى المخبر عنه جهته ونسبته
واخره اى المخبر عنه عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظ
اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ليصح بنا اسمي
الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في
المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول تقول الضاربه انا زيدا و
تقول المضروب لي زيد فسلمه وبينه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط
الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دابه تعليل المسائل
كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لانه تقييد التأخير كما ان صيغة

المستقبل لتقييد ذلك وصيغة الماضي لتقييد التقديم فاذا لم يبالوا
في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان
يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ويجوز
ان يوخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال الاخبار عن زيد
في لم يقم زيد الا قايم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد
في زيد قايم بالالف واللام فتقول القايم زيد قلت القايم الذي
جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القايم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح
قيام احدهما مقام الاخر   ووضع عائد الموصول موضعه بعد العقد
التفصيل امران وضع المضمر موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور
اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح جميع ما ذكره   في ضمير
الشان قبل الا في في الضمير المبهم   المصدر الفاعل الا في الاوفر و
الفاعل   والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه من ذلك تمييزا   وما
الاسمية تحقيق لما الموصول وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات
وكذا ما ذكره من اخواته فليس ببيان لما ليس بموصول في بابه فقد ربما
كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي
والحرفي ايضا ولما انجر بابه بها وقس عليه ببيان فعال غير اسم الفاعل
في باب اسماء الافعال   فانها اما كافة نحو انما زيد قايم او فيه انها
قد يكون مصدرية وقد يكون زايدة ايضا   استفهامية باقية على
معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان تناسب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر و
المضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل   ربما تكره النفوس فقيل
جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بعض من الامر
وذلك قليل الا بشرط فقد فقدنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروا
اختاروه لاستغنائه عن تكلف من الحذف المبين او التضمين نكره

ما يسند

تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمة
استغنى عن وضع باب لها ع

ما يستند عن كلمة اي الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه
البيان بعد كلمة ما وقوله في خرجته جملة فعلية حالية متعلقة بالامر
ومن جعلها   صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه   وتامة
قبل اي غير حاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقول بمعنى شيء
صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون
سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعانيها سوى الموصولة ويحصل
الفائدة السابقة ضمنا   وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان حقيرا او عظيما او نوع من ضرب فان التوصيف بها اما للتعميم
او التعظيم او التحقير او النوعية وتتفاوت معانيها بحسب المقامات
واختيار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض
ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة
بها اذ لم يثبتها البصرية   الا في النافية او على ابي علي حيث اثبتها ومن
المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها الناظر في هذا المقام ان من وجوها
لذوي العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تغليبا والا لا يعلم الا قليلا و
لصفة العالم فيقول ما زيد في السوال عن صفته وللمجهول ماهيته
وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ما هي نسبة الى لفظ
ما والهمزة مزاد في ثنائي مقصور ارتدية نفسه فيقال لفظ ما ولا
قلت الهمزة ياء او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة كذا في الرضي   والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها
معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة   وهي موصوفة
بالاتفاق وحدها نص المص بقوله وحدها على رد اعراب الذي وذا الثانية
وقد منع الشارح ما قصده يجعل بيانه مخصصا بما هو المتفق فافهم
الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عايد
فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالا
فالاعراب   فيمن قرا بالضم اي عند بعض من قرا بالضم فان منهم

من جعله الستفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم
اشد ونى ماذا صنعت وجهان ذا الاولى موصولة ولا
زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامين والاولى فيما ذا هو من ذا
هو ضيم منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك
من ذا اتى يا فتى فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون
زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان
ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين
فى ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على الاحتمال
وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر
قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا
وانما جاز فيما صنعت قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ماذا
كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدر امرفوعا بمعنى
المرفوع ولك ان تجعله مفعلا بمجهوله ما كان اى اسم ما كان الظ
اسما كان ليقال كان هذه يحتمل التام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها
اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعله
سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص
فى ايضاح المفصل وان قال ته ببيان المبتدا فى هذا الكتاب وقيل
هى مصادر منصوبة بالافعال محذوفة وينافى لتقدير الفعل كونها
اسم فعل مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما
هو بمعنى المتعدى لكونها هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى او الامر او
لما هو اسم فعل وغير اسم فعل او لما هو اسم فعل فقط او لما استعمل
فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه فقط ورويد اما تصغير مخفف
الارواد بمعنى الدفع واما تصغير رود تا بالضم بمعنى الدفوع عدى الى
المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه الفتح فى الحاشية
الفتح

الفتح الخالص وفى القاموس الفتح بالضم الخالص من اللوم وفعال
بمعنى الامر المشتق من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وبتقدير
الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من الامر بمعنى اى الامر كائنا
من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسا لا يقتضى ان يجئ فى لفظ
كل من كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه على
السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب
فيكون فعال يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا
ينافى كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قوموا على انه يصح ان يكون المراد
بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسان لا ان غير
متوقفين على السماع فافهم الا نادرا هو قرقار بمعنى صوت
من التصويت وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة و
هى لعبة لها قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان فى مقام اللقب لعبة قيل فيه ان الحكاية لا تخرج
فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعار عار وفيه ان معناه ام
بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللقب
بهذه اللعبة واعلم ان قوله على انه لم يات الا نادرا معناه ان اسم
الفعل بمعنى الامر لم يوخذ من الرباعى الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر
لم يات الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى وما ذكره
من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى ولم يقم لى الى
الان دليل قاطع على تصريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع ما وزن
فعال امرا او صفة مصدرا او علما مونثا فاذا سمى بها مذكرا وجب
عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على رد
وهم فى كونها مونثة وقال كونها صفة لمونث لم يجئ فعال صفة
فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما لازمة للنداء اسماعا
نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علما جنس بالغلبة

كجبار بلمية وهي في الاصل لكل ما يجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنا
والضرب الثاني بالبقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قوله كيف والاصل
في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه يرد عليه ان ثلث
عدل عن ثلثة وليست ثلثة ليست بتمامها اسمامثل قطام كما من اسمين وخرج عن ا
التركيب او عن نوع بالتمام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني و
قوله معرب مستغن عن التقييد به بجعل ضميره الى فعال المقيد فلا يحتاج الى
ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه والا لاجتمع على
معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول واحد احدهما كما عرفت في باب
التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت الاظهر انه احتراز
عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزايد على
الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا
جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل
علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في الاصل وصفة من
غير نقل عن غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان حيث مؤنثا ليس للاحتراز فتامل
قوله كقطام وغلاب هما علم امراة قوله فاكثرهم بنوا فصول الحجازيين في بنائه او قلم
لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل بمعنى قول المصنف معرب في
تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس معرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين
ان الراء هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم
وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح الكسر بما فالتزم
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله اما لزجر
او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير
مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها
على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي ما كانت باقية على ما هي لا نح اسم
للاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسما وله وجه بان ذكره
الفاضل

الفاضل هو انه لا تفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد نخ فيقال
قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا او في الوجه الاول نظر لان
المقصود من الاصوات احضاره بذاته اما التحكم على وجه المحض او ليصا
ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو
صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسم يعتبر
الاسم حقيقة او حكما لانا نقول للاصوات مطلقا اسما حكمية و كذا عده
قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا
الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان [illegible] د بالاصوات و
كذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
منه والالكان بيان المبنيات في كتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل
كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي انه صوت او صوت به للبهايم
يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها
بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء
تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحير فيشمل القسم الاول ايضا
بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما توجيه به الشارح
اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما و اصفا
قيل لانه لما كان قائله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق ماله
بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية ا
الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه
ليتفهم الغير لا محالة وما لا يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به
لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا
لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون
معربا وفيه انه بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز
سقوطها درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسما المبنية ايضا
المركبات اي المركبات المعدودة في المبنيات يشعر عبارته هذه بانه

جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصلح فلا يصح التعريف لتوقفها على
صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا اباب المركبات وجعل كل اسم تعريفا للمحذوف
اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورة على ما هو ظ
وكلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ليبطل الجمعية لا يلايم جعل
نظايرها معهودات فتبيّن العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات
على الاجناس لا للمعهودات كل اسم صح بجنس المركب لم يعبر عنه
بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما فى اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم
المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المبنى الا يرى
ان بعلبك معرب وبهذا اسقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان
قوله اسم غير محتاج اليه كما فى ساير المحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء
على ان ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسماء
يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل بقى انه لا يصح وصف المركبات بالمعد
بالمعدودة من المبنيات الا ان يقال يراد بالمعدودة من المبنى اعم من المعدود بنفسه
او بجزئه فافهم من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين ما وجد من
هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن
اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم هو معرب بوخت بمعنى الابن
وجد عنده صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما فى القاموس ومن
فعلين نحو حيص بيص ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب رد
لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول
من عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء فى الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية
فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه فى التعريف نعم قوله قبل التركيب
احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا
القيد نحو خمسة عشر او نحو خمسة عشر خمسة عشر وست وست
مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف كالكاف او حرف جر كما فى ثلث ثلث

فالاولى

فالاولى ان يقال فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف
وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال لتعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر
ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان التعيين بنسبة غير
العطف لكن يراد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة
على وجه يخرج منها نحو النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شىء نعم تعيينه بما ذكره
الهندى حيث قال لا نسبة الاسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى
فيخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم وبزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة يرد عليه
انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة
من ظهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا
حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب
ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر بل بين عشر وبين خمسة
المنسوب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة خمسة وعشر بالعطف على ان
خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب من الحروف ليحصل الاسم
الا ان الفرق بينهما خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار
جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لنوع المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذى اداه التوفيق وبهذا الظهر جعل خمسة من الاسم
المبنى بلا تسامح فاغتنم وان كان مخالفا بما هو المشهور بين الجمهور فان
بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحة السنين
والشهور وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء
كون الجزئين عددين حتى يشتبه ان صيغة المشتق من الحدر فى حكمه بل على
تضمن معنى الحرف وان لم يكن شىء من جزئيه عددا نحو بلة ثلث فالاولى ان ا
يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف فى نفس التركيب والاخر لتضمنه فى
اصله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل حاصل الجواب ان المراد بتضمن ا
الثانى حرفا اعم من تضمن الثانى فى الحال او فى الاصل نحو حادى عشر فى الاصل

احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادى بمعنى العطف وان لم يوجد
فى المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه والاولى ان معنى العطف غير
موجود فى الحادى عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادى
لا على الحادى اذ المعنى على ذات لا الواحد والعشرة فى كلام الرضى الذى هو
الاصل للجواب الذى ذكر الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا
حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه
الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتها
كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدخول المعطوف عليه ظاهرا هذه ع
عبارته والاعراب الثانى فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى
والا فالمعرب بالاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى
وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو
المشهور والاولى والافصح لعل الرضى جواز اعرابه الجزء الثانى المبنى
بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص فى هذا المقام وفى بحث غير المنصرف فالاولى
ان قائلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب عند المص فى
الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول تماما هو افصح اللغات
ما تكلف فى عبارته تكثيرا للفائدة والا فلو افصح عنها ليس الا غير صحيح بناء
الاول واعراب الثانى على غيره ولا اتى صحيح بناء الاول ومنع صرف الثانى على غيره
وتوجيه ما ذكره جعل قوله لعلك تقييد الاعراب الثانى لا التمثيل نحو
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح فى القاموس كنى به عن كذا يكنى
ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه او ان يتكلم بشئ ويريد غيره او بلفظ يجاذب
حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج
او عن القبيح الذى ما يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا
الباب كالمضمر الغائب ونحوها ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به والصواب ولا لبعضها منهم وكان السهو من الناسخ ولذلك لم يقل بعض الكنا

الكنايات يعنى انه ما وجد الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف لكونها
موضوعة وضع الحروف اى وضعت ثنائية وسمى هذا الاسم ناقصا
فى القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون او مؤلف من كاف التشبيه
وما قصرت واسكنت وهى للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او للخبر ويخفض
ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاك هذا وقد يلوح فى كلامه وجه اخر
لبناء الاستفهامية لا الخبرية تامل وجاء كذا كناية عن غير العدد
العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف
على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجى بمعنى كيت وايضا
فى القاموس كيت وتكسر اخرها اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء فى الاصل
هذا او تفصيله انهما فى الاصل كية وذية على وزن المرة حذف اللام
وابدل عنها تاء التانيث كما فى البنت ومن العرب من يستعملها على الاصل
والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا فى الرضى وبين
جواز بنائهما على الضم ايضا ولزم استعمالهما مكررتين بواو العطف
وانما بنيا لا يخفى لان كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى ان هذا
الوجه لا يصير من شئ فى قسم المبنى مشابه لازم مبنى الاصل ولا
مما وقع غير مركب وله نظاير يرد عليك واحد بعد واحد فلا نفصل
فى رتبة فى البناء محيط عن اخواتها لانه فى الاصل معرب والكسر
فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فقصد كانه
مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما اى حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم
قلت الوسط لا يساوى شيئا من الطرفين فى كونه طرفا وتميز عنهما بكونه
وسطا فلا تحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ما قال الفاضل الهندى
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل فى الاغلب لا يعرف القلة
والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال النصب مميز
كم الاستفهامية لانه جعل تمييز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل

مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس كم الخبرية فجعل كالوسط
تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام
فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط   لكن جوز الـ
الزمخشري ان يكون كم ههنا ردا لقول الرضي ولا دال على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن بانه دال عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية ومما يرد ما ذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز حذف مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم
جذع بني وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو بحرف الجر
مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله
وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ثم غير الاستغناء بكم رجل مررت
لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما   والخبرية ايضا تدل على الانشاء التكثير
هذا اولى مما ذكره الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي للانشاء التعليل
لانه طويل المسافة بلا فايدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع
الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري   ولو قال وكلتاهما
بمعناه نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة
النحاة بتاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية
والظرفية بتذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل
بالتاويل في لفظ كلا هذين اللفظين او الاسمين   اي كل واحد
منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه
لطيف قد خفي للفظه وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبا
اعتباري وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد ولئلا يتوهم تخصيص اعتبار الا
الاعراب باحد اعتباري كم   فكل ما بعده فعل او شبهه نبه على ان المراد
بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت وكم رجلا انت ضارب   او
متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير
المتعلق

او المتعلق وما بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم
ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعروف ا
بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلهذا ا
اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك
كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا الـ
المشتغل به وان كان يحتمل المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال
به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاولى والاخصر فان كان بعده
فعل مشتغل به   وبحمله لا يكون الا يجب المميز اشار به الى دفع ما
اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوب على حسب
اقتضاء فعل بعده منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح
بان اقتضاء كم يوما ليس الا بالظرفية وفاتك اقتضاء المميز   نحو كم رجلا ضربت
في المفعول قال الرضي وليس بمعرفة انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا
او مصدرا او خبرا كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم
ظننت مالك   وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا ا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الخ اجاز
الهندي جعله راضلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا
على وجوب النصب ويرد ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه
لكنه ضعيف   وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضافا او حرف جر مع
انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليه مع اقتضائها
صدر الكلام   نحو من ابوك نظير للامثال وينتقض تلك القاعدة بكم
رجل صحبتك فانه يتعين هناك الخبرية لان النكرة لا يكون مبتدا للمعرفة
بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر
فكم هناك منصوب المحل والا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان
المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي المبنية عن الخبر   اي مثل كم
في تلك الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما

بعده ولك ان تجعل المشار اليه في قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم تجز
الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد
ثبوت تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره والتاويل في التشبيه فقال
معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط
والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
جرازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
واذا كانت شرطيين وكذلك ما في غيرهما تلك الوجوه الثلثة اذا كان الاسم
الشرط مبتدا ففيه على اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط
وهذا ان طايسان المص فافهم والجزاء او الشرط مبتدا ولا خبر له
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز
ولولا ذكر التمييز هنا لكان الطف وقد يحذف التمييز اي ما هو مميز باعتبار
بعض الوجوه والاظهار ان المراد ما هو مميز بحسب اللفظ فان قلت فليكن
الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر المميز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة
الى حمل على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه هي اربعة
ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة فكان الاليق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لسابقيه تاخير النوع
الشوع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحمله على التمييز في
بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة
نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
انه قد يحذف مثل مميز عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا
فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم
مالك وكم ضربت نظير الحذف هذا المميز وبيانا الاحتمال المحذوف بان
يكون المحذوف مصدرا كما في كم ضربت والمقدر مكانا في كم مالك فنا
فلا حاجة الى ذكره البعض بعض حذف لان اللام بمعنى عنا فيها انها
فيكون ذكره ذكرا لما ذكر انما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة

لابهام

الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ما اي ظرف جعل
ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة
الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق
اثر من الاضافة كما في ما عوض عن الاضافة المضاف اليه شيئا فانه كانه
لا قطع فيدخل في الظروف بما اجري مجراه لانه غاية الكلام كانت ما
اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب
اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه
فلما حذف صارت غايات اي لما حذف بلا عوض صارت غايات واما ما عوض
فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه
لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض وشبهها بالحروف في
الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه في ظهور الاضافة المرجحة
لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس
في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثر ثانيه في المضاف اليه
بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لها
من الظروف المسموع قطعها اليه عن الاضافة وهي على ما ضبطه
الرضي مع ما ذكره امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على
وزن من قبيل دون ما هو مضموم الاول وقوله لا يقاس عليها ما بمعناها
يريد فضلا عما ليس بمعناه فساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس
اكا واغص بالماء الفرات من باب علم او فتح على ما في القاموس
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا يجاب ان
يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاءني زيد حسب
وبين ان يقال جاءني زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت
شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه
لا يتعرف كغير ومنها اذ الحكم بناء اذا استند لا الى من غير شاهد الاستعمال
يقاس في الحكم بناؤها على ما يشابهها بناؤها مما يشاركها في موجب البناء بخلاف

متى وأين وأنى وكيف فإن عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في
الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين والـ
رضي يرجح قولهم فيما سوى إذا واختار التفصيل في إذا بأنه إذا قصد به
معنى الشرط فالقول قولهم وإن جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في مو
قع الجزاء وفيها أي في إذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على
أخرى لكن فرق بين تضمن إذا وسائر أسماء الشرط من متى ونظائرها
فإن إذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاز جزؤها
الاسمية وبغير فاء فإذا كقوله تعالى وإذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله
والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ويجيء جملتها الشرطية اسمية
على سبيل الشذوذ نحو قوله إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب ولا تعمل
في المضارع الواقع بعدها والمص أشار إلى ضعف معنى الشرط فيها بـ
بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل ولذلك أي لكون معنى الشرط فيها الأصلي
أن يراد بقوله ولذلك أي ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله
وفيها معنى الشرط واختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى وأخواتها
والذي يستفاد من الرضي أن يجيء الاسم بعدها نادرا كما نبه هناك عليه
من مجيئه فجاءة بالضم والمد بمعنى فجأ كسمع ومنع وإنما قيد الفجاءة لأن
الفجاءة كالضربة مصدر فجاءة من الحدث بمعنى أحدثه بغتة والمراد
بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا البعيد وقيل لزوم المبتدأ
في غير باب الإضمار على شريطة التفسير وقوله زمان أو فرقا السبع
أو مكانه مفعول فيه لمفاجأة لا مفعول به وإلا لم يبق إذا ظرفية وقد
سبق أنه قال الرضي إنا لم نعثر على إذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي
أن يتوهم أنه أراد من عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لأنها عدت من
الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لا يصح في المقام لأن مذ ومنذ قد
عدا منها مع أنهما مبتدآن عند الجمهور وقد يجيء للمستقبل كقوله
تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة

الماضي

الماضي لكونه من أخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وأيضا يمكن
منع كونه في الآية لجواز أن يكون لمطلق الوقت قيل فسوف يعلمون
زمان الأغلال في أعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون
وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيد قائم في الرضي الأغلب مجيء إذ
في جواب بينما وإذا في جواب بينا ولا يجيء بعد إذ المفاجأة إلا الفعل
الماضي وبعد إذا المفاجأة إلا الاسمية وقد يجيء إذ للمفاجأة في
غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا إذ جاءني عمرو وفي اللباب
وهما أي إذ وإذا كائنتين للمفاجأة وتخصيص الأولى بالفعلية و
الثانية بالاسمية إيقاعا للمخالفة بينهما الزمانية أي حال كونهما ا
للاستفهام والشرط كأنه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير
ذا في استفهام لأن الاستفهام معناهما والأظهر أن المص جعله
ظرفا يدل عليه قوله وشبيه للزمان فيهما جاء زيد بمعنى كيف وأنى
القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء أنى بمعنى كيف نحو أنى تؤفكون ويجيء
بمعنى متى وأول قوله تعالى أنى شئتم على الأوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى
متى وكيف إلا وبعده فعل والمشهور فتح الهمزة والنون و
قد كسرهما يتبادر من هذه العبارة أن يجيء بكسرهما كمجيء فتحهما وليس
كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الأندلسي وكسر نونه
لغة هذا واختلف في أصله فقيل هو أين زيد فيه ياء والهمزة
وأدغم الياء في الياء وإليه جرى أهل اللغة حيث ذكروه في باب
النون وقيل أصله أي أضيف إلى أوان حذف منه الياء والهمزة
وقيل أصله أي لأوان حذف الهمزة وزيفه الرضي بأنه لم يجيء الآن م
خاليا عن اللام ولم يجيء أي مضافا إلى المفرد المعرفة وزيف الأول
بأن أين للمكان وأيان للزمان بمعنى أول المدة بمعنى مذ ومنذ أول
المدة إنما يختص بأول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق
ذلك الفعل فالظاهر أنه ينبغي أن يقول بمعنى أول زمان الفعل المتقدم ولا

ولا يحتاج ثم دفعه ايراد ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك
الفعل ولا لجنس بتفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه
ليس مراد المص اى اول زمان عدم رؤيتيه الضم كضم رؤيته وليس على
خلا تتجه ان الظا اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم المفرد اما الا لم المفرد
لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته
منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى لكنه شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد
كما فى قوله فيما سيأتى وتقول فى المفرد من المتعدد اى تقع بعدهما الزمان الواحد
المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده او حكما نحو ما رايته منذ اليومان اللذان
صاحبتنى فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضى انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون
المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل
من تقييده لمجئ مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الشن كما هو
المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله كما دام لا يلاحظ
هذان اليومان ام او احد الا يحكم عليهما باولية المدة حتى الان انه اهمل بيان
وجه ملاحظة اليومين ام او احد ابل اوهم بيانه انه لمجرد ملاحظة هذين
اليومين ليصير ام او احد او ليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان
زمان التلا المصاحبة الا انه جئ بالمثنى لتعيين انه اى زمان للمصاحبة
لحصول التعيين المقصود الاظهر ان يقول يوم لعينى فيه فى قوة يوم الملاقات
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الش ثم قوله بالعدد
للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الش لما قاله الرضى من انه لو
لم يأول بهذا لكان العبارة فيليهما المقصود بالعدد وقلت المراد بالعدد
اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به الكون مقصودا به شان اللفظ وانما
الشان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى
والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته منذ يوم ومنذ يومان ومنذ ايام لانها
ليست اعدادا لكنها لتقييد المقصود بالعدد من تحقيق الاحاد وقد يقع
بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف

بمعنى

بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما بيان المعنى
الثانى لانا نقول ما رايته منذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو
اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اى
جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك او الفعل الاول او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى المجرد الفعل كما يوهم عبارة
او ان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان تجمع عبارة ان مثقلة
ومخففة فاول الكتاب باستعمال انه لا لازم معناها اى ما كتب على هذه الـ
الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة ولا
يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن
تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المص
المصنفون فيقدر به زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت
او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
المضاف ويرد انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك منذ يومان نكرة
والخبر معرفة يمكن رفع الفساد الثانى بجعل منذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته
فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تاخير المبتدا فيما كان معرفتين فى ما رايته
منذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكره من الجواب والله اعلم بالصواب لدى
بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم بشبابها لمجرد موافقتها
فى بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند
فهو متضمن بمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم الحجة لبنا من لدن لانه يكفى
لجهة البنا كون لدن نحو من لدن على لفظ ما هو مبنى على ان لا يوجب من دخول
من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد ولدن بضم
اللام فيها ثمانى لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاربعة تامنها ما بقى
من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المص فى الله
البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف وبيان لدن بضم الدال
ايضا بتقييد الدال بالحركات الثلث معا لعلا لغوية التنبيه على اصالة

لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال
وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها وقد فات شرح الشارح الانسب
وكلها بمعنى لدن عند بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضى
وغيره ولا اقبال المال لدى زيد او لدن زيد لم نعثر في كلامهم على هذا
في لدن وانما ذكروه في لدى وعندى ولذلك يحذف عنها وتثبت
هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه
نونها بنون التنوين لانها لا تثبت تارة وتحذف تارة من سحرة بضم
السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس
لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر
الغايات بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون
ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا
ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ولان نظايره لا يكون
الا مضموما المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة اه اى الجامع
معرفتين لا انهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج
المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف
المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث
المبنى الى هذا المقام بوضع جزئى الوضع ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى
بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له
الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه
بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما
ايضا فالاول وضع لموضوع له عام والثانى وضع خاص لموضوع له خاص
لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم
لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا ايسا عده اللغة اذ انما يناسب هذا
المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما في قولهم جاء زيد نفسه
وجاء زيد بنفسه وح الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما

وضع

ما وضع لشئ بنفسه لا لا من متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع
او ما موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ بنفسه لكن شاع فيما
بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون
من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به المعلومة للمتكلم والمخاطب
لا اعتداد بالعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب وقوله بعينه يخرج به النكرة بقى بعد النكرة التى كانت
علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضى عينين عن هذا التعريف فعدل
عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز
لا انه في حكم النكرة ويعامل منها معاملتها واشار بترتيبها بحسب المرتبة
يتبع في ذلك الهندى وليس بذاك فان المبهمات منها ما يساوى ذا اللام و
المضاف الى احدهما معنى ومنه ما يساوى المعرف باللام ومنه ما يفرقه
فالوضع كلى والموضوع له جزئى متشخص كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق
ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع
الكلى للموضوع له الجزئى مما فاز به بعض محققى المتاخرين والقدماء لم يعثروا
عليه حتى المص فجعل معنى قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع وضع
المض مثلا لمفهوم كلى ليستعمل في جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهوم
الكلى فمفهومه الكلى يجوز في الاستعمال واللام في قوله لشئ ليس صلة
الوضع بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق
شرحه به تغليبا لما هو الحق به ولم يلتفت الى ما قصده به من حيث معلوميته
ومعهوديته بتبادر من سياق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب
والتحقيق ما عرفت فلا تنس ومكن من المتذكرين ويشكل تصور
العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ انه فانه
لم يقع تصوره في غيره بشخصه فلا يمكن معرفة وضعه ان كان الواضع
غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع
العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبته

الا انبا قبل رؤيتهم ولو وضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته
من اول عمره الى اخره لو ما فيه ما فلم يتصور تسمى علم شخصه حينئذ وضع
العلم للمشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى
اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية ان اللام منحصرة
في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع
الجنسية كما حققناه لك في صدر الكتاب فتقسيمها الى الجنسية
والاستغراقية تقسيم للشئ الى نفسه وقسيمه وكذا الى العهدية
والجنسية في وجه   والميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام فسقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته
لانه اذا لم يكن حرف التعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا
يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد الرحيم الى غير
ذلك   ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام وهو مذكور في المتون
وكانه لم يكن في نسخته او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل
خفي جدا فالاظهر ما في الرضي ومن تبعه من النحويين فلكونه فرع المضمرات
لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب   ولا يستلزم صحة الاضافة
لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل
الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا جدا في اللفظ لكنه عار
عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء وكم سبق
على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده اختل
الضمير   ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل
او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم   فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء
اذ او الشرطية جزاء ولو قال المص ما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان

اخص

اخص واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة
معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى   العلم اسما
كان او هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم
قد عرفتها فاحفظها فاحفظها   لانه صدر بالاب او بهذا في كتب النحو لكن
قال صاحب القاموس ابو العباسية كلمة هي لقب لابي اسحق اسمعيل
ابن سويدة لا كنيته وهم الجوهري فيه هذا فاحفظه فانه بديع   فاحترز به
عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ واحد بعينه لكان اخصر
واوضح   لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره
الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس
المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
فافهم   اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يمكن فيه هذا الترتيب
يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به قد عرفت ان
اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف
الى احدها معنى ولتعريف المضاف يجب لتعريف المضاف اليه كما سيصرح به
فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون هذا الترتيب
ويحتاج الى التنبيه   ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف
من المنادى ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام   لكمية احاد
الاشيا منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشار الى جواب ذكره الهندي عن
اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لل
لكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب
ان واحدا وضع لكمية احاد الاشيا منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق
الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل
اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا لا يصح استثناء ايهما شيت عنه فتقول
جاء العلماء الا واحدا واثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء
العلماء ومن كل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد

الاشيا في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال
وفيما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة الى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد
المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين يخرج قوله المجموع
عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ورجل رجل ورجلان على تقدير
دخول واحد واثنين فانه يخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء
نحو رجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا و
كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم
رجلا عندك بقولك الوف او مآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال
بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين
لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن الع
العدد والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من الالتباس الكم الحكمي بالكم اللغوي
فالاشيا هي المعدودات واحادها كل واحد منها جعل الاحاد
اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشيا فينبغي ان
يقال المراد واحدات الاشيا لا كميتها   وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اي لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس
بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه وبعضهم استثنى
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون
الزوج الاول ايضا عددا   اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باخرها
اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول
ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفه ولذا
لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث
فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار المص اليه حيث قال الى عشرة فعد الواحد
والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثنتين الى عشر و
حصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء
العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر

البا

البا وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع
نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال
الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه   او امتزاجا
كخمسة عشر جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح آثر
رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنا مكان امتزاجا
تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما
يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني
واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل
في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
اثنتان وثنتان التاء في ثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام يا
محذوف وفي اثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام
التي هي الواو وابدال التاء من اليا قليل ومن الواو كثير   احد عشر ا
الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت
واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير
المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة
ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنيف او مضافين نحو احدهم و
احد واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف الا قليلا
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب اه اوللشيخ الشارح بقوله
احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرناه وهو انه اراد
التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على
الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بصورة العطف فقال ثم
بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة
العطف بل اجملها ليحمل في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المجرد
المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ر

ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من
ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة
فنقول مائة وواحد او واحدة على قوله او واحده عطف على قوله
واحد وقوله ومائة واثنان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة
واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة
عطفا على مائة وواحدة فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه
مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسبة لواحد
ومائة لمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل
وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عرفت ما في قوله
ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم
السياق المعدود في سلك السباق واعلم ان اصل مائة لما مئية
كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها
ياء حكى الاخفش ميا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة
منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع كما في معدي كرب واجب صرح به
مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في
معدي كرب واجب صرح به الرضي قال الشارح الرضي نبه ذلك على ما
يتبادر من عبارة المص مما رضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء
مع المكسورة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يحوي ما في الشرح المنسوب
الى المص لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم
ذلك ان الباب مقصود لبيان حالي اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه مقصود لبيان
اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد
من المتعدد راجع الى بيان اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الـ
الصافية مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه يعني نحو ذلك اذا كان المميز
مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو
رهط

رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة
او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر
والعسل في محل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن التمييز الا جمع قلة فيؤتى
بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب
ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير
يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع
سنبلات مع وجود سنابل احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما
قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم
لانه اختلف في مائين فقال الاخفش هو فعلين كفلسين فهو عنده
اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل لعصي ابدل الياء الاخيرة نونا ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان
قياسها مآت او مئين غير مستقيم في القياس مآت لا غير فلانه لما
صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا لفظا
قليلة وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا
فلو جمع الفضلة كانت في الكلام كثيرة فافرد لثقلها لان الاستعمال
جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مآت رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء
مآت رجل قال الرضي وان لم يكن مآت مضافا اليها ثلث واخواته ثم
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا مآت رجل مخفوض مفرد وقد
يجمع نحو مآت رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب اللذاذة والفتاء واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر عنه مذكرا فلقواعد هذه الضابطة عنها بالقبول في الرضي الا انه ذكر الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة
وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة
واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او

او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص اشخاصا ثلثة او رد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا فان شئت قلت ثلثة اشخص انت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الا الاقيس لا الاكثر ان مميز الواحد مغني عنه فيه اشارة الى منع الاغنا لجواز افادة التأكيد كما في اله واحد والهين اثنين لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وفي جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنى رجال فانهم لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم ويقول في الحواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان تقول صيغة المخاطب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة لا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدودات من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الا قل ولا اثني الى عشر ذلك اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها فيقض بحادي عشر ونظايره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسيذكر له وجه حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه لمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو الاقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل منه اذ ما يؤدي معنى فعليا

لا بد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعليا فهو اسم فاعل على صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى اثنين بالاضافة او التنوين ما الاول فهناك اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضي الى عدد يساوي عدده الى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد والا لزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز ارادة المبدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار منتهما مبدا فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا فتعرب جزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخره حرف العلة او اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب المؤنث ما فيه اه يخرج من تعريف المؤنثات الصيغية كهندي وتا والتي وانت ويدخل في تعريف المؤنث المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر ساحة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ وعلامته اي علامة التانيث التا وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر مع فصلها وحققها الرضي في هذا المقام او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة

ما قبلها والتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة
ينتقض بعرفات وثنتي وتقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور
فاعرفه وفي قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا
علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء
مغيرة لها   ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة
فانها باعتبارها ذكر ونحو يوصف النخلة بانثى وذكر وليس تانيثها بحقيقي
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل ينبغي ان يبادر قيد فصل
بلا فصل من العبارة الاصلية ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفصل
ايضا المتصرف خلا بدن نعم المرء ونعم المراة   فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما
اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظ غير الحقيقي بالخيار علم المذكر
مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير الفعل
اذ لا تأثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء و
يجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك
التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر وبهذا تم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقران على ان نملة سليمان عليه السلام كانت
انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر
لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربته هي ذكره الرضي وقد يطلق الظ على
ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل أقائم
انتم   فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى
عنه بنون فانه لتغيير ابن منه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله
تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها
ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وبنون كذا حققه الرضي
غير المؤنث الحقيقي ليشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث

غير

غير الحقيقي لا بمؤنث بغير المؤنث الحقيقي   في كونه جمع المذكر السالم الظ
غير العاقل فاسد   اي اخر مفرده بتقدير المضاف ولا يخفى انه يصدق
على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال
تولد مع لواحقها في يكون التثنية بجمع المفرد والالف او الياء والنون
فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال
النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين حكما لا تقدير
للتنوين معها لا تقدير للنون   والا لا يصدق التعريف الا على
مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه
على المفرد   ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
لعله اراد ان المراد الظ من العبارة في اخره الف او ياء ونون
ملحقات فاعرفه   لانه على تقدير تسليمه هذا امنع ما اجمعوا عليه من
كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او
التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السماجة وكيف
لا وليس الغرض في الحاق الالف والياء   الا مع مفرده نحو ابوين
تقدير المفرد في التعريف   تحت جنس الموضوع له ليشكل بمثل اسدين
بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له لا اسد بل تحت
جنس المراد بالاسد وكذلك لابوان على ما ينبغي فان التثنية باعتبار
ارادة المسمى بالاب وهو موضوع للاب فينبغي ان يقال باعتبار
دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له
حقيقة او حكما والمعنى المجاز داخل في حكمه ويجعله ما ذكره في القمرين والابوين
كالشفاعة   ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه هذا الكلام للهندي وتبعه الشارح وليس
بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال
ليدل على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم عن قوله مثله الا
ما يقابل الاكثر بهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي

وهو في اخره الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الممدودة بهمزة فانها
ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا
لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف   ويسمى مقصورا لانه ضد
الممدود ويعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من
القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فانه
الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كفرح
جعله قصيرا كل ذلك من القاموس   اوحكما بان كان مجهول الاصل ولم
يمل كما لو ان في مسمى بالى الالف في الاسماء العربية المبنية كمتى وعلى والى
واذا اعلما علم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف
اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان
يقول ولم يمل او اميل وكان للامالة سبب غير انقلاب الالف عن الياء في
الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة
ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء   بان كان
بمجهول الاصل وعديمه قد اميل لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون للامالة
سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت   كقرا بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او للمتنسك من قرا اذا تنسك بهذا اسهو في الف
القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وكرمان ال
الناسك المتعبد كالقارى والمتقرى جمعه قراؤون وقرارى   لكنا قد
تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب في الحاشية
فعبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة اما ان يسبقها الف اولا فالتي يسبقها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة
في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا
لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة
المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا
لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي
وهو

وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق
ما في المتن بهذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح   غير ما
وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال في الايضاح على
خلاف الكساوان فلا ينفع في بيان القاعدة بهذا القلب بل يكون من الشواذ
الخارجة عن القاعدة   ان لا يحذف عن اخر المثنى اي عن اخر المفرد المثنى
فلا ثنيا في   وتاء التانيث في حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف
عن المثنى   المجموع ما دل اي اسم ولا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه
ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما
وعد الشدة الامتزاج   على جملة احاد وقيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم
ان استعماله عند التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في اعم من الاحاد
جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل
في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف
اسم العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية   بحروف مفرده
اي بحروف هي مادة لمفرده اه وما دة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف
المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستعمال اذ الهيئة ايضا لها
مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده
المحقق فيه كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر فيه كما في نسوة فانه يقدر
له مفرد ولم يوجد في الاستعمال وهو نسا على وزن غلام فان فعلة من ا
الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد
بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبار كنسوة في جمع امراة فليس
بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع
في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى
ولا مجموع فالتعريف به دوري   فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء
الاجناس   كرهط ونفر فقد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او

ما دون العشرة كذا في القاموس فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص بنحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب مطلق الجمع والتقييد بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولكن ان يجعل التقييد نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف الجمع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه كجامل اسم جمع جمل وباقر اسم جمع بقر فنحو تمر وركب على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فالجمع المذكر الصحيح يرشد كما اليه قوله فالصحيح المذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح قوله اي اخر مفرده نبه انه لا يصدق على رجلين ومسلمات يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان اليا المقدرة قوله حذف فينبغي ان يخص باليا المذكورة قلت يعود اليا المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليس على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق الساكنين بين اليا وعلامة الجمع. وان كان اخره اي اخر الاسم او جعل ضمير كان لاخر الاسم ولكان ان يجعله للاسم وقوله حذف الاسم دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه اي الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان اليا والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون فتامل وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى الاسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم به انتشار الضمير في قوله مذكر علم يعقل لانه في تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه ومن كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع انه مستغن عنه بكون الكلام

في جمع

في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل لئلا يتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذان عذران باردان لا يبرد قلب محرور قابنار الاشتباه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هو وصفا المذكر دون لفظه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا فاما ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل كسنين وارضين وثبين وتحليين مما مفرده مؤنث وكيف لا ثم يضم سو لاما الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى مثلا فلو لم يندرج في جمع المذكر السالم المضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير ثم مذكر اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبر الا ان قوله جزاء فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر اذ في المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفا في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين والثالث الفا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجابه الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر المصو له شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو مصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظ حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكرا بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس

في العبارة ما يجعل مصدرا الا انه شبه فيه بقيد الحيثية اي مذكر علم العقل من حيث
انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما يعني انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين
المبتدا او الخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه
بالشعر يعني انه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند معولا به
يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل
وصف له بحال مدلوله   نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس
لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني
هلال او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغني بن اعصر هذا كلامه
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اه اجاب عما ذكره
الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله مذكر فيجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل
نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف   صفة في ال
الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم   الشرط الاول كونه مذكر العقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان
مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكرا لانه يستغنى عنه بكون الكلام في
جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون
ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام معلقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا
بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولا
يكون فيها تانيث   اي مذكرا غير مستوي صيغة الصفة اشار الى ان الجمع
بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون
الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لث.
لشبهها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ
او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس
كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل
التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر   للفرق

بينه

بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون
ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
تاء وبل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة
لان ضمير لها ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون
الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف
يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا
يلزم ما ذكره من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب الهندي ولم يلتفت
الى شبهة الرضي   الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مما يتبيا التانيث
يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر و
المؤنث   ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة
اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة وقيل
لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس
بواجب   وقد شذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه
بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظ وبهذا اعلم انه لا يتجه ان حق
بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر
قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون   وان لم يكن مذكر جمع بالواو
والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكرا
اصلا لا ان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون فان لا يكون مجردا عن تاء
التانيث الملفوظة والاحصر ان يكون بالهاء   تغيير ما واحده من حيث نفسه
وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر وفيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو
المتبادر والا لم يتناول فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر
الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر
الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فرع على التبادر في

في الاول وهو ان الثاني يقتضي ان يتغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة
من زيادة الالف والياء وسكون الفاء الا ان يقال لا نسلم ان في افراس التغيير
باعتبار اللاحق يمكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء
السكون وصيرورة حرف ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين
بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير
باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد
بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف
في اخراج جمع السالم بتغير مفرده بتغير اخره لانه لا يتغير صيغته لان ما يطرأ الاخر
لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير
صيغته وان يتغير اخره   جمع القلة افعل اه قال الرضي هذه الاوزان
للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة
وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو جمع مشترك كاجادل
ومصانع   اسم الحدث اي ما اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا
كالجلسة والجلسة   يعني بالحدث معنى قائما بالغير وليس المعنى القائم بغيره
مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا
بل بمعنى حدث سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره
هكذا احقق المقال   والمراد بجريانه على اي بجريان اسم الحدث على الفعل
بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة
على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها مبتدأ او ذا حال او
موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة
في التعريف   وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا اي اراد جوازه وقوعهما
فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا خفاء في المفعول وان
اراد وجوب وقوعهما فينتقض بقوله تعالى ويل للمطففين فتامل   سماعي اي
سماعي لم يرد ان يا النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى
السماعي ليتجوز او حذف مضاف اي ذو سماع   اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني

حقيقه

ه حقيقه واما المفعول المطلق المجازي في نحو ضرب ضرب الامير اللص
فيتحمل نقض عليه الرضي   ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة
وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها   فيلزم ا
اجتماع التشبيين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع
كما يضمر في اسم الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع التشبيين والجمعين
واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف
مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر الاخصر ان يقال
لما كان حذف فاعله فاعلوا اضمر فيه لالتبس بالمحذوف   ويجوز اضافته
الى الفاعل هو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما قطع صرح به الرضي
فاذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع ذلك المعمول على اللفظ
وجاز حمله على المحل ايضا عند الاكثر   فان كان المصدر مفعولا
مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف
النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف
جائزا او واجبا   اي فيجوز فيه الوجهان وذهب الى كل وجه نحوي فذهب
الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل
لنيابته الفعل لا لتأويل بان مع الفعل فلم يجوز تقديم معمول الفعل عليه
صرح به الرضي   وقيل عمل المصدر للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجه
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما
كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي الا يعبر
عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لهما مزيد
اختصاص بالاول وفيه ما عرفت من امتناع تقديم المعمول نص بالقسم
الاول   من فعل الاحداث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ
على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه
يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وح

التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة للمعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر الضمير في قوله لمن قام رجع الى الفعل والقيام هو بهذا الكلام فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب في يضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفاعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي

موضوعا ذلك الاسم لمن قام الى اخره بناء على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فتستغني عن التضمين اي لذات ما قام به الفعل يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد لمن الميم من العقلاء و اشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله داخلة قصد التغليب و ينبغي ان يعلم ان المراد عن قام به الفعل والمتبادر من عبارة من قام به الفعل الرضي الرضي بانه اخره بهذا القيد عن التعريف مثل زيد ضارب عمروا او المضروب من فعلان ومتعدد منه ومجتمع فان هذه الاحداث شيء لا يقوم باحد المنسبين معينا دون الاخر ويمكن رفعه بان معنى الضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهو معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام بالمشاركة و كذلك الاقرب الاضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وا كذلك الاقرب بمعناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما متصف بمعنى قيام قرب به متعلقا لمن قام به قرب من هذه الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد

منها

منها يجب ان يكون مستويا اليه لا على التعيين فقوله هذا امر قبيل اشتباه الشبهة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث الاعتبارية والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثل ليس باعتبار قيام الضرب بالفاعل فتامل قال المصنف في شرحه اي المص والتعريف الا يكون موضوعا لمن قام به تمام المعنى الموضوع له الخ فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المفاعلة نحو طاولة فطاولته لافادة طائل اخذ وغلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من طال الطلول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اخ ير د عليه مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل راسا وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه يخرج النصف كما سرى على زنة فاعل قال المص وسمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم الفعل ولا المستقبل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه النسبة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد عدل ان قصدهم ليس الا ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المستقبل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل باسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم

التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياسي
وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وعده مأتيا وقال الرضي والاولى
ان المأتي في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة مفعولة في
الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان
اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اسم اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة
الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد فتبصر بهذا ان الصيغة
الصيغة وظايف التصريف وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة
كالتصريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قال اشتراط معنى الحال
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى ان لا
يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا
دخل اللام هذا كلامه اقول قال الظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم والهمزة
او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال والاستقبال لا اعتماد
على صاحبه او شرط الهمزة او ما فان دخلت اللام الموصولة احترازا
عن لام التعريف اذ افاد ادخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل
صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله شرط
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل في
الصاحبة وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى
منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم
الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول بانفسهما يتقويان باللام ويسمى
لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان
زيدا قايم ولا يقوى الفعل باللام اذا قدم معموله فيقال لزيد ضربت
كذا في الرضي كضراب وضروب ومضراب بهذه الاوزان الثلثة يعمل
باتفاق من النحويين واما عليهم حذر فعلهما مذاهب سيبويه لا غير وعن اعمال
صيغ المبالغة من قال الاشتراط في عملها وزن الحال والاستقبال بل هي

كالصفة

كالصفة المشبهة وما فيه من معنى المبالغة نايب عما فات من المشابهة اللفظية
فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية نظر و
حمل الى صيغ المفرد الخ لا يخفى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه بعيدي
اطراد الباب قال الرضي ان المثنى وجمع السلامة من ظاهر ولبقاء صيغة الواحد
التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
مع العمل في معموله نصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم
ولا بد منه بعده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله فرع الفاعل لان
حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل يخل فكذا مع
التعريف يخل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون
مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قيد بالتعريف دخول اللام لكن
قصر تنبيهه المفعول في تقدير المفعول به على الحدوث والايصال اذ
المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول واما على ما ذكر المص
في اسم الفاعل ان اضافته الى الشبيه التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا
حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرا ما قال ووقع عليه يشكل
بخروج مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا
ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيلا الظروف المستة بمنزلة المف
المفعول في العمل اي النصب قال الرضي لا يتوقف على اشتراط واشتراط
عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس لهذا ابدا في كلام المتقدمين لكن المتا
المتاخرين كابي علي ومن تبعه من خوابه فجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله
وامره في العمل كامر اسم الفاعل واكتفى لكن لكفى لان الاشتراط ايضا من
امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط يخرج حذف النون مع
العمل والتعريف تحقيقا ما اشتق من فعل لازم اه كان الظاهر ان يشتق من
فعل المتعدي الثابت ايضا كوعلم انه لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا
لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حاذيا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل

لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت اى للفاعل للحدوث على
تفسير المص و مطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن
الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى فيخرج عنه ضامر اه اولا ينهدم
به مخالفتها الصيغة الاولى مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من
غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه
تجى على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم الفاعل
اى كائنة على قدره ويرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على
وزن افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان
يقال يحتمل ان يقال يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها
من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على السماع ويعمل عمل فعلها
مطلقا اى من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال
تنبيه على انها لا ينفك تنفك عن الاعتماد واعلم انه يريد عملها على فعلها فانها
التشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او ملتبس باللام او بهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في
زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي
ان يراد معمولها الظاهر ليدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب
قوله من رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف الى الضمير بلا واسطة
او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد على الاضافة
فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع قبيح والمعمول
في كل واحد منها مرفوع قال الرضى لم يقسم باعتبار اعراب نفسها لانه
استوفى مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان معمولها استيفاء
اعرابها بل بيانه لانه ضابط القبح والحسن مبنية على اعرابه فلهذا ابين بيانه
لانه ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه فلهذا بين اعراب معمولها
دون اعرابها وحسن وجه عطف على وجه حسن الوجه اه وفيه ان
صورة الحطية لا يصلح الوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات

الالف كذا في حواشي كتاب ان رح الوجهين انما يتجه لو كان مراد
المص بالامثلة الثلاثة ما يحتمل صورة الحطية اما لو كان مراده الاحتمالات
الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا اثنان منها ممتنعان
اما بالاتفاق كما صرح به الرضى البقرتيه واختلف في حسن وجهه وفيه
بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة لنحو
تخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على
اللام كما في قولنا الضارب زيد احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف وهذا يصدق على قولنا الزيدان
الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع فينبغي ان يكون من
قبيل حسن وجهه ويكون مختلف فيه لما بالة على ضمير زائد على قدر
الحاجة فالقياس ان ينتقض الحسن زيادة شرط زيد حسن وجهه
مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في
حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه ومن
زيد ضرب ابيه في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل ليبين الاب
وموضع الضرب وما لا ضمير فيه اه فيه انه لم يصح نعم الرجل زيد في الفرق
بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما مستويان في الاشتمال
على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الر
الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الربط
الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن والحسن وجه
لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث
لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا ينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل والا
الالتباس البدل بالفاعل فيها ضمير الموصوف القياس يقتضي
فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير
وان كان للاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول فيها ضمير الا انه لقياس
لان الاضافة الذي هو النعت قبيحة لاضافة الشئ الى نفسه فجعل المرفوع

حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمة في الصفة وجعل كالمفعول الذا
هو في الغالب اجنبي فيلزم حين اجرا اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب
فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما
بالجر فتونث ان الصفة جعل تونث على صيغة الخطاب والمفعول
محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالباب جعله صيغة مجهول مسند
الى ضمير الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال
والاستقبال صرح الرضي وكذلك الصفة المشبهة المنسوبة غير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس
الوجه بمعنى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة
ولا يخفى ان المتبادر الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء
فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان
يقال لموصوف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولى لا والمراد بغيره غيره ما سواه كان المغايرة حقيقة او اعتبارية
كما في قولهم هذا البسر اطيب منه رطبا في ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور
محذوف والتقدير زيادة فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زيد اعلى التعريف
فانه مشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه ولا فايدة
لادراج لفظ الاصل والمراد بزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون
له ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة
على تقدير ثبوته كما في زيد افضل من الحمار وهو الموصوف فيخرج اسماء الزمان
والمكان والالة لان المراد بالموصوف اه لا حاجة في الاخراج الى التعميم
حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع لزمان او
مكان او الة موصوف بالزمان او بمكان او الة مضاف وقوله ليخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا لم يتعرض لخروج
صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له المنع .

خروجه

خروجه لانه موضوع الموصوف بالزيادة على الغير اضافة زيادة ايما الغير ولذا
وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة
المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه لكا الاستغناء
عن الذكر بالفهم وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قدر بيسم
ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف يجعل وهو بتقدير صيغة
لانه المجازة وفعلى للمونث لا وجه للاقتصار على ضمير المونث لتعميم
كلام المتن لانه له تثنيين وجمعين ايضا فتدخل في ضمير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر لا يخفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مونثين لانهما في الاصل ليسا
اخير واشير بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمونث وتحقيقه ان
افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمونث والتثنية
والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير واشير للجمع لانهما مغير اخير واشير المستعملين
بمن وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من ثلاثي قيد الثلاثي باحداث بقرينة التعريف
لينحرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين
بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه
الامور بقوله جا منه فعل وقال لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم
افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس
وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما لبس لكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول الاشتقاق افعل
الافعل تصرف من الفعل فلا تجامع عدم التصرف وللمونث بزيادة في
الفعل فلا يشتق من فعل حصا ينبغي حدثه عن شي لانه يخالف فعله في
ان فعله للنفي وهو الاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة
على غيره لا يمكن الا بما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة
مما يجري في دلولا انها الزيادة والنقصان محل نظر ليس بلون ولا عيب
ينبغي ان يقول ولا اصليه لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير
متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجي من البياض والسواد

الذي هي اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما فشاذ ومنه قوله عليه
السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن   وعور في القاموس
العور كالفرس ذهاب حس احد العينين   قال فقصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس
بلون وعيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه
فقضيه شانيه في احمق من هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه
سهوا صححه السندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس الهبنقة كعملس
الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا
كنية وقال في العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر
بيضا شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع ويحرك الا
الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق
الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة بن ثروان بجمعه المثل والمصحح
ووافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق
قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا
شنيعا للفاضل السندي وذلك كان منه ارابه لعا ولا ارضى بمثله عن
مثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس
ما نقله السندي مرضيا له وقد كتبه وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه لما
هو دابه   ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل
معمولا كما في اخر واسما كما في الدنيا وكجل اسما للحنطة العظيمة اولم يخرج
عن معناه كخوابي لمعنى غير مستعمل جاء في اجل افخر واعلم ان الاصل من تلك
الاستعمالات بتثمه الاضافة بالمعنى الاول   واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد
فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هو باعن صورة
اجتماع ما لا يجوز بهما   ولا يجوز افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع
العلم بالمفضل عليه بالحذف مع الافعل الذي خبر غالب وغيره قليل

ويجوز

ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه بالحذف
مع الافعل الذي خبر غالب وغيره قليل   ويجوز ان يقال في مثل
ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض
المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين
ونقض بالتعويض في جوار عند من جعل تنوين العوض على انه لا مانع من
البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة
المفضل عليه من وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد
صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل
من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد
الى تكثير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر فمعنى التفضيل يخرج عن معناه
التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد
المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال
اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعل بمعنى اسم الفاعل قياسا عند
المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ انه
ليس شيء اهون عليه من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل
من اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل على القصد على المعنى
الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل بحذف المضاف اي قصد
احدهما وثانيها جعل ان يقصد بحذف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد
وثالثها جعل بحذف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشد اي ر
دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكانه جعل ان يقصد
مصدرا مضافا اي الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل
الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف   باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم الاول في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل
باعتبار اي بعض كان.   لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره ولا.

ولا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه الالتزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وليس وحده لتوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صرح به الرضي الا انه ينبغي ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر فالا قصد لتفضيله عليه ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتحقيقه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص و لا يتقابل بين الاضافة للتخصيص للتخصيص مع الاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص وقوله ونحو ذلك نبينا احد ونحو محمد افضل البشر يراد حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه لانه يقع الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني اصلا في مظهر الا في مظهر كذا اغا يتبادر ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هذا زيد افضل هما منه وذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله وسائر المبنيات وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا ومضمرا او بما قدمناه لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد فيه بالظاهر ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخفي فانه يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب

المفعول

المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه ظرف التقوي فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية اه ما ذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى و قوله ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة الكلام اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وجها سببا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او صفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل لفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله فيه لا يعمل بدون الشرط الا ان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الا الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا سببيا وقال الهندي اي يصير المشهور للتنبيه على صحة وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا و لانه ايصال للواجب بسبب الاسباب اي فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح مسببات وانما عدل عن السبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان او سقيما مشترك بين ذلك وبين غيره على ما حمل قول المص يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسره بغيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده الا باعتبار الاول مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار

في الصحراء ويقال جلست في البلد في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من
الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيندل البعض عن الكل
واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار
الثاني حال من قوله على نفسه والمساوات يا باه مقام المدح
وهذا السلوك يخص مريا لا يكون المقصود منه المدح وعلى اسم التفضيل
التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة
مع افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساوات او على وجه يكون دون
حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه
دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه
فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف
عليه اصل البيان فتامل وما بينهما ان يجعل احسن قبل تسليط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من ا
التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية الخ فان قلت هذا السوال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى
الزيادة او وجه اخر قلت نعم لكن تاول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي
بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين الباقيين بين احسن
ومعموله باجنبي لم يقل افصلوا بين العامل باجنبي لان الفصل بين العامل
والمعمول لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله نحو زيد كان ضاربا
نص عليه الرضي ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة
تقلب على المص من انه فليقدم منه على الكحل حتى يلزم الفصل بين العامل
والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير
الى ما لم يذكر لانه رتبة السندي بانه لا فاد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
وهو متاخر رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المتوخر لكنه مبتداء مقدم رتبة
واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعف عليه ويمكن ان يجعل

ماذكره

ماذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون
فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحرير الماذكره المص فانظراف الكلام
لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام مع انها ليست من قبيل العبارة
المشهورة الخ هكذا ذكره السندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه
العجب لانه كيف به القدح فيما ذكر من وجه اعمال الضرب اسم التفضيل الى
الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب مضطرين في المال وحاصل
القدح منع الاضطرار بانه كان عليهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه
بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا ان هذا
الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد واجاب السندي بانه لم يسمع وهو كان ابق منه فلا يلتفت
اليه واجيب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فعمل افعل مع الاضطرار
بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا
ولو رفع لفظ العين الخ لم يلتفت اليه المص على عدم تحققه في كلام
العرب وان لا مانع عنه قياسا وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد في تقدير الرضي وتبعه
السندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على العين ووجه الرد
ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه
متغايرين بالاعتبار وحده متغايران بالذات واما ان المقصود ولعه
تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير
منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذكر
ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدلوله على الجر وتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم يكفي
كونه بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في
اللفظ مفضل ومفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهنا كالانتقال للكحل

المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل ولتقديره مارايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار
بهذا انه يتبين ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين كعين
زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان
معنى ما رايت لعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل
احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا
على وضوح المعنى ولا يجوز ان احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد
لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة
على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ زائدا عليه في ذلك
الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة
لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوفة محذوفة لان التناقض مندفع
اما بجعل المماثلة بمعنى في المفضل ويلزم منه المقصود على الوجه لا ابلغ وكما كان
اللزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون ابلغ البلغ
معبرا بها فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين
الاخيرين فرقا بان لا يتعين من رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما قدم ذكر يتعين ان يقال ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب
المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت
لم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت
لك انك ان قدمت ذكر العين ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه
بنا على انه لا انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع الكحل والمفضل و

و المفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال
احسن منفعان نظرا الى تقدير الكلام لانه كان في مقام بيان
الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال عنه بذكر
المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصول وذكره اسم جماعة
الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سياتي من جعل سارايا
صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته
بخلاف الجمع وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان
يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا اي الى الملك على ما قيل
ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى فلذا لم يلتفت اليه فقوله ارى
اما من رؤية القلب وهناك ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى
مجهولا اي ما اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فبصروا
علم واو منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها
او شرار الناس من قطاع الطريق والحال اي لا ارى جعل الواو حالية
وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق
ان يقول وما رايت ليفيد انه ما ارى ولا يرى قط لانه لو ارى مثله لم
يتات الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل
سلك مسلك الطريق اي بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما
يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك
في قسم الاسم والله تعالى اعلم اي نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل و
الكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل
دون معناه اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور
فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث
او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل ولا شك ان النسبة اي
فاعل معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى
فاعل معين ولا شك انها على الاول معنى حرفي لا يفهم ما لم يضم الى الفعل ذكر

الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل فاعلها اجمالا ومنفهم بذكر الفعل
من غير ذكر فيكون معنى مستقلا ونظير لفظ الابتداء فانه معناه
يتعقل الابتداء فان معناه يتعقل متعلق اجمالا ينفهم من غيره و
بهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي بكون ا
معناه النسبة الى فاعل ما   ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزيادة يتعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن
كونها مراده لتقييد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان
لمن كونها مراده بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى
كما صرح به المحقق التفتازاني في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا
التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم   ويقولون وضعا
اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين
بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على ا
الجمع قد يكون على سبيل الانفراد لكل جزء نحو جاءني كل واحد وكذا جاءني
جميع الرجال   والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال
المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل
الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الضيائية
او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل
لتقليل الفعل الاصطلاحي او الحقيقة فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل
لتقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ح ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق
الا فيه بالضم فتامل   لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع ا
التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص   لانها وضعت
اه ولان تا الشيء ما لم يحقق الشيء لم يعمل فيه   واما ما خص به لحوق

تا

تا التانيث اى الساكنة وبهذا اتضح قوله والصفات استغنت عنها
اه   ولحوق نحو تا فعلت الا حصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت
وفعلت وفعلت ويستغني عن قوله ولحوق تا التانيث الساكنة والاولى
ان يفسر نحو تا فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص المتحرك
لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه
بيان الشارح   اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر في الدلالة
ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن   قبلية ذاتية تكون بين
اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي
لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات ا بين اجزاء الزمان و
بالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
التامة والمعلول وتحقيقه علم اخر ولفهمه تخاطب اخر ولزوم
ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباس
التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى
على دال على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل قبل لفظ
متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك   مبني على الفتح انشا
الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته   باحد حروف نايت في ا
او ايلة انيط في اوله   لوقوع الاسم المشترك اه لا يخفى ان الماضي ايضا يكون
مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا كالخلاف في المص
المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نايت داعى فلذا خصه
مشابهة باحد حروف نايت ولو جعل مشابهته باحد حروف نايت لوقوعه
مشتركا كما فصل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة
حرف لكان اشد مشابهة   فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف
نايت بل راعى فاعلو تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب.

مفرداً مذكراً كان او مؤنثاً فالتذكير للتغليب اى للمتكلم المفرد و
يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحداً كالمتكلم باضرب ونضرب وانما
وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب
يكون مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير او اكثر مذكراً كان او
مؤنثاً او مختلفاً غيبة حال كون المؤنث اه يمكن جعل غيبة مصدراً حينئذ
الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال المص الغائبة والغائبين
لكان اخصر واظهر ولما كان هذا الكلام في قوة اه دفع لما يتجه عبارة المتن
انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع
المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل
به نون تاكيد جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال تال البيان انه انما
يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من
الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون ال
اتصال الظرف به تقييداً لحظ الاعراب فيه فيكون الشبه بحالها لا لحصر وقت ا
اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
بمعنى المغايرة وقيدها اى لا يعرب مغايره في وقت عدم الاتصال فالقيد
لتعميم الغير بجنب المضارع المتصل به احدى النوعين واعرابه رفع
الا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان
اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون او جبرها العامل
وقوله جزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل فالصحيح منه
اى من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث
وهذا مذهب النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستعمل عند التصريف
وانما قال حرف الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو تدحرج بلا شبهة المجرد عن ضمير
بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب ونضرب متصل به نحو تضربن
وما يضرب الا هو فانه وان لم يتجرد عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل

والاشبه

والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل
به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل للتثنية اه لا حاجة الى ذكر هذه
القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب
او المؤنث وفيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمص
المتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير
جمع المؤنث لا ينتقض بحكم المؤنث والسكون في حال الجزم لم يقيده
بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا
نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع
والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك الجزم المجزوم لالتقاء الساكنين نحو لم
يضرب القوم مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للا
اعراب حتى يكون فاحا او المتبادر من كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب
فانه مما نحو به والمضارع لا المتصل به لا يخفى انه ان الظاهر من سبق
كلام المص ان قوله والمتصل معطوف على المجرور وهو مع ما يقابله تفصيل
للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على المجرد المجرد فنبه الشارح عليه
بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المص بقوله يدعوان وان يدعوان
او يدل يضربان وتضربان لكان واضحا اسقط الحرف المناسب لها
لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط والمضارع
المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف
علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص هذا
التجرد ولم يقيد والتجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث قالوا هو المجرد
للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدا او اسناده الى
شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل
وليس معرب بخلاف المضارع فلانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرد

غير مرفوع كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه لاقسام المضارع
انه لم يجعله الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب
منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع
بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما
قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا
تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل
ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم
يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من
المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصل
في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل
وذلك مذهب الكوفيين اي الكثرة هما اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف
اتين كما في زيد يضرب لا الفعل بصحة الوقوع الاسم مشترك بينه وبين
الماضي لان القول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل ابدال الالف
بعد فيانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب
في الوقف الفا وكذا التنوين وقال الخليل اصلها ان يرده ان لا
ان نضرب في التقدير لا مركبة وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب اقول لن
مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا
للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يغيبه اللفظ نفي التاكيد
فاعمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا اختص لن
بين حروف النفي بتاكيد النفي بعد حتى نحو اه ما ذكره الشارح في تفصيل
الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها
فمحله ما ذكر مقام تفصيل المص اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم
جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم في يصح لقصده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ
العلم او الرؤية او الوجدان او الظن الى غير ذلك هي المخففة صيغة الفعل

هنا

هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وفيه صار مطابقا لقوله والتي تقع بعد
الظن وقوله من المثقلة متعلق باخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا يفيد
ان يقال فالناصبة العبث لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف
من المخففة الموجبة بحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد الحصر
على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا مقيد كما قيل ومؤيد في الدنيا
كما قيل هو الحق لكونه جوابا وجزاء وههنا لا يمكن ان الا في الاستقبال
فيه بحث لان جواب كلام العامل له لا بعد كلامه ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء يجوز فيه ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
اسلمت صار جزاء وكذا ان اعصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعف
لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي مبني الاصل
واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالوقوع
بعد الفاء والواو وكانهم لم يخبروا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف
لانهم وجدوه ولم يجدوها اذا وجهين فتدبر فالوجهان جائزان
جعل وجهان مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل
لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير
لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيفيدها الوجهان الالغاء
والاعمال وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاول سواء كان او
ترك المستقبل فقدر بمعنى كي للسببية سيما قد علم معناها قبيل ذلك
لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى
ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان بمعناها ومعنى كي
قلت كانه اراد انه لا يشترط في هذه ان يكون مجروره اخر جزء مما قبله
او متصلا باخر جزء منه فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا
لا يقبل يحتمل الاستقبال كما لا يخفى كما يقول كنت سرت امس فركاس مع ماض

قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع
حكاية حال على ذكر ما امس مع الماضي قبله فيجعل هذا المثال لحكاية الحال
دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص تحكم
كانك قلت كنت في زمان الدخول شيئة هذه العبارة جعل حكاية الحال.
بمعنى حكاية اللفظ الداخل على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر
ان المراد زمان الحال المحكي من حيث انه حال بان يترزه في ال مع في
معرض الحال لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقه
او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي اتحادة الحال
فلا يصح ذكره في مقام افادته كما توهم انهم بقولهم يقولون اما حرف ابتداء
ويريدون لزوم الابتداء ليحصل الاتصال المعنوي فلا ينافي ان
حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا
ومعنى عاطفة كانت او جارة مثل مرض فلان حتى يرجونه الا ان
يحتمل المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال
تحقيقا فالآن حال التحقيق وامتنع نظرا الى الامر الاول وفيه نظر
لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول
لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري
واقعا وان يكون في تقدير كان منتفيا الى غير ذلك مما لم يتحقق خبر كان
لا يصلح للسببية فجعله مانعا مجرد انتفاء الشرط لانتفاء شرط صحته فتامل
فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل
الفعل العام المقدم متعلقا لحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة ادخلها
بالرفع على تقديره فقولهم عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر لما
سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطف في غير تقدير الا انه دعا اليه ما ذكروا
انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد شارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك
القيد لا محاله واما اذا عطف على ما لحقه فالشركة محتمله اي ما كان صفة
ان تعذبهم الاولى ما كان فضل الله لتعذيبهم فتامل والفا التي ينتصب

المضارع

المضارع بعدها بتقدير ان جعل خبر الفا محذوفة المبتدا ولا ضرورة والمقصد
اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فبعد ان والاولى ان تقدير الكلام و
الفا ناصبة بشرطين احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح
من النفي المستدعي جوابا ووصف النفي مما يكشف عن كونه في معنى الانشاء
قد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير
مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء
عاطفة لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء يدل على ان الفاء
ههنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف
فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية فلا يرزني
فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه القصد الا ان يقال
ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
والحق بالجاز فاسترى جعله للضرورة الشعر وبني ذلك توجيه العطف
بتاويل ما قبله بقولنا ليسعع منهم تركي منزلي والحاق بالجاز فالاستراحة
ويمكن توجيهه بما تخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سائرك والحق في معنى
الامر لا تركي ولا تلحق فالستري واو التي تنصب اه اكتفى ههنا بتقديم
متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولقد احسن الى الشرط ان يكون
بمعنى الى اخره لا يخفى انه يفيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير شرط
ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدير ان بتم اللفظ الدال على الى ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب
زيد فيشتم فانه لا تقدير ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان
السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك ان وتعلم فانه يجب فيه تقدير
ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان
يضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر
عن العطف ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب بان
العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما استغناء البعض عن البعض في الشرط والثاني

والاشتراك الجميع فيه فعدوا الا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل بعضها
شرايطها ثم اتم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها
الى التفصيل   ومع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشر
المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما
فصل ثم ضع واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف
ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكلام فتامل
فينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر والمستعملة في معنى النهي اضاف
اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الا
الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فادى الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير المعرف بالنكرة والموافقة بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة
في النهي بجعل قوله في النهي حالا لا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة كما جعله
الش رح لان رعاية جانب المعنى اسلم من رعاية جانب اللفظ   وهذه الكلمات انجزم
فعلا واحدا اى تجزم بالاضافة فعلا واحدا ولا فعلا بعد مجزومة بالعطف بقول
لا يضرب وتقول   وكلم المجازات اى بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات
والمجزوم بها فعلان اى قد يكون كما ستعرف   واى وهو ايضا تجزم
مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه   مع كيفما واذا في
فاذ في كيفما شذوذ ان اذ كونهما من كلمة المجازات لا الجزم شاذ   و
تختص اى لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية
فيكون تركيب لما من كلمة لم وما   وكان ذلك لكونها حاصلة قوية بين العامل
ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخوله لم و
معموله وانما مدخول ان لم اضرب   ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه
نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية   لسببية الفعل
الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى
ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول فكان المص اراد بجعله سببا لافادة سببية
الاول وكان الش رح اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح   من حيث تبنى

على

على الاول اه قد تبنى كذلك الا اذا كان الاول سببا فاما اذا كان
يلزم ما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد سببية
الفعلان مع ما يتعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
والجزاء الجملة الثانية فافهم   لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اى لتحقق
التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما نحو ان ضربت ضربت فظ واما ان
خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبقه معنى لان ان دخل
على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع
وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان تقيد لغير المجزوم بلام نحو ان
يكرم زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا
بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان
فلا تاثير له فيهما معنى وكذلك الاستفهام على ما يجيء   او بلن بحيث
يجب فيه الفاء لعدم اه لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم
انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر او استفهام نحو ان لم
يضربك فهل تضربه ووجه زيد فهل تضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم
يضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على
احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال في غير انقلاب
مع العارية على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى
باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر   لاختصاصها بها اى بالجملة ا
الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر   وان التي تجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة مشعرة بانه جعل مقدرة في قوله ل
المص وان مقدرة بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الا انما هنا.
كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا اه لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية
بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان
كلا دا او دى لنكتة فتدبر   فانهم مطلقون امثلة الماضي اه اقوى

الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله
مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة وفي بعض الشروح انما قال مثال
مثال الامر لان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر ..
فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع
لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال
لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المصنفين فخاف ان يحمل الامر عليه
فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة صيغة
يطلب بها اه يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان
الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم
بان قوله يطلب بها الفعل شامل الكلام لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة
جعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح
انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل.
شامل الى اخره يشعر بان جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا
والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احترازه عما عرفت ما فيه و
الحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع
في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف
مضارع وفي الصورة حكم المجزوم اى في حكم اخر المجزوم والاولى
وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح لا خفاء في ان اسكان الصحيح
وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون ليس اخر الامر الا ان
يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة
كلمة واحدة منزلة الاخر فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة الخ يعني
المص لبعد كون اخره في حكم المجزوم ان كان اه ولهذا اكتفى
ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما لا حاجة

الله

اله ومع ذلك فاخر اوليس فيما اخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه
فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف والمراد بالرباعي ههنا اى في علم
النحو واما في علم الصرف ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه
نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لان تفاعل
تفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي
الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف
مضارعة ساكن دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا
للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح الهمزة فانه اذا قيل اقتل اه سهو من
قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها علما انه لا يطالب احدا بانه لم لم
يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة
التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم ا
الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل فيما سواها ساكن بعده ضمة ليس
كسرة الهمزة فيما سوى ساكن بعده بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه
بعد حرف المضارعة ضمة فضم سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى انما وقت سوى
وقت يكون بعده الساكن ضمة الثاني لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الضبوع
مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة بتقدير الفعل
ايضا لم يرد في الكلام لا تقديرا واعلم مما ذكره ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دخل
ملابسة لم يثبت له ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الا
الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه ا
اراد بالفعل وشبهه على المسامحة الشائعة اكتفاء بذكره فيما سبق في ا
تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وذلك لان قوله لم يذكر اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز
حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه ولضم الثالث في قوله خوف
اللبس للاخصر ان يقول قائم كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبل اخره

وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء لئلا يلتبس المتعدي بالامر من تثنية الغايب وجمعه مطلقا و
من احده افعال و الاولى ترك التعليل ولفسره قوله خوف اللبس هذا
علة لقوله يضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا فانه لو اكتفي في ضرب
بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب بلا اشتباه
فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا و ا
الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس اي ما يكون عينه فقط
معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين الخفيف لا يعتل وهذا اصوب
لانه يندفع به لا اصوب وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض وا
اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول ان
لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه انما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي لما ذكره وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن
فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي هذا اما حد نا ان لتقسيم الفعل الى قسمان فان ا
المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شي فضلا عن المفعول ولذا ا
جاز حذف والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزء من
معنى الفعل ما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه المتعدي
فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهمه ما يشتق هو منه عليه
وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
قد دل عبارته سيما هذه العبارة الى المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو
المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال مما وقع في التعريف اسم الالة
التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به
فاوضح ببيان تعلق الفعل الذي هو المفعول وهيئة الفاعل والمفعول
يريد به معنى الحال وهيئة الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته
اعم من المفعول به فلا حاجة لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كا

كالمتعدي

كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول وغير المتعدي ايضا يصير
لازما ما ينوب الانفعال نحو انقطع وبقاء التفعل نحو تدحرج بالالف
المفاعلة نحو ما شيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور ان
في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما
ترك لانهما لا يعديان جوهر الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعل طالبا
للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة
الاخر فان ما شيته معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف
يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول
واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في
التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل ثانيهما غير الاول كاعطى
وهي سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها فاعمل رسالة ينتفع
بها الطالبون كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار على عدم جواز
كونه مع الفاعل ضميرين لشي واحد فلا يقال المعطيني والمعطيتك
والثاني والثالث من مفعوليهما من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفعوليهما
كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر لا وجه لتخصيص بيان
المص به بل هما مثلهما في خصايص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق
علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قايم او
اعمرو قايم او ما عمرو قايم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل
ضميرين لشي واحد فتقول علمتني زيدا علمتني قاعدا كانهم ارادوا ا
بالشك الظن هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي اللغة
الشك خلاف اليقين على ما في القاموس شاوي الطرفين اي
وقوع الجزم وعدم وقوعه لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ما نسبته عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي اي تلك الجملة المذكورة عبارة
عنه فان علمت لبيان ان زيدا قايم مثلا عبارة عن معلوم بعينه شي هكذا
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه تقتضي ان يكون نحوه

الافعال التي كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر
محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف
ما عليه الاستفهام الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي
الافعال عنه اي عن عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من نواسخ
الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة الجملة المدخولة
وليست كن وان واخوات الجملة فافهم   فتنصب الجزئين على انهما مفعولاها
لان الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها   اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح
اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعه
بل يجب في المثالين ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه   لا تخلنا في الحاشية اي
لا تخلن جازعين على غرائك الملك نبا اذ جد وشنج نبا قبل ذلك الرشاة
عند الملك فلم يظفر بها هذا او في الحباب اي لا تخلن ازلاء على غرائك الملك
نبا وبالجملة جعل الفراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة   فلا يقول
علمت فظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين
نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادت
اخر كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع
اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين الجزئين الصالحين
الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما
علمت اليوم   لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها الظا الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا
لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلامية غير مقيدة بالتقدير الاول لانه
كلام على تقدير مفعوليهما ايضا لا يجعل الكلام اخص من الجملة على لا
ظ كلام المصنف   فلهذا اجوز قيد جوازه المنبي اه وللاحتراز عن صو
صورة التقدير فانه لا يجوز فيه ابطال العمل   او بواسطة نحو علمت

غلام

غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة
لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة ان
استفهاما بحيث سرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا
قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام   والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله
ومنها جواز الالغاء استدراك وما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب
في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء
والتعليق في هذا الباب بل اراد الفرق بين حقيقتي خصصي الالغاء
والتعليق في هذا الباب ان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق
واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب
فتدبر   راى البصرية اي راى بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم
ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي حلقة هي هدف الرماح ولكون ارا
بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعول الثاني وعلى ما ذكره هي حال   ما علا
حسبت نحو لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا
فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان الاجمالي لظهوره في بيان المعنى
وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد   لئلا يقال
اه ولا يقال ولا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان الكل
منها معان اخر   بمعنى صرت اصبت وهو الذي في شعره شعرة كذا في العجاج
بظنين اي بمتهم فظنين بمعنى المفعول   لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة وقيل لنقصان مدخولها عن مدخول التامة بالحدث الداخل
في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع
نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان
عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه   هو تقرير الفاعل
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة

للفاعل وفرق بينهما وبين التقرير الذي هو صفة للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا
للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول
فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف   فكل
من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له يستلزم الكونه عمدة
فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه
عمدة امرا اخر لابد من بيانه حتى يتكلم على ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة
في الترتيب من خرجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال
المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة
لا يساعده   ولو جعل الموضوع له اه اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في
معاني الافعال الناقصة وجعلها بمجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على
التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
الموضوع له التقرير بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه
الافعال وادخاله في الافعال التامة تكلف وتحكم   ولا يبعد ان يجعل اللام
اه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ
افادة المعنى لا نفسه والاوجه ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد
والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه
بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجملة الاسمية الداخلة على النسبة المدلول بها فيتاكد النسبة المدلولة بالجمل
بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة
التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على ان العمدة لتقرير الفاعل   لا يحتاج الى قيد زائد كان اشارة الى قيد ذكره
المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها وترك ذكره لتبادره من العبارة
وقد يتضمن كثيرا ما التضمين ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة
معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولا ارادة في مقام التفسير طريقان جعل
الاصل ثابتا والتضمن حالا فيقال في تفسير تتم التسعة بهذا عشرة صارت عشرة

وثانيهما

وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان
كما توهم العبارة   وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت   من الفراء
وهو الغفلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه
ابن عباس اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم نجد غافلين كما
تريدنا   ازهف شفرة بالضم السكين العظيم على ما في القاموس
لا ينبغي وزجاره وقعدت اه ولهذا اجاز المص بالتركيبين اللذين
لوليهما وقع فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه النحو في جاء الاطراد فانه يقال
جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه
كذا   على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه بتقييد الجملة الاسمية احترز
عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من
المبتدا والفاعل اي الاصل اعطائه الخبر حكم معناه كما يعطي الاسم ايضا
فصار زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه او يجعل زيد منتقلا   نحو تاما غنيا
الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض نكره لبيان انه ليس
زمان معين من الماضي   بيرها قفر البيد المفازة التي لا يهتدى فيها
من البيد بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي ليصف المطي بسرعة سيرها فانها
بمنزلة قطا زغب بيوضا صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى افراخها كذا في
العباب   فان بيوضها لم تكن فراخا بيوضا ولو كان بمعناه المعنى كذا في
العباب   هذا ايضا عطف اه وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى
صار ومقابله لانه يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان
هو فاعلها فخرج بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والا
الاولى بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها
في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع
معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في الجملة جملة بعدها
كقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى
ثبت وفي موضع جعل كل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا لا يحتمل ان يكون

في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد والقضا بمعنى كن موجودا ويكون زائدة
وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها   فبالك
من نعمي نحو لئن ابوس استغاثة من اجل نحو النعمى بالضم وهو النعمة وضمير نحو لئن اليه اما
لارادة المتعدد بالمصدر او بجعل ابوسا وشديدا الجميع وان كان واحد المتعدد
الخبر   قيل سمي اسمها فاعلا فقد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو
قوله ما وضع لتقرير الفاعل صفته ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبته لان
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه في هذا الكلام لجميع الخبر
مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل كالاصطلاح على
التسمية بالخبر وليس الخبر على المصطلاح من تسمية الاسم فيه فاعلا سمي باسم المفعول
سمي فاعلا او اسما كما انه سمي الخبر مفعولا ومن معلوم بلعلا جعله خارجا
عن الوضع مع انه ظاهر العبارة المص حملا لا يقتضي له   او تقديرا كقوله
نعم وللتعميم ويلزمها النفي ولم يقبل ويلزمها كلمة النفي   ولتقدير الزمان قبل
المصادر كثير جعل لتقدير الظرف هنا فرع لتقديره في المصادر ولكن مدودة عنه
لان في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر   احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك
بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقرينة بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام
من الاشتمال على ما ينصب الظرف   ويجوز تقديم اخبارها كلها اه كان
والانسب اللائق ان يقول امره كامر خبر المبتدا وح لا اشكل عليها او رد الشارح
ايضا   فان اريد بجواز التقديم اه يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انه لا منع من هذا التقديم والموانع
العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التصريح بها ههنا   نحو كم كان مالك ان
هذا المبحث عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل
في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا انما يتجه على قوله فيتم يجوز   وهي اربعة
الى الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار
الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح اوضحه

ذلك

من ذلك   وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالاختلاف عدم
اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين
متاخرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من
جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل
الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف
جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان اخران يمكن
ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه
اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلافا في النحاة في ليس
من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف فيهم بخلاف مخالفة ابن كيسان
فانه للخطا في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالف عند المص في ليس
بخلاف الافعال المنفية   ما وضع اي فعل اشارة الى ان التعريف
لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة
بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
اي هو ما وضع   عسى طمع واشفاق فيخرج عن التعريف افعال المـ
المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لا يقول
عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية
مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره
منها   لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق كلعل و
الانشاءات في الاغلب انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء
لكن مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية   اما في جانب الاسم فيقفه
ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما وتوجيه تاويل الخبر باسم الفاعل
وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما   والذي
ارى ان اصله هذا اوجه قريب يرده نحو عسيت صائما   وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد ولا منع لتقديم الخبر الباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام

لا ان يكون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب زيدا اسمه
فلا يلتبس الفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت
عسى ان يخرج الزيدان ونحوه ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز عسى
يخرج زيد بحذف ان فتأمل وان وهو ان يجعل اه يتوقف صحة هذا التوجيه
على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال
عسى ان يخرج الزيدان سيما فلا ينبغي على مذهب البصريين من اختيار اعمال
الثاني وقد يحذف ان عن الفعل اه في الاولى ان يقول المص تقول عسى
زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد لعدم مشابهة قولك
يراه هذا واضح على التقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان
يخرج خبره ويكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه في المشابهة متحققة كما كانت في الا
الاستعمال الاول فتنجز عن دلو الحجر العلك بانفراقه اه لا يظهر ذلك
في قوله تع وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
ان عسى يجي بمعنى دنب والقطع الا كب من الافعال اي كبغ الافعال
فيغير اي غيرتم بكد وجعلتم اجد وقال غشية على وزن الطلبة من الاسما
العربية وفي المستقبل الاولى في المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على
الماضي والاستقبال وقد عرف التمسك به اه لا يخفى على احد ان ما كادوا
يفعلون لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفى به
العرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل
الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا الخ في اكثر النسخ عنشية بزيادة بعد العين على القول الخ
ولم نجد ما في الاسماء العربية وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف
وفي الدعوى الثانية اه لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا
نقول جعل اذا استقبلا وكان من خطاء ذا الرمة راى انه ماض وكانه غيره
ذو الرمة اما الغفلة عن تغيير اذا او سد الباب اعتراض القاصرين لكن لا يثبت
مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان
ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال

كالافعال دعوتين وجعل التمسك لسبر امرتيا وقد صرح في التمسك الاولى
بلا فائدة لهذا الكلام الاحالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم
يثبت مؤاخذة بعزوه الفطن فتفطن وهي مثل عسى وكاد في اا
الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع
ان وكذا الاصل استعماله بدون ان ومنه انشا تقص وجمعه بالنظر
الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد و
لو قيل بالجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة الكل ويكون النكتة
فيه ما يذكر لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة
الى ان فعل التعجب في الاصطلاح يعني ما وضع لانشاء التعجب سواء
كان بهذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان ويثنيه بالنظر الى
نوعي صيغته وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا
النوعين في ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في صريح
المفرد ولا شل عشرة الشل اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت
وشلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشرة الاصابع وهذا التعجب من
التعجب من حسن الرمي فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
اه يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس
مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشرة ليس كذلك
وله اي الفعل التعجب اولا وضع لانشاء التعجب الاوجه هو الاول لان
تعريف الشي ليتاتي الحكم عليه لا للحكم على التعريف ما اشتهى الطعام في الحا
القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب عنه وما احمق الكذب في القاموس
رمقه اي البقضه وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق فيد من التقييد
انه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الى سره
في غيرها والممتنعة واما ذكره من المباحث فلا ينفع لان منع فعل التعجب
من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه ما في الخ والجواب ان لا
يخفى على الفطن ان شيئا من هذين الجوابين ليس بالمنع والمادو

والبار زروه لا يحصل من هذه المواد الاحسن ان يقال ان المراد انه
لا يقوم احسن ما عاطى ما ولا تتوضح بما بعدها فعل التعجب على انه اله
التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم حسن عن كلمة ما فتفطن
من باب شر اهر ذا ناب عنده من جعل المعنى شئ عظيم اهر ذا ناب لا شئ حقير
فالمعنى شئ حقي احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب
لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن
زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال
ما مبتدا انكرة لعمومه فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام
التعجب جدا   قال الشيخ الرضي اه وانما لم يتصف اليه المص لانه لم يجعل
ح احسن فعل التعجب بل كون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول بكونه
فعل التعجب لا يجامع هذا القول   وبه اى مجروره وانما عبر عنه به لان
الباء الزايدة كالعدم تمنع ذكره كانه لم يذكر او لانه للزومه كالجزء من الفاعل
وقال الفراء وتبعه الزمخشري انه ويمكن ان يقال الخطاب للحسن
والباء سببية اى صر يا حسن حسنا بزيد بهذا اللقب اراد باللقب المسمى
لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحويين والاظهر ان المراد
بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو في نظايره
ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة   او
مميز انكرة منصوبة ومميز المنصوبة لتجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب
او مجرور مضاف اليه وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور
كما في فاثم امه من شاعر ولك ان تريد بالمنصوبة لا بحلاف احتراز به عن ما
ليحصل التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فانهم انما اتى
بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه   لقيام لام تعريف العهدي
العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا يستبعد ان يكون
اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير
في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم
حكموا

حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير
مع مميزه صار بمنزلة نعم الرجل فصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولو
لا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان و هذا
هو المرجح لكونه مبتدا الا انه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام   اما مطابقة
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون
مفعولا وظني ان الملتبس الفاعل بتعيين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل
بالمفعول لا بتعيين المقدم للفاعل   حقيقة او تاويلا لا يختص التعميم بالمطابقة
في الجنس بل يجري في المطابقة في تمييزه ايضا فالانسب تأخيره   من حب او لحب
او مزيدا في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة
الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن في الصحاح لقصيره وعند
صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب   والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى الفعل لان العامل هو حب لانه فعل
وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن
الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه
رجلا   فان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص فيه مصادرة لان المدعى
اذا ذو الحال لا زيد فهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالاولى
فالصحيح الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ **قوله** اى
برحبها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تاؤه
مع الباء ات فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه احد
اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا
لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا نظير بدون هذه الاحرف
الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا **قوله** كثيرا ما يطلقون الى الغاية اه فيه انه
يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا
يصح حال التقدير في اول النهار الى اخره والاحسن ان المراد بالغاية

بحث الحروف

فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد
بالمسافة صح

النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالاسور الابدية واما
تفسير الغاية بمعنى المسافة الحقيقية او التنزيلية **قوله** وعلامته صحة وضع المو
الموصول موضعه لا ايصال لانه وضع الموصول موضع منه فقد كان من مطر اي
شي من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات المو
الموصول **قوله** او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه
في الحال وفي الاصل **قوله** فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء
من المكان او للابتداء من الزمان والى قد تكون للانتهاء في غيرهما **قوله** فلا يقال
حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى **قوله**
ولاصلبنكم في جذوع النخل لجذوع الساق **قوله** والمصاحبة قد تفتقر في
التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع فتارة بالمصاحبة والالصاق يستلزم ا
المصاحبة فيه بحث لجواز اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب
السرج الفرس في الاشتراء **قوله** والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع
في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الحل اي في الثلاثي المجرد و
غيره مخصوص بالباء **قوله** وفي غير الجز الواقع اه هذا يدل على ان ما ذكره من عدم
تقييده بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف
على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع **قوله** واللام
للاختصاص ظاهره انه للاثبات عليه لشي والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول
وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في
زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لكم انفيا وفيه انه لا ينتفي الاختصاص الاضافي
في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر **قوله** وبمعنى
الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو
القسم لا كبائه **قوله** لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف
الجر حتى يمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمتنع غيرها فالوجه على ما بيّنه الرضي
قوله انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للتكثير فينافيه واما للواحد المعين

فلا يجري

فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول
ان مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه
شائبة عدد الطالب التمييز وهذا اوجه وجيه وان خلا بيانهم عنه **قوله**
ويستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان استغنى
عنه موجبه من التقليل لسيف صقيل اي مجلو **قوله** وواوها اي
واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا
يختص بمشاركتها له دخول على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل واوها في
حكمها لئلا يقتضي لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل
على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو
بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجملة لعدم لحوق ما الكافة بالواو
فلا يصح دخولها على الجملة **قوله** وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحجر
عامر او غامر والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به الغامر الخراب واليعفور
ظبي يلون التراب او عام ولد البقرة الوحشية والعيس بالكسر الابل البيض
يخالط بياضها شقرة كل ذلك في القاموس **قوله** لان ذلك تعسف وجوب
ارتكابه للتفاوت بل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله** انما يكون عند
حذف الفعل حولة عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان
اي لا يكون الا عند حذف الفعل لا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما
متعلقا بيكون والاخر خبر لفساد المعنى فافهم **قوله** وذلك لكثرة استعمالها
في القسم اه يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء
لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع
الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو
مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان
اوضح **قوله** فلا يرد انه لا يصح اه لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى
وتلقى اي يجاب يقال تلقيت كذا اي القي اليك فحمل الشارح قوله وتلقى
القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملقى اليه فصار حاله جوابه

وبين القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المنفي طلب مع اللام في جوابه
او ان او حرف النفي اي توسط القسم بين اجزاء او تنازع اعتراض
ولتقدم في ما يدل عليه فاعمل المتقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح
اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله في بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا
الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه اما الى في مثله ما لا زيادة
فيه شيء او هو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان
للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول
بالقبول من وجوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح
وفيه بحث وهو ان النفي مثل المثل الحكم في نفي المثل بمنزلة مثل
لان الشيء ليس مثل مثل بل المشارك للشيء في صفته مع كون الشيء
اقوى منه فيها والمساوي بمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب
ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزيادة هو المثل وكان وجهه
ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم
بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا او برجحة الضمائر ان
الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي
اعلم انه اذا امكن في حرف يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة
اخرى او زيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعل
المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن
اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ليضحكن عن كالبرد
المنهم البرد حب الغمام والانهام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي يعلوها
الريق بحبات الغمام الذائبات الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب
تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب والمجرور
الا انه رعى اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف فلان معانيها

معاني

140

معاني الافعال او لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان النطق
انها للانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال والتعبير عن
معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء
والشايع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود اي بعكس ما قيدها على
حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ عائد في ضمير لها وعكسها في
المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لتلك الحروف صدر الكلام الذي وقعت فيه فان ايضا
كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فيما ذكر من الواجب لا يوجبه
اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر الكلام اذ لا ينكر صحة
ان زيدا قائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان المقصود لذاته
او لا واسم ان واخواتها وخبرها ليس كلاما بل جعلا مفردا فهي ليست
في صدر الكلام وقعت فيه اي هذه الحروف ما الكافة اسماءها كضمير
الشان اسما فتلغى على الاصح سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل
ما الكافة اسماءها كضمير الشان اسما لان الحروف والجملة بعدها خبر والاوضح
انها حرف زايد كما في حالة اعمال ليتما وغيرها بالاتفاق فلو قال فتلغى على
الافصح والاصح لكان انفع كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان الا
السماع ليس عدم الجميع وقد عرفت انه مخصص بليت فان المكسورة لا
تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى
عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف
في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه فكسرت
ان تنبيها على ان كسرت مسندا الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد
كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام
اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او لا وعليه حمل الشارح الرضي ويتجه
عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول او بعد الموصول بل هما يندرجان
تحت كونها في ابتداء الكلام المتكلم المقابل بوسط كلامه مع التقابل وقد نبه

عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام
المتكلم المقابل بوسط كلامه وفي يقابل كونه بعد القول في الموصول لانها وسطا
كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول
جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى
الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن **قوله** حال كونها مع جملتها فاعلا نبه على
ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ومفعولا ولا مبتدا ولا مضافا اليه
بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء
في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قايم ثبوت قيامك فالمبتدا
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم
فاعله يندرج في الفاعل على اصطلاح غير المص ويندرج في المفعول على اصطلاحه
والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل على
في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القايم فانه يجب كسرها مع انه مفعوله
والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر
المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو اعجبت من انك قايم لانه داخل في
المضاف اليه عند المص كما عرف من تعريفه للمضاف اليه فلم يفد ذكر المجرور
بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي **قوله** وقالوا لولا انك خص ذكر لولا
بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل
وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد الشيخ الرضي حيث
جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سوال مقدر وهو انه يجب ان بعد لولا
جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السوال
لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب
الفعلية لا يساعده قوله لو انك لانه فاعل لا انه لا سوال يدفعه **قوله** نحو لو
انك قايم صوابه لو انك لمت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط **قول** فان جاز
في موضع التقدير ان اه يترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر
فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه ونظايره

مع

مع صحة الكسر المستغني عن الحذف **قوله** لانها اما مبتدا او خبر مبتدا اقتصر الرضي
على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه
الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدا بحث لانهم لما اوجبوا التقديم الخبر
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتاخير وبالجملة **قوله** او اكرامي ثابت لا يوهم تقديم الخبر مؤخرا او هو لا يجوز
لان المقام من وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدا ليس موضع المفرد
لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواضع المفرد كما عد المبتداء و
المفعول قلت الخبر للمخبر الاصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدا في مقام
تعليل وجوب الفتح خاص **قوله** من جملة اشباهه قولهم ان الفتح اشباهه واحد
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان
لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا بد الكلام الى عند الخليل وزايدة
كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه
والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء
وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد بمعنى لا جرم ان لهم النار لا
قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد
الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك
قايم بالكسر والفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية
وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ما بعد لا في الحالين
وزيادة ان واذا قيل جرم وتبديل همزة ان بالعين فهما يتحصل به لا عن ذا
جرم ان زيدا قايم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه لمت كما انك
قايم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زايدة غير كافة التي هو زيادة
ما مع الكاف الجارة لئلا تشتبه بكان **قوله** جاز العطف على اسم ان المفتوحة
لم يرتبط بما قبله وكانه حفظه كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف
في عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان
ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه **قوله** حيث يكون مع ما فيه بتاويل الجملة

لان ان مع

اي اسقاط الميم واثباتها
او يكون لا جرم ماضيا او
مصدرا او يكون جرم
مجردا من القسم او
عارضا له القسمية

بتملك

لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تأويل المفرد فكيف
يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعولية في تأويل الجملة كونه ولم
يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا **قوله** دون المفتوحة خلافا
لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع
فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت عنهم غيرهم المكسورة لفظا او حكما
والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس **قوله** ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان
اه قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد
جزء الاسمين متغايرين في الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه جزءا على اسمين
غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم
الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول
واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره
المص مسند الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك
ان عبارة المص توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في
مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في اثر البناء مطلقا بل في
قسم من البناء بان يكون المبني هو المضمر فالواضح ترك في لينصرف الخلاف والمثال
كلا حالي الحكم **قوله** ولكن في جواز العطف اه خلافا لبعضهم **قوله** وهو لا
ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة اه خلافا للفراء **قوله** اذا فصل بينه اي بين الاسم اه وذلك
الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر
نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع
قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا
على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تدخل
اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل وقد تدخل
على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي **قوله** واخواتها لراغب لفيك روا

تقديم

تقديم ان اه رجحوا العامل على ان اذ في التقديم لشرف العامل على ما ليس
بعامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بانه لو
يمكن ان يقال اختار والتقديم ان لانهم لو قدموا اللام لما وعملها
والغاء ان لفوات بعض وجوه مشابهتها اه ولعدم لزومها
واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل ولهذا لم يذكر صريحا اي ولكون الغالب الالغاء لم يذكر
الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء
والكوفيون فينون يوجبون الالغاء ولان كثيرا من الاستعمال لا نظير
اه هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن
مقابلته بطرد الباب اي من الافعال التي من دواخل المبتدا والخبر
لا يخفى ادراج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض
الرضي على المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من
افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ
الابتداء فتأمل لا تقول قوله لا غير مراد افادة وجوب دخولها على فعل افعال
المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد
لا غير من الافعال او جواز دخولها على الاسم لكن بيان جواز الالغاء والا
الاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما من دواخل المبتدا والخبر
ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان
زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخر من
افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع افعال النواسخ الا على الجزء الاخير
بخلاف ما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل
ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين وجب
بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة

وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون بان
اللام لم يجئ بمعنى الا والايجاز جاءني القوم لزيد وتبعه الرضى بانه يجوز احد
اختصاص بعض الاشيا ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفي
او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها كالمكسورة تشبيه تخفيف
المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل
وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت
ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضى ونحو مشرق اللون
كان ثدياه حقان الشرق بمعنى اضاء والثدي بالكسر خاص بالمراة او عام
ويؤنث الحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظا
حقان وتيرا انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر
سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى
او لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية
العظم ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه
لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم تشنيع
شئ عليها بالاعمال صح تشنيع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المح
المخففة المفتوحة قلت انه قد يعمل لا يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا
في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمح
كالمخففة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان يقال اه وهو الموافق لعبارة
المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف
فتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضى
فيه نقل الحركة الى المتحرك وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام
التاكيد والتحقيق لا لئلا يتوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد
خلافه او تردد فيه ومعنى الاستدراك اه فسره الهند بما طلب درك السامع

برفع

برفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث
قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى انه
لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم
نحو جاءني زيد لكن عمرو او لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضى واحكمه القران حيث
وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون لما
تمنافات ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن تخفف حرف يثبت به بعد
النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يليق المراد وينبغي ان يعلم ان الكلامين
المتغايرين لا يجب ان يتغايرا تغايرا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في
الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا
فالجزان منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازة ليت زيدا
قايما بالفراء الا ان اجازته متفق عليها لكن توجيهه يختلف فيه فعند الفراء هما
منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي لنصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين
بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب
حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين
كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة
وارفع الصوت دعوة رواه الرضى رفعة لعل ابي المغوار في الصحاح
رجل مغوار بين الغوار بكسرها كثير الغارات او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار البيت فيجب الخ ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه على ابن ابي
طالب بعدما جزم بوجود الجر بها الخ الجزم بوجود الجر لبعد هذا التاويل الخ
الى التاويل لعل البقال لا يجئ البحث للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع
عن عقيل ولما كانت هذه الحروف تحيل المعطوف الخ او تحيل العامل الى
المعمول كما ذهب بعض اخر الى ان بل الخ ما هو المثبت في الكتب ان بعض
النحاة ذهب اليه واما انه بعض اخر فلم نعثر عليه فالاربعة الاول للجمع اعم من ان
فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وحده
من موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع الخ ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين

وشذ الجر بها اى بكلمة لعل

قوله

بالنسبة الاستواء الجمع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو

اثنان اثنان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل في كليهما

قوله قولك مبتداء لا خبر له لان قوله اي حصل الفعل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر

وانما وقع فيه لينطبق كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم

عمرو اي حصل الفعل في كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل في احدهما

دون الآخر فالجزء قوله بخلاف اه فنقل الشارح وطوى ما قبل قوله بخلاف الخ

تماما فاقتصر عليه والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت

معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل

على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد

عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في

الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف بقوله بغير مهلة وبنيه على انه فات

منه قيد لا بد منه لا انه لتقول ليفهم في مقابلة مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول ه

فليكن في مقابلة الخاص بالعام مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان

لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن

المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى

اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه

عنه من وجهين بل في ثلثة اوجه بالنظر يا ما تقدم من ان المهلة في حق اقل

على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل بمنزلة ظهير بركبه كذا في القاموس

يمكن انه لبعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في الـ

العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح

في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله في هذا ظهر الخ ردا على الحواشي

الهندية محل نظر لانه وان لم يصح على تحقيق الرضي تمثيل الجزء حكما بقوله نمت

البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء ادنى ليس

الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا

استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب

يجب

يجب ان يكون جزءا مما قبلها كخوض نت القوم حتى زيدا وكجزئه بالاختلاط نحو

ضربني الساداث حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى

على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق الجزء كما منعه الرضي

ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما (الباخير)

اجازه الهندي فلا يرد علينا خالف بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فان غرضه

ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذ كان

دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل

المقتضي للمغايرة قوية او ضعيفة بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء

خارجا عن الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على

الكل لا يفيد القوة والضعف لاحد الامرين اكتفى المحشي في هذا

المقام بالقبل ما لا بد منه حلم ليقبل والامور الغير نظير في هذا الكتاب

قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان اي غير معين

عند المتكلم هذا الخ او للشك واما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام

فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين

الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها لا

تطلع منهم اتماما وكفور الكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك

بين الثلثة وهذا غير جائز في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه

وان كان او وضعه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين

مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم لازمة للهمزة الا استفهام اي غير مستعملة بدونها ح

لزم في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب العربية

بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المنزاد لعد ثبوت احدهما

اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الخ علم المتكلم (الاستواء)

وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعرف والاسناد دون ما يقيم

لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام عمرو لطلب التعيين لا يخفى ان هذا اخام المتصل لانه

ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ا انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب

الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف
يفضي الى التكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين اه وما اختلف في تحقيق تركيب
التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي
سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ الا ان المضمون وان كان
معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعل مبتدأ من اسم هو في صورة
الفعل ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ
محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت
او قعدت في معنى الشرط اي ان اقمت او قعدت فالامران مستويان واستدل على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون
الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد
الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله
بالمضارع تفويت للقرينة   لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا الا كلام في عدم عده
ضعيفا مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر   وقد يجاب
بنفي كليهما اما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده
بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول
الاجابة انعام المسؤول لمرام السائل فالجواب ما يطلبه   ونفيهما تخطئة له في
اعتقاده ولا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما ويتجه ان الاولى
ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص بنعم ولا بالنفي الا ان يقال لاشتماله
لنفي كليهما فتأمل   وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول هذا هو الاكثر
وقد تجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير منه اولا
معنى للاستفهام فيها اذا كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى
ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاة انه عطف
الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب السندي بانه
استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل

يكون

يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان
التقدير بل ليس كذلك اي غير شاة ام شاة وقال ويتجه عليه انه يؤول المنقطعة ح الى
المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالتردد كما قال فيشتمل
على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاة وعلى ان التقدير بينه وبين ام المتصلة
يؤول بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار ربما وبل القصة وجعل عطف
قصة على قصة سيما في مقام الاضراب ح ايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاة بقولنا
اشك او اتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
او التردد فيه   وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية هذا انما اختاره
الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال اما العاطفة كلتاهما والواو لعطف
احديهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد ليعطف به ما بعد الثانية على ما قبل الاولى
ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف
الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم الترتيب والمشهور ان
الواو زائدة لتأكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها
غيرها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن   فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على
المنفي فان الحكم الثابت لما قبل الا ثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف
عليه بل بذكر لا نفي عما بعدها فيكون لا لما بعدها   حروف التنبيه الظاهر ان
هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاولى   فالالبق ح
ان تجعل من قبيل حروف الزيادة   يصدر بها الجملة ولا يكون الا في صدر
الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة
واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى
ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينها وبين اسم الاشارة
بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله اذا لعلمن ما لمجرو
الله ذا اقسما وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي
يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما

الا حرف ينبه به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا
خارج عن هذه الكلام ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه فيصح نيابة الا ان يجعل
ان ما بعدها مكسورة   حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل
للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ واي وفي الصحاح ايا من
حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى الكلام الذي في
اعلم ان يا كما انها اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال
فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم
الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او
بوا كذا في القاموس   نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون و
العين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي
فلو قال احد يا زيد اليس لي اه قال الفاضل الهندي ومنه ما
ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك
دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين
الله تعالى احق فانه ايجاب للقبول لا التصديق المنفي   واي اثبات
بعد الاستفهام يعني حرفه ان لا ايجاب يستثنى من حروف الايجاب عن الاستفهام
بالاسم ووجهه غير خفي على متامل خفي فتامل   ويلزمها القسم استعمل
اللزوم على خلاف ما هو عادته الا كان الاولى ان يقول ويلزم القسم
ويقال اي والله واي والله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب
الجار وفي يا اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها لالتقاء الساكنين واثباتها ساكنة
مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجريا
مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظ الله
كمن قال هو فضالة بن شريك   من جواجه في القاموس الجوى
هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وجداء في الصدر وكلها في

المقام

في المقام حسن   ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب
ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بها الرضي
وقال مع انهما لم تفد المعنى التي وضعها الواضع لها وكانهما لم يفد شيئا بخلاف
ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت
له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد
مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد   وان بفتح
الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا فهم الكثرة من تقييده ان المكسورة بالقلة
زيادتها مع لما وكثيرا زيادتها مقابلة زيادة ان المكسورة لا لزيادة بين لو والقسم
حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييده زيادتها مع الكاف بالقلة في ال
الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله
تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة
ووجهه خفي او ضح ووضع منه موضع الزيادة ان لم نذكره   نحو كان ظبية تعطو
الى ناظر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين
وظبي عطو مشكر كند ويتطاول الى الشجر ليتناول منه والناظر شديد الخضرة
والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك في القاموس   وقلت قبل قسم
وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للابتداء بان جوابه نفي نحو لا والله لا
لا فعلن   فيه لا حور سرى وما شعر والحور المهلكة على وزن المعرفة
هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان المهلكة جمع هالك كالطلبة
جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري في المهلكة
الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات اخره
بافكه حتى اذا الصبح جشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك
الرجل العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سرى فيها حتى اذا اضاء الصبح ولحق
الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا او المراد بالافك الانصراف
والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا

ما في حينما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف الزوايد لان لها اثر في الكلام وهو
كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن
الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف
تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على المنفي
وفي من الاستغراقية ويرون تاثيرهما لفظيا ككفهما تاثيرا عن زيادتهما هذا كلامه
ونحن نقول اذا لم يكن للمدعيين صحيحة خلا عن ان مراده الصحيح سفر اذ لا
يخفى ان الحرف الزايد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه
وما الكافة ليست كذلك اذ لا يخفى انما زيد قايم برفع زيد قايم لا يفهم
ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لو لا كلمة ما بل ربما يتقدر لان اسم يحكم عليه
بزيد قايم وفي حينما تضرب يجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو نسبة الاولى
للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف
المعاني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ   فهي تفسير كل مبهم قال ابن مالك
الغالب فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول   اي لفعل مستقر في معنى القول
اه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له
ادوات الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع صح قال الهندي انه
على القلب لكن جعل القلب قسما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
مفعولا مقدرا اي في اللفظ غير صريح القول مفعوله مختصة بما في معنى القول
معناه بمفعول ما في معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه
جعل الرضي ما في معنى القول في معنى الفعل لا غير المصرح صح جعل القول المقدر
من مقول ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة   فقوله ان اعبدوا الله
تفسير اه اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا كما في ان
قوله في الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او الى من يتمسك بالاية في انه تفسير
مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال
الرضي لتقدير امرتني امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس ان اعبدوا الله

بل

بل قوله اليهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر
كالقول المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد
ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا
من حيث التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله خبر المبتدا المقدم هذا ثم ينبغي ان
يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية
على مذهب سيبويه   او تقديرا كقوله هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع
الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في
الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني   والهمزة
اعم تصرفا اه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل
اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني به التصرف فيه ولك ان تجعل
التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانه تدخل في مواقع
لا يدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان
استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل
ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها
للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم يثوب وافادتها فايدة
النفي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصد الا الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا
وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقايم
بل بادخال الهمزة على ثم اه يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة
بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر
وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول
ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت
الي والهمزة لا تجي بعدها ويجوز في هل وساير كلم الاستفهام كذا في الرضي
فاعلم ان هذه الصور ايضا موجبات كون هل اعم تصرفا   واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكان

نتائج

خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع وماكان حصوله مقدرا
في الماضي اه فان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق
في محله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به هذا ايضا اذ استلزام انتفاء
الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث ومن هنا الاستعمال
لو ثم المص اه وقد صرح المص بسبب تخطئتهم في جعلهم الشرط سببا والجزاء مسببا و
المسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه
الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل
على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من
انتفاء الشرط انتفاؤه اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد
ان يبين وجه اذ بعد ان يكون الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال الى
انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى
اصالة افراد الجزء ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا للقوله لانه لو على ما
صوّتيه وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولك انك منطلق اذا
دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق
بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما
ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا
اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام
ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري واذ القدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان المتكلم بالكلام فيه تسامح في دفع لاعتراض الهندي
لانه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف
زمان اضيف الى كلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى
ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا
كان معه ما يوجب التسامح والهندي صحح بتضمن التقدم معنى الدخول اي اذا
تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي

والمكان

والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر
فينصب بتقدير في بلا تضمين واحترز به عن توسط القسم قال
الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدا لم يدخل عليه ناسخ او داخل وانما قال
بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه
بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا
محالة لوقوعه على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره اي لزم القسم
اه جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم
لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل
ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير
الى ما عاد اليه ضمير لزمه لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم الخ فيه انه اذا
كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه
ان فيه تكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم
وللشرط ايضا لكونه اه فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا الجزء والجواب
على عكس ما كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان التقديم الغير
مقدم على جواز الغاء القسم في المذكور في قوله انا والله ان تاتني اتك تقديم
الغير مقدم على الغاء القسم لكن مقدم في قوله او على المعنى الثاني هذا امثال التقديم
بغير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لانه تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء الـ جواز اعتبار
القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر
على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز الشرط كليهما وان اريد اللف الذي
باعتبار مثالي انا والله وان اتيتني والله الخ فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم
وباعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار الشرط والغاية فكلامه مما يتعجب
عنه الناظر او يجعل نظره عن الاحاطة بقصده القاصر وقد بلغني نسخة

من الاجازة

لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا و
الاولى والانسب سياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة
وجوب اعتبار القسم على تقدير اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام
وان استثنى واسه يحتمل العطف على قوله واسه ان تاتني اتاه وانه فيكون في
خبران ويكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله واسه ان تاتني
فيكون الا مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقدم الشرط في خبر ان ما ويكون
عليه او غيره من تقديم الشرط والغير معا وانما اورد في هذا النص على ما
اشار اليه في التسهيل المالكي اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف
والنشر او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلقا
المقدر في الصدر كملفوظ فيه والمقدر في وسطه كملفوظ فيه فلا وجه لتخصيص
البيان بالمقدر اول الكلام فانه لو كان جزاء الشرط اه قال الرضي وبحث
ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول
استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر
بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يتوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم
واعلم انه قد تقع الفاء الشرطية في مقام جزاء الشرط اما ان يعتبر الشرط
الثاني فيجعل مجموع الشرطية في مقام الشرط جزاء ويدخل الفاء على اداة
الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي
وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند
البصري ويجعل مع تقديمه جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط كذا في
التسهيل واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال
وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها امرا منصوبا
به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا انما
وقع في توجيه اما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان اه من انه بتقدير
اما فمن عدم تقدم التقدير كما ينبغي والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء

اه

اه ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه
واذ لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القران لعدم لزومها بل
جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز
اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في
الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه
الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كل ذلك لقصد المبالغة مما في حيزها اي خبرها فانها هذا هو الوجه دون وجه
الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في خبر اما مطلقا ما لم يكن من خبر الفاء فان
مما في خبر اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وقوله جزء مما في خبرها
مطلقا الاطلاق محل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة سوى اما منطلق
فاني منطلق اما ان كان منطلق فمنطلق يوم الجمعة وهذا مذهب فانا
سيبويه قال الرضي وتبعه المهدي هذا مذهب المبرد واختاره المص
عملا مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معه
مفعولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف
واما تقديره على تقدير الرفع اه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف
مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح
هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق
بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد
رد التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد
في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق
بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما
تفعل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما لم يكن يوم الجمعة يعقل بنا
ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فلا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء راجع
ضمير رابط يكن زيد بمهما وكذا التقدير مهما يذكر يوم الجمعة مهما يذكر زيد الا على جعل

ما بمعنى الوقت و لتقدير العائد اى وقت يكون زيد فيه وح لابد من تقدير عائد
اليه من الجزاء ايضا فتقول اما زيد فمنطلق فى تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق
فيه و قد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به
من اية وقال هو افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك و وافقه الرضى لقوتها
وتعقبهما المغنى بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة يتبين
ان الظاهر من كلامهما هو المذهب الاول   وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقديره عدم جوازه بل خلاف عدم الجواز بتقدير ذكروا الا قد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العائد   تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا الخ هذا ردع
للمخبر ونفى لخبره و قد يكون بيانا لكون ما اتى به المتكلم منكرا لقوله تعالى واتخذوا
من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا   وقد جاء اى كلا بمعنى حقا وح يجوز
ان يجاب به بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا بل تحبون
العاجلة   لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيده لم يصح قوله يلحق الفعل الماضى وهذا
اتم مما قال الهندى احترازا عن المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث
نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف
ولا علامة التثنية والجمع فى الاسماء لانها جعلت مع ما لحقتها بمنزلة كلمة واحدة
واما عدم عده علامة التثنية والجمع فى الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها
حروف فى لغة ضعيفة تتعاقب ان حكمها ان التانيث فانهم   لتانيث المسند اليه
تحقيقا او تنزيلا كما فى الجموع المنزلة منزلة المونث بالتاء   فان كان اى
المسند اليه ظاهرا غير حقيقى فى المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير
حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقى   اى فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او اى فهو مخير اى الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال والاولى جعله اسم مكان   وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انه الخ هذا الايراد مع كون ذكرها مستغنى عنها فالوجه ان
يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى عنه الظاهر الغير الحقيقى   اى جمعى
المذكر والمونث فى مثل الخ يعنى الضعف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا
كما

كما افادته عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى لصار تقييدا
لكن كثيرا ما ينبغى ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقى و بفعل
الماضى   اى اذا دخلته نون اطلاق النون ليس على ما ينبغى لانه ادخال ا
النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين
ولا يكون الا فى الاسماء   فسمى ما به يتنون الشئ الخ لا يقال الزيد
المضروب ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به يتنون الشئ اى ادخال التنوين
على الشئ بل هو النون الداخل   نون ساكنة اى بذاتها ان اراد بان كون
بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى اخر المعرب
نحو محسن و صائن كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى نتكلم عليه
فلا يضرها الحركة الط فلا يضره لدفع الضرر الى تعريف التنوين وكانه اراد
ابتلك الضمير عبارة التعريف   وهى شاملة اه هكذا ذكره الرضى وتبعه
ان ح و ظهور ان المراد نون هى كلمة لان الكلام فى قسم الحرف يمنع ذلك
الشمول   اى اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى
وراغ بل المراد بالاخر ما ينتهى اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد
ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوى لكنه ينتهى به التكلم
لان المتبادر من متابعتها اه فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل
حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط فى الوقف باسقاط الحركة
لا لتاكيد الفعل فيخرج اه لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او المقابلة
التنكير ا لا يستغنى عنه   فلا ينتقض التعريف بالنون فى يا رجل انطلق
اه قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تنبع حركة
الاخر نون التاكيد ايضا   فهو الدال على ان مدخوله اه قال الرضى هو مختص
بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق
بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة
فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
انسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا لكان طلبا

لما يمتنع امتثاله اذا لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الا
الاقدام به فقولهم اسكت السكوت الان مسامحة معناه اسكت سكوتا
متصلا بالان قوله لذالك للعليتين العلمية والتانيث قال الزمخشري
تاء مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء
ايضا فلا محالة مسلمات علما منصرف قوله وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن
لم ينتبه بما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم وعوض عن الالف
عند التغني نون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله
قوله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع
الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم
الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم الحرف المفازة
والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه اطراف الاعلام اللماس
علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفا
مفازة مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت واما التنوينات
الاخر ففي اه اذ ا لظ تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة
لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية
كالتنوين بعيد ففي قول المص وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة و
الترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض النوع
الموضوع له وخطا بحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث
انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا
بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان الخ في الرضي فطامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل
بكسرهما لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل ابن
من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو
وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لمن لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما
على

على وزن الحابر ولد ادم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس
منه باثر الالف حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس
ببنت في مثل هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث
مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب
التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف
للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا نون التاكيد
خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة
بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو
الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع
المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف براسه على ما نقله الرضي
فلا تغفل والف الجمع اي الالف الفاصلة الاولى الاكتفاء
بالتفسير يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر بان لنون التاكيد فيتعين
الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد منهما فقد بعد
كل البعيد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرته في مثال ما يفعلون فالاولى
ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله اضربا بالتخفيف و
التشديد في جميع هذه الامثلة فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
في مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان
جاءت قليلا كقولك في الدار لتضربن زيدا والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال
سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى
القسم كما افاده الشارح مما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد
قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه

اى الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما فى حيثما واذ ما او جايزا
كما فى مهما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا ليدل على الواو
المحذوفة وفى نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على اليا المحذوفة
وانما اشتمط فى التقاء الساكنين على حده اه وح لابد من بيان جهة
عدم حذف الالف فى اضربان واضربنان وستعلم والحق انه لا تردد
فى اشتراط ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة والمشددة فى التثنية
وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المذكر غايبا اه
وصيغتا المتكلم ايضا بمنزلة المستثنى عنه اى عن الحكم بفتح ما قبلها
ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا الا ان الالف ليس حاجزا احد
حصينا كانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة وكيل الايراد بقوله وتقول
فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف
فى تاكيدهما بالنون المشددة فى لا يكون المقصود الاستثناء فانه
يجيز التقاء الساكنين على غير حده او لانه تنزل المخففة منزلة المشددة
لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك التقاء الساكنين من يكسر النون وعليه قوله
تلى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم
التقاء الساكنين على غير حده وان كان فى مثل لا تضربانى بالحاق نون الوقاية
واضربانى يتجان بادغام نون الخفيفة فى نون المفعول لان المشدد ليس
مع المدة فى كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون فى الكلمة الواحدة كما
فى المشددة والف التثنية وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر هكذا قال ان رسول كلامه لكن غرضه لا ينقض عليه بل من
الفرق بين التثنية وصيغتى الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء
الساكنين فى التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة
والمدغم فى كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل
لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمد
كالمتصل واراو وبالمتصل نحو ابجاب والف يجلى خانه يمتنع عن الاعلال

أ

بالحق فما ذكره الرضى ان شبههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع
ويا المخاطبة ايضا ضمير ان متصلان بل ينبغى ان يشبه بالف التثنية
لا يجب اصلا ولا يحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر
به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون التثنية
بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه
به فى يرد ما ذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى
عن التعليل وليس لنفس علة خاصة حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد
بل هما سيان فى وجود التعليل اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر
فى القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضرب زيد و
هذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها اه يعنى المراعات ترتيب
تصريفها فانت مراعات ترتيب الممثل بها فيها خطا لم ينتبه ما يدخل
الفعل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا
الكسر مما لا يلايم الفعل فادخاله على اللاحق الاهم اولى فيرد ما
حذف متفرع على الحذف فى حال الوقف اذ لا مجال للرد فى الحذف
للساكنين الا ان يجعل اعم من الرد فى الكتابة ايضا والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة فى الاخر على الوقف وفى الاول
على الابتداء كما تقرر فى محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التى لم يفتح
ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف
القياس اللهم شكرا لنعمائك على قدر
الائك واسئلك ان تجعل
ادعام المبتدا بخير اسمائك
بحق افضل انبيائك



صاحب هذا الكتاب الفقير
محمد بن حسن عفي عنهما
ثمنه
٣٧٥